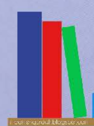
الدكتور قاسم خضير عباس

ايديولوجيا التوحش

دراسة في تاريخ الإرهاب

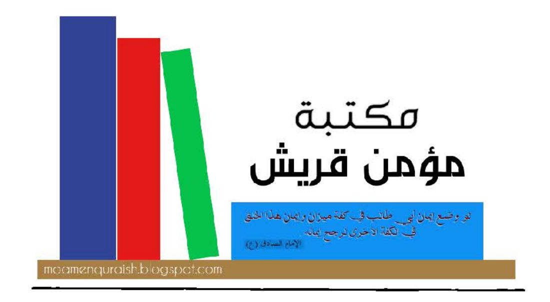






ايديولوجيا التوحش

دراسة عن تاريخ الإرهاب



ايديولوجيا التوحش

دراسة في تاريخ الإرهاب

THE PHENOMENON OF SOVAGERY

A study in the history of terrorism

By: Kassem K. Abbass

قاسم خضير عباس

الطبعة الأولى، لبنان/ كندا، 2017

First Edition, Lebanon/Canada, 2017



لبنان - بيروت / الحمرا

تلفون: 541980 1 961+ / 751055 1 961+

daralrafidain@yahoo.com

info@daralrafidain.com

www.daralrafidain.com



56 Laurel Cres. London, Ontario, Canada

Tel: +1 2266783972

N6H 4W7

opuspublishers@hotmail.com

هام: إن جميع الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبّر عن رأي كاتبها، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي الناشر.

ISBN: 978- 1- 988295- 37- 4

ايديولوجيا التوحش

دراسة في تاريخ الإرهاب

خبير القانون الجنائي الدولي

الدكتور قاسم خضير عباس


www.daralrafidain.com



المقدمة

ظاهرة الإرهاب ـ كما نعلم ـ هي ظاهرة عالمية ليست متعلقة بالمسلمين فقط، بل تتحرك في كثير من دول العالم بخفاء وسرية تامة؛ ونرى بوضوح أنَّ الولايات المتحدة الأميركية تنشط فيها خلايا إرهابية تضم ثلاثة ملايين فرد، في ثلاثين ولاية وخصوصاً في تكساس، وتمول عملياتها بالسطو على البنوك.

وهكذا فإن هذه الدراسة قد ركزت في جانب كبير منها على معرفة الأسباب والدوافع، والتحليل الاستقرائي لظاهرة الإرهاب بصورة علمية، وإرجاعها إلى أسبابها الموضوعية والذاتية، وتلمس نتائجها التي كانت وفق منهجية استقرائية، تتفحص العوامل المؤثرة من خلال الترابط بين الأثر والمؤثر والمؤثر به.

إنَّ أهم أسباب هذه الظاهرة الخطيرة هي السياسة الخارجية للولايات المتحدة، التي كتب عنها (فرانز فانون) كتاباً اسماه (المعذبون في الأرض) عام 1961م، اتهم فيه الغرب والولايات المتحدة بالتعامل اللا أخلاقي والعنصري مع العالم الثالث، والنتائج كما يقول علماء المنطق ترتبط بمقدماتها، فقد أدى استعمار المنطقة، وسرقة موارد العالم الثالث، والكيل بمكيالين في القضية الواحدة خدمة للمصالح الأميركية والغربية، أدى كل ذلك إلى إفراز الفقر والمرض والجهل والمشاكل التنموية والاقتصادية المستعصية في بلادنا.

والأخطر من ذلك أنَّ صحيفة الواشنطن بوست عام 1991 قد ذكرت بأنَّ:

السياسة الأميركية الخارجية تدرس بإصرار إيجاد عدو خارجي مفترض، ولذا فقد تم تكليف وزارة الدفاع بعقد اجتماعات مطولة مع خبراء ومفكرين، للإعداد لدراسات استراتيجية تقوم على أساس أنَّ: الإسـلام هو العدو المفترض لأميركا والغرب بعد سقوط الاتحاد السوفيتي.

ومن المفيد ذكره هنا أنَّ (صموئيل هنتاغتون) قد ذهب في نظريته (صراع الحضارات) إلى أنَّ: الإسلام بتحالفه مع الكونفوشيوسيه يتناقض مع حضارة الغرب.

وأوضح (هنتاغتون) بأنَّ: (المشكلة الفعلية ليست الأصولية الإسلامية، وإنما الإسلام نفسه، بحضارته المختلفة، وبأتباعه الذين يعتقدون بتفوق حضارتهم في نفس الوقت نراهم مهووسين فيه بتخلف قوتهم).

وهذا يشكل تحدياً صارخاً لمشاعر ملايين المسلمين، ويتناقض مع حقوق الإنسان التي يتغنى بها الغرب والولايات المتحدة الأميركية.

لقد أعطى الإرهاب مبررات لتبني مثل هذه الآراء المتزمتة، لأنه بممارساته الدموية أساء للإسلام والمسلمين، خصوصاً وأنه انتشر كالوباء في المجتمع الإسلامي، بدون رادع من خلق أو حياء أو دين، ولذا لا بدّ من تهيئة أسباب مواجهته، قبل أن يدمر البشرية، ولكي نقضي عليه علينا أن ندرك أسبابه ودوافعه، ومنها العوامل الفكرية التي تعد من الأسباب الرئيسة في العمل الإرهابي، فهناك حركات إسلامية متعصبة تبنت التكفير للآخر حتى ولو كان مسلماً، مستندة في ذلك إلى آراء فقهية بعيدة عن رحمة الله سبحانه وتعالى؛ ولذا فقد كان هذا المسار المتخلف في العمل الإسلامي مادة دسمة بيد أعداء الحل الإسلامي من العلمانيين العرب للهجوم على الإسلام، وكذلك استغل من قِبَلِ المثقفين الأميركيين والغربيين لتشويه صورة الإسلام، وإظهار المسلمين بأنهم: قتلة وقطاع طرق لا يعرفون إلا سفك الدماء!!

إنَّ تيار التكفير السلفي، والتيارات الإسلامية المتعصبة التي تستقي من هذا الفكر البعيد عن رحمة الله سبحانه وتعالى قد تجاوزت في ممارساتها كل القواعد الأخلاقية في الإسلام، فقد أفتوا بقتل النساء والأطفال والشيوخ دون رحمة لأنهم كفرة أو مرتدين، وأفتوا بخطف الطائرات وتفجيرها وفيها الأبرياء ومنهم مسلمين، وقد قتلوا دون رحمة، وأخلاق، وضمير، الأطفال والنساء في أفغانستان على يد (حركة طالبان) المتخلفة التي قتلت معارضيها في مزار شريف وغيرها من المناطق الأخرى بدم بارد، وخصوصاً من الشيعة الذين يصفونهم: بالروافض الكفرة الواجب قتلهم لأنهم كفار!!

وخير دليل على ما نقول ممارسات الوهابية أصحاب تيار التكفير الذين استغلوا الانفلات الأمني بعد سقوط نظام المجرم (صدام) في العراق، ودخلوا من دول الجوار للقيام بعمليات انتحارية ضد المدنيين العزل، حيث وضعوا متفجرات في مدارس ابتدائية للشيعة، وقتلوا أيضاً بمجزرة رهيبة المئات في تفجيرات كربلاء والكاظمية، كما قتلوا الأبرياء من المدنيين العزل في التفجيرات اللاحقة في البصرة والمدن الأخرى.

والأخطر من هذا أنَّ تيار التكفير، وبالتحديد (تنظيم القاعدة)، ترك العمل في اتجاه القضية الفلسطينية، لكنه بغباء ربط العمل الإرهابي الذي حدث في 11 سبتمبر في الولايات المتحدة بأزمة سلام الشرق الأوسط، وهذا أضر بمصالح الفلسطينيين، وخدم التوجه الصهيوني بتصوير الفلسطينيين بأنهم: إرهابيون قتلة.

على صعيد آخر لا بدّ أن نذكر بأنَّ الظواهر الدكتاتورية في العالم العربي، والإرهاب الحكومي في الدول العربية والإسلامية قد ولد الإرهاب المضاد لبعض لجماعات المتطرفة، كما أنَّ الإرهاب الحكومي الفكري قد ساعد على تنامي فكر التنظيمات السرية المتعصبة في المجتمع، لقد نشأ (تنظيم التكفير والهجرة) في مخيلة (شكري مصطفى) وهو يعذب في سجون (جمال عبد الناصر) السيئة الصيت، كما أنَّ كتاب (معالم في الطريق) قد كتبه (سيد قطب)

وهو يعذب في السجن المركزي. لا نقول هذا الكلام تبريراً للإرهاب كما يدعي البعض، بل لتلمس جميع أسباب الإرهاب الحقيقية، من أجل حل هذه الظاهرة الخطيرة في المنطقة ومواجهتها من خلال الدعوة إلى الديمقراطية ومداورة السلطة بانتخابات نزيهة، بعيداً عن التثقيف الحزبي للحكومة.

وأعتقد أنَّ موضوع الحرية، وإعطاء الرأي الآخر حرية التعبير عن نفسه هي خطوات مهمة لحل أزمة حقوق الإنسان في مجتمعاتنا، والقضاء على تنامي الفكر الإرهابي المتطرف.

وهنا لا بد أن نذكر بأنَّ الشعب المضطهد المسلوب الإرادة، المحكوم بأنظمة فاسدة دكتاتورية لا يمكن أن يكون حراً مقاوماً حتى ولو رفعت تلك الأنظمة شعارات الحرية كلها، لأنَّ الحرية ممارسة عملية محكومة بضوابط تشمل المجتمع بأسره وليست شعارات.

إنَّ البحث في أسباب وخلفيات العمل الإرهابي، والأفكار التي تغذيه، يؤدي لوقفة تأمل مع النفس تكون منطلقاً لتخطي الصعاب نحو بناء دولة القانون، دولة المواطنة التي نتطلع لها في عراقنا الجريح وفي أماكن متعددة من العالم، الدولة الديمقراطية التي لايتناقض مسعاها وتشريعاتها وأساليبها مع مسعى وتشريعات وأساليب الإسلام، بحيث يعيش الجميع بظلها بأمن وسلام سنة وشيعة، مسلمين وغير مسلمين.

نحن مطالبون بتطبيق قانون مكافحة الإرهاب، إذا أردنا أن نقيم دولة تحترم الإنسان بوصفه خليفة الله في الأرض، ولا تظلم أحداً بسبب فكره أو معتقده أو قوميته.

ولكن تطبيق القوانين واللوائح والأنظمة المكافحة للإرهاب لا بد أن تتم وفق المعايير الدستورية، التي لا يمكن بها من إلقاء القبض على أحد إلا بعد مذكرة قضائية، من أجل أن لاتنتهك حقوق الناس، وتنتهب أموالهم، كما هو الحال في الدول الدكتاتورية البغيضة.

الفصل الأول

التحليل الاستقرائي لظاهرة الإرهاب

التحليل الاستقرائي لظاهرة الإرهاب

إنَّ تحليل أية ظاهرة علميّاً لا بدّ من إرجاعها إلى أسبابها الموضوعية والذاتية، وتلمس نتائجها التي ستكون وفق منهجية استقرائية، تتفحص العوامل المؤثرة من خلال الترابط بين الأثر والمؤثر والمؤثر به.

ولذا فإنَّ الاقتصار على العامل الأحادي في التحليل، سواء كان اقتصاديّاً أم سياسيّاً أم اجتماعيّاً، سيؤدي حتماً إلى تفهم جزء من الحقيقة، وبالتالي الابتعاد عن الأسباب والدوافع الأخرى في تكوين ظاهرة ما.

وهكذا فإنَّ ظاهرة الإرهاب ضمن هذا المنطق لا بدّ عند تحليلها أن نلم بأسبابها الذاتية والموضوعية، ودراسة ملابساتها الحقيقية وجوانبها المتعددة، ليكون التحليل ناهضاً ومستنداً إلى منهجية علمية.

فظاهرة الإرهاب ـ كما نعلم ـ هي ظاهرة عالمية ليست متعلقة بالمسلمين فقط، بل تتحرك في كثير من دول العالم بخفاء وسرية تامة؛ ونرى بوضوح أنَّ الولايات المتحدة الأميركية تنشط فيها خلايا إرهابية تضم ثلاثة ملايين فرد، في ثلاثين ولاية وخصوصاً في تكساس، وتمول عملياتها بالسطو على البنوك.

وقد ذكرت التقارير الاستخباراتية بأنَّ الولايات المتحدة فيها أربعين مليشيا عسكرية متطرفة وعنصرية، أكبرها (مليشيا ميشكن) التي يقودها قس متطرف يعتقد أنَّ انفجار أكلوهوما كان من تدبيره.

وتتنوع هذه المليشيات حسب أفكارها، ومبادئها العقائدية فمنها: تنظيمات

ضد السود، وتنظيمات ضد الأجانب، وتنظيمات دينية تدعو لمحاربة المجتمع، وتنظيمات تدعو للعصيان وتحدي الحكومة الفيدرالية.

وأهم هذه المليشيات، كما قلنا، (تنظيم ميشكن)، حيث يزيد عدد أفراده على 12 ألف عضو متدرب تدريباً عسكريّاً خاصاً، ثم تأتي بعدها (مليشيا متنام)، و(كلان ووج) في ولاية الآلباما؛ ويقال أنهما مليشيا واحدة لهما رأس مدبر واحد وخطوط فرعية تنظيمية، وهناك أيضاً مليشيات يمينية متطرفة مثل (الرؤوس الحليقة)، و(منظمة الأمر)، و(جماعة البراج دبيدبان)، التي كان يقودها (ديفيد كورش) الذي قتل في ولاية واكو مع ثمانين من أتباعه قبل مدة في مواجهة القوات الحكومية.

وقد صدر في هذا الجانب تقرير خطير جداً عن مركز قانوني أميركي يتحدث عن ثلاثين عملية إرهابية تمت بعد تفجير أوكلاهوما، وتمكنت أجهزة الأمن من إحباطها، ومنها التخطيط لتفجير مبنى الدخل والضرائب في أوستن، والتخطيط لتفجير مبنى الضرائب والدخل في رينو (كاليفورينا)، والتخطيط لتفجير عدد من المباني الفيدرالية، وقد تم إرسال قنابل وهمية إلى عدد من وكلاء النيابة والقضاة في كولورادو ونيومكسيكو، في حين تم إلقاء القبض على عدد من أعضاء مليشيا كانت تتآمر لتفجير مبان فيدرالية، ومحطة تلفزيون، وقتل ضباط، وهجوم على طائرة.

ويذكر التقرير بأنه: قد وجهت إلى ثلاثة رجال أميركيين في الأول من يوليو عام 1998 تهمة التآمر لاستخدام أسلحة بيولوجية (الجمرة الخبيثة).

ولذا فقد وصلت عدد القضايا المتعلقة بالإرهاب في مكتب التحقيقات الفيدرالي إلى أكثر من ألف قضية بعد عملية تفجير أوكلاهوما[1].

---

(1) ـ غازي عبد الرحمن القصيبي ـ أميركا ـ ص 116 ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت 2002.

وبدلاً من علاج كل هذا الإرهاب الداخلي تم تحويل القضية اتجاه آخر صوب المسلمين باصدار (قانون مكافحة الإرهـاب) في أميركا، ولذا فقد وجدت إدارة الرئيس الأسبق (بيل كلنتون) نفسها محرجة للغاية إزاء انتقادات داخلية وفضلت الصمت، خصوصاً بعد إعلانها عن هذا القانون، الذي يتيح للحكومة محاكمة الأجانب في محاكم غير قانونية، وترحيلهم من دون أنَّ يقدروا على الدفاع عن أنفسهم.

لهذا كتبت صحيفة (الواشنطن بوست) مقالاً افتتاحيّاً، في 4 ابريل 1995، تحت عنوان: (هل هذه عدالة أمريكية؟) تحدثت فيه عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان جراء تطبيق (قانون مكافحة الإرهاب) وقالت بأنَّ هناك: (جمعيات خيرية تخاف أن تمد يد المساعدة خشية اتهامها بمساندة الإرهاب) .

وأضافت باستغراب: (هناك أشخاص يمكن أن يوضعوا تحت المراقبة والتفتيش والاعتقال دون مبرر بحجة مساندتهم للإرهاب. وقضايا كثيرة يمكن أن تفسر بمعنى آخر بحجة مكافحة الإرهاب) !!

وقد عرض هذا الوضع العرب الأميركيون إلى مزيد من انتهاك حقوقهم على يد الحكومة الفيدرالية، لأنهم أصبحوا ضحية القانون الجديد. فبموجبه يمكن إلصاق أي تهمة بهم حتى وإن كانوا بريئين منها، مثلما حدث في الساعات الأولى من انفجار أكلوهوما. وتذكرنا تلك الأحداث بوضع الزنوج الأميركيين الذين كانت تنتهك حقوقهم بقسوة باسم (القانون، والعدالة الاجتماعية) .

والغريب أنَّ الأمر قد ازداد سوء على العرب الأميركيين بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وسط حملة إعلامية شرسة ضد المسلمين، حيث نشرت تقارير صحفية مغرضة في الصحف الكبرى لكتاب وسياسيين أميركيين كبار هاجموا الإسلام والمسلمين بشغف يثير الاهتمام، تحت ذريعة خطر (الإرهاب الإسلامي) !!

وقد ذكرت مورين داو في مقالة نشرت في نيوريورك تايمز في الخامس عشر من سبتمبر عام 2001 بأنَّ: الإرهاب قد تحول (إلى حرب، وبدت المدينة التي تقود العالم وكأنها تعرضت لهجوم قنبلة نيوترينية، ولم يحاول أحد المكابرة بالقول إنَّ الإرهابيين لا يمكن أن يعطلوا عمل الحكومة الأميركية) .

إنَّ (تهمة الإرهاب) التي ألصقت بالعالم الإسلامي ليس لها واقعية، لأنَّ الدراسات العلمية التي نشرت في (الولايات المتحدة) ذكرت بأنَّ 96 بالمائة من نسبة الإرهاب يأتي من أميركا اللاتينية، وأنَّ 4 بالمائة فقط يأتي من الشرق، ومع ذلك تحرص (وسائل الإعلام الغربية)، و(المراكز المتخصصة) على إبراز المسلمين كـ(قتلة إرهابيين)، وقد ازدادت هذه الحملة الشرسة على المسلمين بعد اقتراب (اللوبي الصهيوني) من مصدر القرار السياسي الغربي، إضافة إلى تزايد المصالح الغربية في (الشرق الأوسط).

وقد غذى هذه النزعة أفكار عنصرية حيث نجد أنَّ (هارولد غليون)، الذي كان يعمل في (وزارة الخارجية الأميركية) في قسم (المخابرات والبحث)، لا يتحرج أبداً عندما كتب عام 1972م مقالاً في مجلة تعنى بالدراسات النفسية، ووصف العرب والمسلمين بأشنع الأوصاف، واتهمهم بأنهم: (لا يفهمون غير منطق سفك الدماء، لأنَّ الإسلام يشجعهم على ذلك، فالسلام عندهم غير متصور إطلاقاً لأن ثقافتهم تغريهم بالغدر والعداوة والبغضاء وقتل الأبرياء، وجريمة العرب والمسلمين أنهم شرقيون)[1]!!

لقد حاولت الولايات المتحدة استغلال مقولة ظاهرة الإرهاب ـ المدانة من قِبَل المسلمين لأنها لا تتفق مع مبادئ القرآن ـ لإدامة الصراع الحضاري بين الشرق والغرب الذي تكلم عنه (صموئيل هنتاغتون) في كتابه (صراع

---

(1) ـ قاسم خضير عباس ـ **الحركة الإسلامية في ضوء المتغيرات الدولية** ـ ص 169 وما بعدها ـ دار الأضواء بيروت 2001 م.

الحضارات)، وجعل الإسلامية بديلاً عن الشيوعية، ودعم العدو الصهيوني على حساب مصالح الشعب الفلسطيني المشروعة، والكيل بمكيالين في العلاقات الدولية، وحماية المصالح الخارجية لواشنطن دون أية التفاتة لتطلعات ومصالح الشعوب التي يكفلها القانون الدولي العام.

من جانب آخر ذكر بعض المحللين السياسيين أنَّ كل ذلك جاء كنتيجة لتخوفات (فرانك فوكوياما)، وهو مفكر أميركي من أصل ياباني نشر آراءه في مجلة يمينية تدعى (الصالح القومي) ووصف انتهاء (الصراع الإيديولوجي) بين الشرق والغرب بأنه: (أمر محزن للغاية)، لأنَّ التاريخ بفعل انهيار الاتحاد السوفيتي قد وصل إلى نهايته وحلت التناقضات، التي شغلت فكر البشرية قبل انتهاء الحرب الباردة.

وبنفس السياق اعتبر (اليهود الأميركان) أنَّ انتهاء عصر (التوازنات الدولية) السابقة خسارة جسيمة (لإسرائيل)، لأنها كانت الأكثر استفادة بفعل صراعاتها مع العرب.

ولذا فلقد حاول (اليهود الأميركان) من جانبهم استغلال الموضوع وإقناع واشنطن بفكرة (اعتبار الإسلامية بديلاً عن الشيوعية)، لإدامة (النضال من أجل إثبات الهوية)، إذا جاز لنا استخدام تعبير (فوكوياما) .

إنَّ فكرة (اعتبار الإسلامية بديلاً عن الشيوعية) لها صدى قويّاً يداعب مشاعر بعض الساسة الأميركيين، الذين نشروا أفكارهم في صحيفة (الفوروارد) اليهودية المتزمتة التي أعلنت مراراً عن عدائها للإسلام، وأكدت مراراً على ضرورة ربط الصراع الحضاري معه كبديل عن سقوط الاتحاد السوفيتي[1].

ومن المعروف أنَّ السياسة الخارجية للولايات المتحدة قد ألبست لباس الدين في محاربة الإسلام، وهذه المسألة ليست جديدة في متبنيات البيت

---

(1) ـ قاسم خضير عباس ـ **مصداقية النظام الدولي الجديد** ـ ص 79 ـ 86 ـ دار الأضواء بيروت1996.

الأبيض بل دعا إليها الرؤساء الاميركيون منذ فترة طويلة، وقد بدا واضحاً وصريحاً (ارثر شليزنغر) مستشار الرئيس الأميركي الأسبق (جون كيندي) عند عرضه لسياسة الولايات المتحدة بقوله إنَّ هذا مسار: (صادر عن افتراض مؤداه، أننا نحن الأميركيون رسل الله الذين مسحهم بالزيت المقدس. وكلفهم أن يكونوا حراساً على قواعد السلوك الدولي. وجعل بلدنا الولايات المتحدة الأميركية دولة مشرفة تعطي درجات للدول الأخرى صعوداً أو هبوطاً تبعاً لما نرى نحن أنَّ تلك الدول تتصف به أو لا تتصف من انتهاج للسلوك القويم دوليّاً. ويبدو أنَّ الفكرة التي بني عليها ذلك نبعت من الاعتقاد بأنَّ رسالة الولايات المتحدة في العالم لم تفرضها الظروف بل أملاها الله ذاته)!!

والمعروف أنه يوجد نص في الكتاب المقدس يتحدث عن النبي أشعياء[1]، وتحاول الولايات المتحدة أن تضعه أمامها في كل حدث ساخن يتعلق بأزمة سلام الشرق الأوسط، لذلك تم كتابته على (حائط أشعيا) أمام أبنية الأمم المتحدة، وعلى تمثال رجل عاري ذي عضلات بارزة موجود في حدائق الأمم المتحدة أيضاً.

ويؤكد النص المذكور أنه: سيكون (في آخر الأيام أن جبل بيت الرب يكون ثابتاً في رأس الجبال، وتجري إليه كل الأمم. وتسير شعوب كثيرة ويقولون هلم نصبعد إلى جبل الرب إلى بيت إله يعقوب فيعلمنا من طرقه ونسلك في سبله. لأنه من صهيون تخرج الشريعة ومن أورشليم كلمة الرب فيقضي بين الأمم وينصف لشعوب كثيرين فيطبعون سيوفهم سككاً ورماحهم مناجل. لا ترفع أمة على أمة سيفاً ولا يتعلمون الحرب فيما بعد) .

والغاية معروفة من إدراج مثل هذا النص أمام أبنية الأمم المتحدة، فهو يؤكد بأنه من (صهيون تخرج الشريعة ومن أورشليم كلمة الرب فيقضي بين

(1) ـانظر (أشعياء 3-4) .

الأمم) ؛ فالسلام بين الأمم لا يكون إلا من خلال (شريعة صهيون) وبشروط (واشنطن وأورشليم) !!

ولذا فإنَّ (بن جوريون) أكد على هذا المعنى مطولاً في كتابه (بن جوريون ينظر ورائه)، فبعد أن تناول حديث النبي أشعياء أوضح أنَّ: (إسرائيل) ستكون (نموذج في آخر الأيام لقيمتها العالية) .

وهكذا نجد أنَّ السياسة الأميركية تتأثر في كثير من الأحيان بالأصولية المسيحية، مع أنَّ الولايات المتحدة علمانية الاتجاه تفصل بين الدين والسياسة؛ ولذا فإنَّ الرئيس الأسبق (جيمي كارتر) وصف نفسه بأنه: من أبناء (المسيحيين المولودين من جديد)، وهي تسمية للمسيحيين المولودين على ضوء الكتاب المقدس لتأييد إنشاء (دولة إسرائيل) في فلسطين المحتلة.

وقد المح الرئيس (بوش) الابن خلال حملته الانتخابية أنه قرر ترشيح نفسه للرئاسة الأميركية سنة 1999، على إثر موعظة سمعها في الكنيسة وكان موضوعها اختيار الله موسى لقيادة بني إسرائيل، ولذا (فبوش) يعتقد أنَّ من حق اليهود أن يملكوا فلسطين منحة إلهية حسب ما يقول الكتاب المقدس[1].

لقد استغلت أميركا ذلك في حملتها ضد ما يسمى بخطر (الإرهاب الإسلامي)، وجندت صحافتها وإعلامها في هذا الاتجاه، من أجل التواجد العسكري في منطقة الشرق الأوسط، ونهب ثروات العالم الثالث، وحماية أمن العدو الصهيوني، ومحاولة إنشاء ما يسمى (بالشرق الأوسط الكبير) بعيون أميركية صهيونية، بعد أن أفلست من تعبير (الشرق الأوسط الجديد) بُعيد تحرير الكويت.

الأسلوب الجديد القديم لواشنطن في النظام الدولي الحالي الذي يمتاز

---

(1) ـ غازي القصيبي ـ أميركا ـ المصدر السابق ـ ص 112 وما بعدها.

بالأحادية القطبية يتجه بصلافة وتحدي للسيطرة على منطقة الشرق الأوسط ونهب خيراتها، وحماية العدو الصهيوني بذريعة محاربة الإرهاب.

واللافت للنظر أنَّ الإرهاب الذي تتحدث عنه وشنطن هو من نتاجها وصنعها، (فالسي آي أيه) هي التي أوجدت ظاهرة (ابن لادن) في أفغانستان ودعمته ماديّاً وعسكريّاً لمواجهة الاتحاد السوفيتي السابق؛ وهي التي أوجدت (نظام طالبان) بمساعدة الحكومة الباكستانية لمواجهة الثورة الإسلامية في إيران؛ وهي التي دعمت أخطر دكتاتورية في المنطقة متمثلة (بنظام المجرم صدام) وقدمت له الأسلحة الفتاكة والجرثومية المحرمة دوليّاً لتقويض نظام الحكم في طهران في الحرب العراقية الإيرانية.

ويذكر وزير الخارجية التونسي الأسبق ومبعوث الأمم المتحدة لأفغانستان (محمود المستيري) في كتابه (أفغانستان ـ السياسة الغائبة والسلام المسلح) بأنَّ واشنطن قدمت (لحركة طالبان) : (خطاباً جميلاً، وكلاماً منمقاً، ووعوداً مغرية وذلك بعد أن استنتجت في وقت من الأوقات، أنَّ طالبان ليست على صلة مع إيران، وأنَّ ثمة علاقة عداء بين الطرفين، وهو ما كانت واشنطن تحبذه وتشجع عليه)[1].

ويضيف (المستيري) : (تملك هذه الحركة أسلحة من آخر طراز، خلافاً لأسلحة بقية الفصائل، كما أنها تتوفر على مال كثير لا يستبعد أن يكوْن متأت من عدة مصادر أجنبية وقنوات غير معروفة، بالإضافة إلى تجارة المخدرات)[2].

ثم يستدرك (المستيري) قائلاً: (هناك تجارة المخدرات، وهي تجارة

---

(1) ـ محمود المستيري، وصالح عطية ـ أفغانستان، السياسة الغائبة والسلام المسلح ـ ص 123 ـ دار الجنوب للنشر تونس 2000 م.
(2) ـ المصدر نفسه ـ ص 85.

نشيطة جداً، إذ تعد أفغانستان أكبر مصدر للأفيون في العالم بعد بورما، وقد تزايدت حصتها من إنتاج المخدرات غير المشروعة من 13 بالمائة عام 1990 إلى 32 بالمائة عام 1995، أي إنَّ الإنتاج تضاعف بحوالي ثلاث مرات خلال خمس سنوات فقط. وغني عن القول إنَّ عائدات المخدرات هذه، تصرف تقريباً في شراء الأسلحة والتزود بمؤونة الدفاع وأدوات الحرب)[1].

ويوضح (المستيري) بأنَّ المملكة العربية السعودية كانت أيضاً تدعم (حركة طالبان) مع الولايات المتحدة إذ يقول: (تقابلت قبل يوم من موعد هذه الجلسة مع أحد المسؤولين السعوديين في إسلام آباد؛ وفاتحته حول إمكانية حضور طالبان في الجلسة التفاوضية، ولم أكن أحسب أن للرجل أوراق تأثير على طالبان بهذا الشكل الكبير ... وتيقنت بأنَّ المملكة العربية السعودية تملك أوراق ضغط فاعلة ومهمة على بعض الفصائل الأفغانية من بينها طالبان)[2].

وعند التدقيق والاستقراء نجد أنَّ هذه الملفات الساخنة الثلاث (ابن لادن، وطالبان، وصدام) هي التي استندت إليها أميركا في حربها على الإرهاب!! كمدخل للتدخل في المنطقة والتواجد العسكري فيها، وهذا ما يثير الانتباه حقاً!!

من وحي ما أسلفنا يتبين سبب الكره الشديد للولايات المتحدة من الشعوب العربية والإسلامية، الذي كان عاملاً مهماً لتنامي ظاهرة الإرهاب في المنطقة.

ولكن بالإضافة لذلك هناك أسباب أخرى داخلية سياسية واقتصادية وفكرية شجعت على هذا التطرف في الفكر والممارسة، وأول هذه الأسباب وجود الظواهر الدكتاتورية في بلداننا التي تمارس القمع والإرهاب على

(1) ـ المصدر نفسه ـ ص 85.

(2) ـ المصدر نفسه ـ ص 108.

معارضيها، واحتكار السلطة بوسائل تتنافى مع أبسط حقوق الإنسان، وقد نشأت جراء ذلك إشكاليات عديدة في المجتمع منها جعل الدستور والقانون واللوائح القانونية لعبة بيد السلطة الحاكمة.

ولذا لا بد من فصل السياسي عن القانوني، وفصل السياسي عن الإعلامي قبل أية عملية ديمقراطية تؤمن بمداورة السلطة سلميّاً عبر الانتخابات، وإنشاء دولة القانون التي نعمل على إيجادها في العراق المستقبلي.

ويبدو أنَّ أخطر الأسباب الحقيقة للإرهاب هو السبب الفكري الذي تستقي منه الحركات المتطرفة، وذلك بتكفير الآخر والادعاء بامتلاك الحقيقة المطلقة، وبهذا التصور نرى أنَّ فكر تيار الوهابية مثلاً يعد مترعاً لنشوء الحقد على الآخر واعتباره خارجاً على الإسلام، واعتبار الشيعة وباقي المذاهب الإسلامية كفاراً يجب قتلهم، ومن الملاحظ أنَّ التكفير وصل بهؤلاء إلى تكفير بعضهم بعضاً، كما حصل مع الشيخ السعودي منصور النقيدان الذي تعرض لهجمة شرسة من قبل التيار التكفيري السلفي، وقد صدرت فتوى بتكفير النقيدان مطالبة بإجراء حد الردة عليه، في حين أنَّ النقيدان كان من نفس التيار الفكري لخصومه، فقد حفظ عدداً من المتون العلمية والرسائل لابن تيمية، وفصولاً من مدارج السالكين لابن قيم الجوزية، ومؤلفات محمد بن عبد الوهاب، وعدداً من فتاوى ابن باز، وكان ينطلق من نفس المنطلقات بتكفير الآخرين وخصوصاً الشيعة الإمامية الذين يسميهم روافض، لكنه بعد أن دعا لإصلاح الفكر السلفي تعرض للتكفير!!

إنَّ ثقافة التكفير عند تيار السلفية الوهابي المستندة إلى آراء ابن تيمية، وعند بعض الحركات الإسلامية المتعصبة، قد تجاوزت الحدود بشكل مذهل وخطير لإقصاء الآخر والإفتاء بقتله، وهذا ما يتناقض مع سماحة قيم الإسلام العادلة.

لقد تجاوز الفكر التكفيري حتى مقولة أبي حامد الاسفراييني وهو أحد علماء الشافعية في القرن الرابع حيث قال: من كفرني كفرته!! ذلك أني واثق من إسلامي، ولا أشك فيه فإذا كفرني خصمي فهو الكافر!!

ومن القضايا المعاصرة بهذا الشأن تكفير أحد السلفيين من تيار الوهابية لأنه شرح كتاب (التوحيد) لمحمد بن عبد الوهاب، وذكر فيه رأيه على مقولة التوحيد المركزية في الكتاب المذكور!!

ومن الملاحظ أنَّ أجيالاً قد تربت على الفكر التكفيري الإقصائي للآخر، وقاد هذا المسار إلى تنامي الإرهاب العقائدي والسياسي عند تيار الوهابية، وعند بعض الحركات السياسية الإسلامية السلفية المتعصبة، وقد وصل الحال ببعض هؤلاء إلى تكفير كل المجتمع كما هو اتجاه (جماعة التكفير والهجرة) في مصر!!

وهكذا فإنَّ الفكر التكفيري سواء كان عند ابن تيمية، أو عند غيره من وعاظ السلاطين أصحاب الفتاوى السياسية السيئة الصيت زمن الدولة الأموية أو العباسية، أدى إلى بروز ظاهرة الإرهاب المستهجنة إسلامياً في فكر ابن لادن والقاعدة وطالبان، وفي فكر بعض الأحزاب الإسلامية المتعصبة، ولذا يمكن أن نقول بأنَّ العامل الفكري كان سبباً آخر لنشوء هذه الظاهرة الخطرة لقتل الأبرياء من النساء والأطفال والشيوخ والتقرب به لله سبحانه وتعالى!!

إنَّ ما يحصل اليوم في العراق الجريح بعد احتلاله من أميركا ودخول جماعات إرهابية وهابية من دول الجوار لإثارة الفتن الطائفية بين السنة والشيعة، وقتل الناس بدعوى الشرك والكفر، خير دليل على ما فصلنا فيه.

والجدير ذكره في هذا الصدد أنه قد ألقيت قنابل على مدارس ابتدائية في بغداد لإشاعة عدم الأمان بين الناس، كما تم تفجير مساجد للسنة والشيعة لإشعال فتيل الحرب الطائفية بين الجانبين، واغتيل السيد محمد باقر الحكيم

بعد أدائه صلاة الجمعة في النجف الأشرف، وألقيت قنابل ومتفجرات ونفذت عمليات انتحارية ضد زوار الأمام الحسين عليه السلام في كربلاء والكاظمية؛ ولكن كل ذلك قد انحسر بسبب يقظة الشعب العراقي بكل طوائفه وقومياته لهذه الأساليب التي لا تمت للإسلام بصلة.

ومن المفيد هنا أن نميز بين الإرهاب وبين المقاومة الوطنية الشريفة، إننا بحاجة إلى ثقافة حضارية تميز بين المفاهيم، ولسنا بحاجة لمقاومة تقتل الأبرياء منطلقة من فكر تكفيري ضيق حتى ولو كانت ضد الولايات المتحدة الأميركية، لأنَّ ذلك سيؤدي لتشويه مفاهيم الإسلام وقيمه السامية العادلة، أما موضوع المقاومة الوطنية الشريفة التي تستند إلى مفاهيم حضارية وفكر متفتح فهي مقاومة مشروعة في ظل الاحتلال، وهذا حق طبيعي للشعوب أقرته الشرائع السماوية والعرف والقوانين الوضعية وبضمنها القانون الدولي العام وميثاق الأمم المتحدة.

الفصل الثاني

قضايا جوهرية في السياسة الأميركية الخارجية

(قضايا جوهرية في السياسة الأميركية الخارجية)

تساءل الرئيس الأميركي الأسبق (إيزنهاور) منذ أكثر من أربعين سنة قائلاً: لماذا يكرهوننا؟ ويقصد العالم العربي والإسلامي، وقد أجاب مجلس الأمن القومي يومها على تساؤل الرئيس بالقول بأنَّ: السبب هو سياسة الولايات المتحدة المعارضة للتقدم الاقتصادي للدول العربية، حماية للمصالح الأميركية الاقتصادية عبر السيطرة على مناطق النفط.

ويأتي كتاب (هل تحتاج الولايات المتحدة إلى سياسة خارجية؟) (لهنري كيسنجر)، الذي أصدره قبيل أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ليترجم لنا قضايا جوهرية في السياسة الخارجية لواشنطن مؤكداً على أهمية أن يكون الأمن فوق الحرية، والنظام يعلو على العدالة، والدبلوماسية لا تغني عن القوة!!

وأضاف (كيسنجر) بأنَّ: السعي للسلام العالمي لا يحول دون زيادة التسلح!!

وبين تساؤل الرئيس (إيزنهاور) واستنتاجات (هنري كيسنجر) قضايا وممارسات في السياسة الأميركية الخارجية، كانت السبب الأول في الكره الشديد للولايات المتحدة من قِبَلِ شعوب العالم، لأنَّ واشنطن أرادت من ذلك الهيمنة والتسلط على مقدرات الشعوب، والسيطرة على منطقة الشرق الأوسط، ولم يمنعها ذلك من ارتكاب المجازر الوحشية، وممارسة الوسائل غير المشروعة في القانون الدولي العام.

وقد أجريت في الذكرى الخمسين لإلقاء القنبلتين النوويتين على هيروشيما ونكازاكي نقاشات علمية في الولايات المتحدة، وتناولت المداخلات الأمور الأخلاقية وخيبة الأمل من استعمال القنبلة النووية على اليابان، ولكن لا وسائل الإعلام الأميركية، ولا الرئيس السابق (بيل كلنتون) تكلم عن ذلك!! أو اعتذر عن هذه الجرائم البشعة واستعمال سلاح محرم دولياً.

هذه القضية وغيرها الكثير في العلاقات الدولية التي تحاول واشنطن الابتعاد فيها عن الجانب الأخلاقي، تدل بما لا يقبل الشك على أنَّ السياسة الخارجية الأميركية تخلو من احترام إنسانية الآخر، ولذا فقد دعت الولايات المتحدة إلى عدم محاسبة جنودها ووضعت العراقيل والمعوقات في طريق انبثاق محكمة جنائية عادلة في روما عام 1998، عندما اشترطت عدم محاسبة جنودها خارج أراضيها، فيما لو ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية!! ولكن الدول الأخرى انتقدت ذلك بشدة مما اضطر واشنطن إلى الانسحاب!!

والجدير ذكره في هذا الصدد أنَّ (ريتشارد رودس) قد كتب مقالاً في مجلة نيويوركر، في 19 حزيران عام 1995 م، عن الجنرال (كرتس لي ماي)، الذي يعتبر مسؤولاً عن القصف الجوي لطوكيو وتدمير شمال كوريا وشمال فيتنام، وقتل في هذا القصف أكثر من ثمانية ملايين شخص.

ويذكر (رودس) في مقاله أنَّ: (كرتس لي ماي)، الذي كان الرئيس الأسبق (جون كيندي) معجباً به، يعد من أبشع مجرمي الحرب، فقد كان يتلذذ بالدماء.

وعلى الرغم من التبرير الذي جاء على لسان (روبرت مكنمارا) في مذكراته عن حسن النية في هذه الحرب القذرة، إلا أنَّ (كرتس لي ماي) قال بعد ذلك بصراحة بأنه: لولا انتصار الحلفاء في الحرب الثانية لكان واجه المحاكمة كمجرم حرب!!

والمعروف أنه بعد ثلاثين عاماً من الصمت وضع وزير الدفاع الأميركي في زمن (كيندي، وجونسون) الجنرال (روبرت مكنمارا) كتاباً أسماه (المراجعة) تحدث فيه عن حجم الجرائم التي ارتكبت في حرب فيتنام، وكشف بصراحة عن ندمه لأنه اشترك في تلك الحرب القذرة وقال: (كثيراً ما أجهش بالبكاء. في ليالي الحرب الفيتنامية كنت أتصبب عرقاً وكأني أنزف دماً) .

وأضاف بحزن بأنَّ: (حرب فيتنام كانت خطأً فظيعاً، إنَّ واشنطن أخطأت عندما اعتبرت أنَّ الأمن القومي لأميركا مهدد بالخطر) .

. واستدرك قائلاً: (إنَّ الأخطاء ارتكبت عن سذاجة، وإفراط في الثقة بالنفس) .

ثم قال متعجباً: (إنَّ إدارة كيندي، وجونسون لم يكن لهما أي خبير في شؤون جنوب شرق آسيا إذ طرد هؤلاء كلهم من الأجهزة الرسمية في حملة قادها السناتور المحافظ جو ماكارثي).

لقد أثارت اعترافات (مكنمارا) ضجة كبيرة في أميركا، خصوصاً بعد أن قال في مقابلة مع مجلة (نيوزويك) : (إننا كنا على خطأ) !!

ولكن هل يكفي هذا الاعتراف؟ أمام 58 ألف قتيل أميركي، ومليون قتيل فيتنامي.

ولذا فإنَّ صحيفة (لوس انجليس تايمز) سخرت من اعترافات (مكنمارا)، الذي بلغ من العمر 56 عاماً، بكاركاتور لاذع أظهرته فيه أمام نصب فيتنام في واشنطن رافعاً يده قائلاً للقتلى: (آسف يا شباب) !!

ومن الملاحظ أنَّ نصب فيتنام عبارة عن حائط أسود نقشت عليه أسماء 58 ألف جندي أميركي قتلوا في حرب فيتنام، التي كانت تسميها الصحافة: (حرب مكنمارا)!!

على صعيد آخر لا بدّ من ذكر بأنه في عام 1991 قدم الرئيس (بوش) الأب خطة لتطبيع العلاقات مع فيتنام، أسماها (خريطة الطريق)، اعتبرت في وقتها بأنها خطة لم تضع في حساباتها (المأساة الأميركية في فيتنام)، حيث صيغت بأسلوب متعنت، والسبب هو تقارير (المخابرات المركزية الأمريكية) التي قُدمت إلى الرئيس (بوش)، موضحة له ضرورة استغلال الأوضاع الاقتصادية الفيتنامية السيئة خدمة لأهداف الولايات المتحدة المنظورة وغير المنظورة. والجدير ذكره أنَّ (خطة الطريق) اهتمت: بإيجاد حل لأزمة كمبوديا، وحل أزمة المفقودين الأميركيين في حرب فيتنام[1].

والغريب أنَّ الصحافة الأميركية ووسائل الإعلام الأخرى لهما مساحة واسعة من الحرية، وهما يتحركان لفضح كثير من الممارسات السياسية الداخلية للسياسيين الأميركيين، لكننا نرى أنهما في مجال السياسة الخارجية للولايات المتحدة تلتزمان الصمت على كثير من الأساليب الأميركية التي تكيل بمكيالين في القضايا الدولية، أو تمارسان التدليس والكذب وقلب الحقائق في القضايا الساخنة المتعلقة بأزمة سلام الشرق الأوسط وغيرها من الأحداث الدولية.

وسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط تتشابه في بعض مقاطعها مع السياسة الأوروبية الاستعمارية للمنطقة، التي شرحها بالتفصيل (ريمي بيريز) في كتابه (خطاب في الكولونيالية) الذي نشره عام 1955م، واتهم فيه السياسة الاستعمارية الأوروبية عموماً، التي أعطت سلطة واسعة للعسكريين المتعطشين للدماء من أجل نهب ثروات الآخرين، وقد نَظَّرَ لهذا اللون من المصالح غير المشروعة فلاسفة وكتاب ومثقفون غربيون، أجمعوا على أنَّ العالم الثالث ليس له إلا أن يقبل هذا العقاب، لأنه يستحقه بسبب تخلفه عن الحضارة الغربية!!

(1) ـ قاسم خضير عباس ـ مصداقية النظام الدولي الجديد ـ المصدر السابق ـ ص 164 وما بعدها.

وهذا ما تمارسه الولايات المتحدة اليوم في سياستها الخارجية، وذلك بإلغاء الآخر لنهب ثروات المنطقة وحماية العدو الصهيوني، وسط تضليل إعلامي مكثف، وقد كشف هذا النوع من التضليل المتعمد الدكتور (أدوارد سعيد) في كتابه (نهاية عملية السلام أوسلو وما بعدها)، حيث تحدث عن التوجه المضلل في السياسة والإعلام الأميركيين، وروى بأنه قد شارك في ندوة في مدرسة الصحافة التابعة لجامعة كولومبيا، وأعطى رأيه العلمي (بعملية السلام) المزعومة بين الفلسطينيين و(إسرائيل)، أمام نحو خمسين مشاركاً بينهم عدد قليل من الأكاديميين من الجامعة نفسها، وصحفيين عاملين، ومحرري الأنباء، ومعلقين في الصحافة والإذاعة والتلفزيون، وكانت محاضرته التي أسماها (صور مضللة ووقائع وحشية) قد ذكر فيها بأنَّ: الصورة التي تعطيها وسائل الإعلام والحكومة الأميركية أيضاً عن التقدم نحو السلام في الشرق الأوسط، تتناقض تماماً مع تدهور الوضع بالمنطقة [1].

وعلى الرغم من علمية الطرح عند الدكتور (أدوارد سعيد)، وتوثيقه لكل معلومة بأرقام ووقائع، إلا أنه قد هوجم من قبل (أنصار إسرائيل)، وأحدهم كان موظف (إسرائيلي) في وكالة أنباء رويتر، واتهموه بأنه: معاد للسامية!!

واستنتج الدكتور (سعيد) في كتابه بأنَّ: الأميركيين يتجهون بهذا المسار دون أية أخلاق، لأنهم ينظرون للآخر على أنه متخلف لا بد أن يستمع فقط للخبراء الأميركيين، دون اعتراض، وكأن من حقهم أن يخبرونا بما يصلح لنا ويكون في مصلحتنا [2].

ويدعونا ذلك إلى التذكير بموضوع حرية الرأي في أميركا وأوروبا، اللتان لا تسمحان للرأي الآخر أن يعبر عن نفسه بحرية، خصوصاً إذا انتُقِدَت الجرائم

(1) ـ الدكتور أدوارد سعيد ـ نهاية عملية السلام أوسلو وما بعدها ـ ص 5 ـ دار الآداب الطبعة الأولى بيروت 2002 م.

(2) ـ المصدر نفسه ـ ص 7.

البشعة التي ترتكبها (إسرائيل) في فلسطين المحتلة، وقد تعرض المفكر الفرنسي (روجيه غـارودي) إلى أقسى العقوبات لأنه شكك بالأرقام التي يوردها الصهاينة بمسألة موضوع قتل النازيين لليهود (الهولوكوست) .

وسط هذا التضليل الموجه والدفاع عن الصهيونية مارست الولايات المتحدة دجلاً سياسيّاً، وسلوكاً لا أخلاقيّاً في سياستها الخارجية، وبالتحديد في قضية أزمة الشرق الأوسط، من أجل إسقاط مزيد من الضغوط على العالم العربي والإسلامي لقبول (إسرائيل) في المنطقة، والتعامل معها، وتوزعت صداقة الولايات المتحدة وتأييدها لدول الشرق الأوسط في توافق وثيق مع هذه القضية الرئيسة [1].

وازدادت هذه الحقيقة تعقيداً مع سعي أميركا لتعزيز تواجدها العسكري في أنحاء مختلفة من العالم، وبالتحديد في منطقة الشرق الأوسط. ويرى محللون سياسيون غربيون أنَّ الصفوة من أبناء المنطقة كانت عادة تنظر إلى القواعد العسكرية الأجنبية، التي أقيمت في أوقات مختلفة، على أنها انتهاك من قبل الولايات المتحدة والغرب لسيادة الدول، وأنَّ الهدف منها هو تعزيز أهداف الغرب وأميركا، وليس أهداف شعوب المنطقة [2].

. وقد وضع (فرانز فانون) كتاباً في هذا المجال اسماه (المعذبون في الأرض) عام 1961م، اتهم فيه الغرب والولايات المتحدة بالتعامل اللا أخلاقي والعنصري مع العالم الثالث، والنتائج كما يقول علماء المنطق ترتبط بمقدماتها، فقد أدى استعمار المنطقة، وسرقة موارد العالم الثالث، والكيل بمكيالين في القضية الواحدة خدمة للمصالح الأميركية والغربية، أدى كل ذلك إلى إفراز الفقر والمرض والجهل والمشاكل التنموية والاقتصادية المستعصية

(1) ـ جراهام إي فوللر، وإيان أوليسر ـ الإسلام والغرب بين التعاون والمواجهة ـ ترجمة شوقي خليل ـ ص 96.

(2) ـ المصدر نفسه ـ ص 96.

في بلادنا، مما دعا الاقتصادي الأفريقي (والتر رودني) باتهام أوروبا بإفقار أفريقيا في كتابه (كيف أفقرت أوروبا أفريقيا) .

إنَّ البريطانيين في استعمارهم للهند بقوا فيها 400 سنة، ونهبوا كل شيء، وجنوا الثروات، وسط جموع غفيرة من الجياع والمعوزين، وقد شرح هذه القضية أستاذ جامعة ماكغيل الكندية (جيمس تالي) في كتابه (التعددية العجيبة)، حيث أوضح فيه التمايز بين كل البلاد الليبرالية وظلمها للشعوب الأصلية، فبريطانيا لم يحصل الأيرلنديون فيها على الاستقلال الجزئي إلا بعد نحو ستة قرون مع استمرار شمال أيرلندا بغالبيتها البروتستانتية ضمن بريطانيا، وفي أميركا السكان الأصليون تعرضوا للإبادة، وفي نيوزيلندا، واستراليا، وهاواي الأميركية يواجه السكان الأصليون الدستور في تعريفه لمصطلح الأمة، بسبب السياسة الحكومية التي حولت السكان الأصليين إلى مواطنين درجة ثانية، وقضت على ثقافتهم وحضارتهم.

ومن الملاحظ أنَّ البريطاني (إدوارد طوميسون) قد وضع كتاباً أسماه (الوجه الآخر للميدالية)، عام 1926 م، شرح فيه بالتفصيل ما تحدثنا عنه، ثم أضاف بأنَّ: السياسة الاستعمارية لبريطانيا في الهند اغتالت وجهة نظر الآخر، وقضت على كل أحلامه.

ولذا فإنَّ المؤرخين البريطانيين في حملتهم لتشويه تاريخ الهند ضد بريطانيا وصفوا تمرد الشعب الهندي الشرعي على الحاكم العسكري البريطاني عام 1857 م بأنه: هجوم همجي إرهابي على النساء والأطفال!!

ويرد (إدوارد طوميسون) على هذا التضليل الموجه بقوله: كفاح الهند كان ضد الظلم والهيمنة الاستعمارية والتسلط والعقاب الجماعي.

وضمن هذا المنطق الذي يقضي على تطلعات الآخر كتب (بلفور) مذكرته عام 1929 م، بعد أن أصدر وعده للصهيونية العالمية عام 1917 م لإقامة (دويلة

إسرائيل)، وقال (بلفور) في مذكرته بوقاحة: (إننا لا ننوي في ما يخص فلسطين القيام ولو بشكليات استشارة رغبات السكان الحاليين لذلك البلد، إنَّ القوى العظمى الأربع تلتزم الصهيونية، والصهيونية ـ محقة كانت أم مخطئة، شراً كانت أم خيراً ـ متجذرة في تقليد تاريخي عهيد، وفي حاجات الحاضر وآمال المستقبل، بأهمية أعمق بكثير من رغبات وأهواء السبعمائة ألف عربي الذين يسكنون الآن تلك الأرض التاريخية).

إنَّ ما تفعله اليوم الولايات المتحدة، ووسائل إعلامها، ومنظريها، ومراكز دراساتها الاستراتيجية يتشابه ما فعلته بريطانيا وأوروبا سابقاً بالمنطقة، وكما وُصف تمرد الهنود على الحاكم العسكري البريطاني بأنه: إرهاب همجي ضد النساء!! توصف اليوم تضحيات الشعب الفلسطيني في قبال التعنت الصهيوني بأنه: إرهاب همجي بربري ضد الأبرياء!! تصور هذا التضليل المتعمد!! وأيضاً يوصف تحرك الشعوب سلمياً ضد الممارسات الهمجية الأميركية والصهيونية بأنه: إرهاب ضد التقدم والحرية والديمقراطية!!

لقد جندت أميركا مثقفين ومنظرين مرتبطين (بإسرائيل) للترويج للسياسة الصهيونية وخنق تطلعات الشعب الفلسطيني؛ (مارتن أندك) مثلاً الذي مُنح الجنسية الأميركية بعد أن كان يحمل الجنسية الأسترالية، وعين عضواً في مجلس الأمن القومي في عهد الرئيس السابق (بيل كلنتون) ومسؤولاً عن الشرق الأوسط، كان رئيساً لمعهد (واشنطن لسياسة الشرق الأدنى)، وهو معهد متخصص يخدم سياسة الصهيونية ويدعو لدعم (إسرائيل)، ومرتبط بمنظمة (ايباك ـ لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية).

ومن المعروف أنَّ (مارتن أندك) عين سفيراً للولايات المتحدة في (إسرائيل)، لأنه يهودي ومتعاطف مع قضايا الصهيونية العالمية!! والغريب أنَّ (دينيس روس) أيضاً كان يهودياً ورئيساً لمعهد (واشنطن لسياسة الشرق الأدنى)، ولذا عين مستشاراً لوزارة الخارجية وترأس الفريق الأميركي في

عملية السلام المزعومة في الشرق الأوسط، وقد مارس ضغوطاً على الجانب الفلسطيني للتنازل عن قضايا كثيرة، ففي أزمة الأنفاق تحت الحرم الإبراهيمي زمن (نتنياهو) أرسلت واشنطن (دنيس روس) إلى الأراضي المحتلة، لكنه قرر العودة إلى الولايات المتحدة بعد ثلاثة أيام وترك المفاوضات للسفير الأميركي في (تل أبيب)، لأنه لم يحقق شيئاً إيجابيّاً بسبب انحيازه (لإسرائيل)، ولكن فجأة اجتمع (روس) مع (محمود عباس) ليتم وضع مسودة تفاهم تتخطى العقبات، ومسودة التفاهم هذه قد لبت مطالب (الحكومة الإسرائيلية) المتعلقة: بالحد من البناء العربي المحيط بالحي الاستيطاني في الخليل من خلال تشكيل لجنة مشتركة تناقش المواضيع!! وكان هذا التنازل الجديد من السلطة الفلسطينية قد أسهم به (روس) شخصيّاً[1].

ويذكر الدكتور (أدوارد سعيد) في كتابه (نهاية عملية السلام) بأنَّ: (ما حدث لاحقاً لا يمكن إلا أن يوصف بأنه عار شديد، وإذلال كامل، من جانب (الإسرائيليين)، لعرفات ولحفنة المتملقين المحيطين به)[2].

وقد زاد هذا الأمر تعنتاً بسبب ترك القادة العرب أنفسهم تحت رحمة الولايات المتحدة، حيث أمرتهم بتغيير حتى المناهج الدراسية وتطبيق مناهج غربية في بلادنا تتناقض مع قيم الإسلام في الجانب الأخلاقي، بعيداً عن الذات والأصالة من أجل اغتيال الثقافة الخاصة للشعوب وإدخال ثقافة جديدة تتمسح بأذيال الغرب، من دون أي إبداع أو محاولة جادة بتلمس طرق التقدم والحضارة، فالمناهج المستوردة لم تستطع أبداً أن تعالج أبسط الإشكاليات المعوقة للتقدم، ولم تقض على التخلف، بل زادت من وتيرته في المجتمع، فمثلاً عندما طبقت سياسة (التنمية الشاملة) على (أسس ومنهج غربي)، كانت النتائج بروز ظاهرة (تخلف التنمية) المعروفة عربيّاً.

---

(1) ـ قاسم خضير عباس ـ أزمة سلام الشرق الأوسط ـ ص 163 ـ دار الأضواء بيروت 2000 م.
(2) ـ الدكتور أدوارد سعيد ـ نهاية عملية السلام ـ المصدر السابق ـ ص 20.

لهذا تنبه بعض المفكرين العرب إلى حجم الكارثة بعد تحليلهم للمعوقات، التي برزت إثر تطبيق نماذج مستوردة لا تمتّ لمجتمعاتنا بصلة، ومن هذه المعوقات ظهور (ظاهرة تخلف التنمية) الملفتة للنظر.

ولذا لا بد من إحياء جميع العوامل المحلية والذاتية، التي تقود إلى تبني (منهج حضاري) له فلسفته وفكره ونظرته للحياة والإنسان والكون، بحيث يتم التخطيط وفق تصوراته لخلق (تكنولوجية مناسبة) كخطوة أولى نحو (التحول الصناعي والتقني) العالي، الذي سينشأ بإبداع محلي ذاتي بعد الاستفادة من علوم الغرب وتقدمه، وإذابتها في (المنهج المطبق)، عندها سيحدث (التحول المجتمعي) الصحيح نحو الرقي والحضارة، متناغماً ومنسجماً مع حركة العوامل التحتية من فكر وثقافة وتراث، فتلك العوامل بلا شك هي قوة المجتمع، إذا ارتكزت إلى (منهج صحيح) يدفع الفرد بقوة للإبداع[1].

إنَّ الموضوعية تقتضي قبل البدء بالتحديث العمل على إعادة بناء الإنسان العربي، والانطلاق من ذاته الإسلامية، وتاريخه المشرق بحيث يكون له صلة بحاضر يستلهم (تطور العصر وتقدمه)، وصلة أخرى (ديناميكية) نشطة وغير جامدة بالتراث والأصالة، على شرط أن يكون استلهام (تقدم الحاضر وتطوره) وفق أسس صحيحة، لا تؤدي إلى الاستلاب الحضاري والفكري، بل إذابة (الوافد الأجنبي) في منهج ينبت في أعماقنا، ويحيا في نفوسنا. وقد نقل المسلمون سابقاً من الحضارات الأخرى، لكنهم تعاملوا مع (العلوم الأجنبية) بصورة جعلتها تنصهر في (المنهج الإسلامي)، بحيث لم تعد (علوماً أجنبية) بل علوماً إسلامية تتساير وتنسجم مع المبادئ التي آمن بها المسلمون[2].

كما أنَّ (وحدة المصير البشري)، التي يرفعها البعض في وجه الخصوصية المحلية، دون الدخول في تفاصيل الفكرة وجزئياتها وملابساتها، سيؤدي

---

(1) ـ قاسم خضير عباس ـ الحركة الإسلامية في ضوء المتغيرات الدولية ـ المصدر السابق ـ ص 23 ـ 30.

(2) ـ المصدر نفسه ـ ص 30 وما بعدها.

حتماً إلى خطأ في التحليل والتقييم، إضافة إلى أنَّ (وحدة المصير البشري) بصورة عامة لا تبرر أبداً الهجوم على الدين والأخلاق والمعتقد، ولا تبرر تبني (حضارة الغرب) كأنموذج وحيد للتطور والتقدم!! ونتساءل: هل يرضى الغرب أن يغير (أيديولوجياته) المتعنتة بشأن الشرق بدعوى (وحدة المصير البشري)؟! أبداً... لأنَّ (وحدة المصير البشري) هي خدعة، يراد بها غربيّاً (وحدة المصير الأوروبي)، والآخرين عليهم أن يدخلوا بالقوة كعبيد مستسلمين تحت المظلة الأميركية في (النظام الدولي الجديد) بقيادة الولايات المتحدة.

من وحي ما أسلفنا نعرف أنَّ استبعاد (المنهج الأصيل) يؤدي إلى انعكاسات خطيرة، وأزمـات مزمنة، فعند تطبيق (السياسات الاقتصادية المتغربة) في البلاد العربية، نشأت ظواهر غريبة، كظاهرة (تنمية التخلف)، وظاهرة (ازدياد الفقر والبطالة)، وظاهرة (تضخم الشرائح المتخمة)، إضافة إلى ظاهرة (سيئة الصيت)، ظل المجتمع يعاني من ويلاتها واستبدادها، وهي ظاهرة (دكتاتورية دولة الفرد الملهم والقائد الضرورة)، التي ابتلي بها العراق سابقاً على يد (حكومة بعثية ظالمة) لا تعرف لغة غير القتل للتفاهم مع خصومها السياسيين.

ويمكن في هذا المجال أن نتعلم من تجارب الآخرين، فبعض الدول الآسيوية سمّيت بالنمور، لأنها استثمرت رؤوس الأموال في إيجاد الصناعات وتطوير المجتمع وتحديثه، ومع ذلك تعرضت لنكسات مدمرة وأزمات حادة وتمزق اجتماعي، مثلما حصل في ماليزيا وسنغافورة، بسبب تحكم الغرب باقتصادياتها، وعدم استناد سياساتها وخططها إلى (نظام عام)، يتناغم وينسجم مع طبيعة المجتمع وخصوصيته.

اليابان أيضاً أحست بخطورة الوضع على شخصيتها الذاتية، عندما ربطت تطورها الصناعي بالغرب. وهي تعاني اليوم من تناقضات اجتماعية على الرغم من أنها حققت نجاحات اقتصادية كبيرة. وهذا ما أثار علماء الاجتماع

اليابانيين، الذين حذروا من (تأزم الموقف)، وضغطوا على الحكومة لتشكيل: (لجنة خبراء ترصد إشكالية محو الهوية الثقافية المحلية، التي وقعت فيها اليابان إثر عملية التحديث الصناعي).

ويذهب هؤلاء العلماء إلى القول بأنَّ: كل ما حققته اليابان من تطور وتقدم، لا يعد إنجازاً طموحاً، لأنه استند إلى (فكر الغرب وفلسفته وآلياته)، مما أثار الشعور بـ(الحقارة والدونية) عند اليابانيين، وولّد لهم (صدمة حضارية)، وتناقضاً بين ثقافتهم والثقافة الوافدة إليهم من الغرب.

وأعتقد أنَّ ذلك هو الدافع الرئيس وراء دعوة اليابان إلى إيجاد مرتكزات جديدة لحماية الخصوصية الحضارية للشعوب. وقد شجعت طوكيو بقوة إنشاء (مركز دولي متخصص في حوار الحضارات) داخل هيئة الأمم المتحدة، ودعمته ماليّاً للأسباب ذاتها[1].

والجدير ذكره أنَّ الولايات المتحدة تعارض كل عملية يراد بها نهوض المنطقة ولذا تعارض اليابان في توجهاتها الجديدة، وتعارض أية توجهات تخدم شعوب المنطقة عموماً، وهذا هو السبب الذي دفع ثمنه المدير العام لليونسكو (أحمد مختار أمبو)، الذي حاول أن يجد نظاماً دوليّاً جديداً للإعلام، يعطي دوراً كبيراً للشرق الأوسط، ودول العالم الثالث، وأفريقيا. وذلك لتحقيق توازن إعلامي بين الشرق والغرب، ولكن الذي حدث أنه قد تعرض لحملة إعلامية غربية شرسة لتشويه سمعته، بعد أن انسحبت أميركا وبريطانيا من منظمة اليونسكو، وهما الممولان الرئيسيان للمنظمة!!

وإذا كانت الولايات المتحدة والغرب لا تسمحان لمنطقة الشرق الأوسط حتى بالتوازن الإعلامي بين الشرق والغرب، فكيف تسمحان بالتوازن العلمي وبالتقدم والحضارة؟!

---

(1) ـ المصدر نفسه ـ ص 35 وما بعدها.

إنَّ الكيل بمكيالين في قضايا الشرق الأوسط وحماية العدو الصهيوني، والتواجد العسكري في المنطقة ونهب ثرواتها، وخنق تطلعات الشعوب وآمالها وتقدمها أسباباً رئيسة في الحقد على الولايات المتحدة، وتنامي عمليات الإرهاب في المنطقة، (وانطلاقاً من هذه الزاوية المواتية ليس لنا أن ندهش إذ نرى أيّاً من الزعماء الاستبداديين أمثال صدام حسين يهب متحدّياً الغرب فإنَّ أول عمل غريزي يصدر من جماهير المسلمين هو التهليل لهذا المدافع، خاصة لأنه يتصدى للغرب دون اعتبار أهدافه وإخفاقاته الأخرى، إنَّ الضعف والشعور بالقهر يخلقان نزوعاً قويّاً وربما قويّاً لالتماس الكبرياء والمساواة)[1].

إنَّ تمجيد الظلمة القتلة في العقل العربي يعد إشكالية متأزمة زاد من وتيرتها الشعور بالضعف والقهر قبال الغرب والولايات المتحدة، ولذا وقف العرب مع المجرم (صدام حسين) في حربه المزعومة ضد أميركا، دون أية اعتبارات للمقابر الجماعية والقتل الجماعي بحق الشعب العراقي المظلوم ... أليس كذلك؟!!

(1) ـ جراهام إي فوللر، وإيان أوليسر ـ الإسلام والغرب بين التعاون والمواجهة ـ المصدر السابق ـ ص 56.

الفصل الثالث

الإسلام العدو المفترض للغرب
بعد سقوط الاتحاد السوفيتي

(الإسلام العدو المفترض للغرب بعد سقوط الاتحاد السوفيتي)

نشرت صحيفة الواشنطن بوست عام 1991 بـأنَّ: السياسة الأميركية الخارجية تدرس بإصرار إيجاد عدو خارجي مفترض، ولذا فقد تم تكليف وزارة الدفاع على عقد اجتماعات مطولة مع خبراء ومفكرين، للإعداد لدراسات استراتيجية تقوم على أساس أنَّ: الإسلام هو العدو المفترض لأميركا والغرب بعد سقوط الاتحاد السوفيتي.

ومن المفيد ذكره هنا أنَّ (صموئيل هنتاغتون) قد ذهب في نظريته (صراع الحضارات) إلى أنَّ: الإسلام بتحالفه مع الكونفوشيوسيه يتناقض مع حضارة الغرب.

وأوضح (هنتاغتون) بأنَّ: (المشكلة الفعلية ليست الأصولية الإسلامية، وإنما الإسلام نفسه، بحضارته المختلفة، وبأتباعه الذين يعتقدون بتفوق حضارتهم في نفس الوقت نراهم مهووسين فيه بتخلف قوتهم) .

إنَّ الخطأ المعيب في الدراسات الأميركية وبالتحديد عند (هنتاغتون) هو المسلمات المطلقة، والخلط المتعمد للخروج بحتمية الصراع بين الشرق والغرب، وكأن الحضارات لم يأخذ بعضها عن بعض، الحضارة الهندية القديمة أخذت من سابقتها، والرومانية أخذت من الهندية، والحضارة الإسلامية أخذت من الرومانية، والغرب أخذ من حضارة الإسلام.

الخطأ المتعمد الذي وقع به (هنتاغتون) وغيره من المفكرين الأميركيين

أنهم يأخذون فرضياتهم من مستشرقين حاقدين على الإسلام أمثال (برنارد لويس)، وهذا الخطأ المعيب قد استغل الحقد والكره للآخر، وتميز ثقافات الشعوب وتنوعها، لجعل الإسلام العدو المفترض لأميركا والغرب في النظام الدولي الجديد؛ بعد انحلال الاتحاد السوفيتي وشطبه من الخارطة السياسية، لإدامة الصراع الحضاري بين الشرق والغرب لنهب ثروات المنطقة وحماية العدو الصهيوني.

لقد بدأ المفكرون الأميركيون يُنَظِرون لهذه المرحلة بعد انتهاء الحرب الباردة إلى درجة أنَّ (فوكوياما)، وهو مفكر أميركي من أصل ياباني، أعلن نهاية التاريخ بسبب سقوط المعسكر الاشتراكي، ولذا تم البحث عن بدائل أخرى، وكان المرشح هو الإسلام بحيث وضع شعار (الإسلامية بديلاً عن الشيوعية)، الذي رسخه (صموئيل هنتاغتون) في العقل الغربي عندما قال: إنَّ (هناك أخطاراً على الغرب المنتصر في الحرب الباردة وأهم تلك الأخطار الإسلام).

وقد اعتمدت أميركا بمسعاها هذا على ثلاث ملفات صنعتها بنفسها وهي: (إبن لادن، حركة طالبان، ونظام دكتاتور العراق الدموي صدام حسين)، لإدامة الصراع بين الشرق والغرب وإعلان الحرب على الإرهاب!!

وفي هذا الوقت بالتحديد شن (جوديث ملير) حملة شرسة موجهة ومدروسة على الإسلام في الصحافة، متجهاً اتجاه (برنارد لويس) بتعبئة المجتمع ضد المسلمين.

إنَّ الولايات المتحدة تتعمد الخلط بين حرب المبادئ المتمثلة بما يسمى (بالحرب على الإرهاب) وبين حرب المصالح الدولية، لتأمين أكبر قدر من الربح والهيمنة والتسلط على العالم، خصوصاً في منطقة الشرق الأوسط، ولذلك حاولت واشنطن أن تتمسك بشعارات أخلاقية في حربها الجديدة على الإرهاب للوصول إلى غاياتها في حرب مصالحها الدولية، والسيطرة على المناطق الاستراتيجية، وإنشاء القواعد العسكرية حول العالم.

ويذكر (جراهام إي فوللر)، وزميله (إيان أوليسر) في كتابهما (الإسلام والغرب) بأنَّ: هناك من يستغل المصطلحين الإسلام والغرب لمصالح سياسية أميركية وغربية.

وأضافا: (ويرى المسلمون أنفسهم اليوم أنهم مستهدفون في جميع أنحاء العالم، فمن معاناتهم في حيدر آباد في الهند، إلى الفلسطينيين النازحين، والبوسنة، والصومال وآسيا الوسطى، وحتى قهر المسلمين في كشمير وداخل الهند ذاتها، كل هذا حلقات في سلسلة واحدة، ونظراً لأننا نعيش في عالم اشتدت فيه حدة التفاوت في علاقات القوى بين الشمال والجنوب، فإنَّ المسلمين يعتقدون أنهم في حالة حصار، وأنهم موضع سخرية أو قهر باعتبارهم (أعداء) في صورة إرهابيين. ويرى المسلمون أنَّ الثقافة الإسلامية باتت تتساوى مع الإرهاب بسبب تصرفات أقلية متعصبة صغيرة جداً، مما أفضى إلى تطبيق سياسة التمييز ضدهم في الغرب، ومعاملتهم معاملة مذلة في المطارات الدولية، والنظر إليهم نظرة شك وريبة من جانب الأميركيين والأوربيين، بل واعتبارهم فئة دينية مستهجنة ـ أي آخر جماعة دينية عرقية مافتئت تلقى سخرية واستهزاء في المجتمعات الغربية. والملاحظ أنَّ وسائل الإعلام الغربية تستخدم لغة تصف الإرهاب ليبدو وكأنه موجه عمداً من الإسلام إلى الغرب. ومن ناحية أخرى يرى المواطنون في العالم الإسلامي أنفسهم عمليّاً، وكأنهم على الطرف الآخر هدف الإرهاب الغربي الذي نادراً ما يكون عملاً من أعمال إرهابيين أفراد، بل أداته القوة العسكرية الغربية الباطشة التي يستخدمها الغرب ضدهم على نحو (تكتيكي) ومنظم ضد المنطقة، إنَّ المسلمين الذين لقوا مصرعهم على أيد الغرب خلال القرن الماضي يفوقون كثيراً أعداد الغربيين الذين ماتوا بأيدي المسلمين)[1].

هذا التحليل الرائع للواقع المعاش في الغرب ومعاناة المسلمين في الشرق

---

(1) ـ جراهام إي فوللر، وإيان أوليسر ـ الإسلام والغرب ـ المصدر السابق ـ ص 55.

يأتي من محللين سياسيين غربيين، لخصا لنا الطبيعة السياسية التي استخدمت معايير وأدوات للهجوم على المسلمين، وجعلهم عدواً مفترضاً ضد الغرب، بعد انتهاء الاتحاد السوفيتي واضمحلال الحرب الباردة.

وتوصل هاذان المحللان إلى أنَّ: (مشاعر الاضطهاد المتولدة عن هذه المعاناة التاريخية تدعم التصور السائد حتى بين أوساط المتعلمين والمفكرين من المسلمين والذي يقضي بأنَّ الحرب القديمة التي خاضها الغرب ضد الإسلام هي ذاتها التي لا تزال يشتعل أوارها دون أن يوقفها شيء منذ ألف عام مضت، حتى وإن تغيرت الوسائل والطرق التي أصبحت الآن أكثر مكراً ودهاء. ويتساءلون: لماذا ابتهج الغرب بكتاب سلمان رشدي (آيات شيطانية)، وهلل للكتاب وكأنه قضية دولية ذائعة الصيت؟ ولن نقول إنَّ الخوميني هو الذي وضع له مكاناً على الخارطة) [1].

ثم تناول الكاتبان أهم قضية حاول الإسلاميون أن يحذروا منها وهي قضنية التغريب التي يرفع شعارها العلمانيون اليوم فقالا إنَّ: (قليلين في العالم الإسلامي هم الذين يتحاشون مبدئيّاً ضرورة التحديث. ولكن السؤال: هل معنى التحديث هو التغريب؟ كيف السبيل لأن تبقى الأسس الثقافية والأخلاقية للحضارة الإسلامية سليمة دون تغيير .... وهل التحديث يعني خضوعاً ثقافيّاً كاملاً للغرب؟ هل يستلزم التحديث الاستسلام لفقدان الأسس الأخلاقية الشكلية، التي تعتبر في نظر كثيرين من المسلمين والآسيويين عن حالة تدهور النظام العام في الغرب والتفكك الأسري وافتقاد القيم العامة؟) [2].

وتحدث الكاتبان بعد هذا العرض الجميل عن تصوراتهما لمستقبل أفضل بين الشرق والغرب، دون وصاية وهيمنة وإلغاء للآخر، وتعاون غير مبني على القهر والظلم واستغلال الشعوب.

---

(1) ـ المصدر نفسه ـ ص 56.

(2) ـ المصدر نفسه ـ ص 57.

ولكن وجهات نظر الكاتبان (جراهام إي فوللر، وإيان أوليسر) في مواضع أخرى من الكتاب تتسم بالابتعاد عن الموضوعية والعلمية، خصوصاً في موضوع التسلح العسكري لدول (العالم الثالث)، الذي أكدا فيه ضرورة الحد من هذا السلاح، ونزع الأسلحة النووية والبيولوجية في هذه المنطقة وبالتحديد في الشرق الأوسط، في حين لم يتحدثا عن نزع التسلح في أوربا وأميركا، ولم يذكرا الأسلحة النووية والجرثومية التي يملكها العدو الصهيوني. وقد خلطا في قضايا أخرى بين الإرهاب وأعمال المقاومة ضد المحتل التي تعتبر مشروعة حسب القانون الدولي العام وميثاق الأمم المتحدة.

ومن الملاحظ أنَّ وتيرة العداء والحقد الغربي على الإسلام والمسلمين قد وصلا إلى درجة من السوء والعنصرية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وقد رأينا قبل هذا التاريخ أنَّ الحقد اتخذ شكلاً مبرمجاً ومدروساً للهجوم على الإسلام منذ سقوط الاتحاد السوفيتي السابق، وعرفنا مدى خوف أميركا والغرب من الإسلام، ومن لغة القرآن، وعرفنا أيضاً طبيعة القرارات السياسية الأميركية والغربية المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط، وطبيعة العداء للحركة الإسلامية واتهامها بالإرهاب.

ولفتت هذه الظاهرة نظر (فرد هاليداي) فوضع عام 1998م بحوثاً حول (الإسلام وخرافة المواجهة)، ركّز فيها على بعض النماذج السياسية الغربية، التي تصور المسلمين على أنهم قتلة يجب إبادتهم لأنهم (لا يمكن أن يرتقوا سلم الحضارة والمدنية)!!

وتطرق (هاليداي) في بحوثه إلى دور وسائل الإعـلام، والمراكز الاستراتيجية المتخصصة، و(لُعب السياسيين) الكبار في تشويه صورة الإسلام في الذهنية الغربية[1].

(1) ـ قاسم خضير عباس ـ الحركة الإسلامية في ضوء المتغيرات الدولية ـ المصدر السابق ـ ص 167.

وقد ذهب (روجيه غارودي) إلى أبعد من ذلك، لأنه اعتبر ظاهرة (التشويه المتعمد للإسلام) كنتيجة لاعتقاد الغرب بأنه العرق الأرقى في العالم، وهذا كما يقول غارودي، (ليس باختيار إلهي كما كانت تزعم الكنائس القديمة عندما كانت تسمي المشاريع الاستعمارية الأولى في أميركا وأفريقيا، أو في آسيا (تنصيراً) للوثنيين، بل بأولوية عقلانية، علمية وتقنية، أولوية الدخول في العصر (الوضعي)... فليس من قبيل المصادفة، بل على العكس ومن باب الانسجام الفكري أن يكون أعظم حامل لهذه التكنولوجيا، ومؤسس المدرسة العلمانية، جول فرساي، في الوقت نفسه المحرض على الغزو الاستعماري في مدغشقر، وفي تونس، وفيتنام)[1]

وأضاف غارودي في هذا المعنى أيضاً: (إنَّ ضحية الغرب، منذ خمسة قرون، تكللت بإدارة مدمرة للكرة الأرضية. فالحفاظ، بعد إزالة الاستعمار، على علاقات تبعية تفرض، من خلال الاستعمار الجماعي المجسد في صندوق النقد الدولي وبالسوق العالمي، اقتصادات مشوّهة لا ترتكز على حاجات هذه الشعوب بل ترتكز على المنتوجات الأحدية. والزراعات الأحدية المخصصة للتصدير لأجل تسديد فوائد الديون، أدت إلى هذه النتيجة 50 مليوناً من الموتى جوعاً أو بسبب سوء التغذية، وهكذا تفرض هيمنة الغرب الاقتصادية، هيروشيما يومية على العالم الثالث)[2].

وأعتقد أنَّ الهيمنة الغربية قد جابهتها عقبات وتحديات كبيرة في منطقة الشرق الأوسط، وأهم هذه التحديات كما يصرّح به الغربيون أنفسهم هو الإسلام، لهذا جاءت دعواتهم المتكررة للقضاء عليه وتشويه مبادئه، واتهام الحركة الإسلامية بـ(الإرهاب والقتل والأصولية).

وضمن المخطط الأميركي الغربي هذا استخدمت وسائل الإعلام،

(1) ـ روجيه غارودي ـ الأصولية ـ ص 19.
(2) –قاسم خضير عباس ـ الحركة الإسلامية ـ المصدر السابق ـ ص 168 وما بعدها.

ومراكز الدراسات الاستراتيجية، لتكون السند الفكري الحقيقي للهيمنة والتواجد العسكري في المنطقة، علماً أنَّ (قاعدة منوذ الأميركية في بريطانيا) جنّدت لمهمة التجسس الإلكتروني، ومراقبة الاتصالات عبر العالم، ومراقبة البريد الإلكتروني والتلفون والفاكس وغيرها من وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية في العالم الإسلامي.

وتُقسم القاعدة قوائم تسمى بـ(القوائم السوداء) تتعلق بسياسيين واقتصاديين عرب ونشطاء من الحركة الإسلامية، وقد حصلت (قاعدة منوذ) على تكريم (البنتاغون) لدورها في حرب الخليج الثانية[1].

إنَّ هذه الممارسات الأميركية ـ الغربية اللا إنسانية مع المسلمين، والتي تتزايد يوماً بعد يوم، تحكمها كما قلنا سابقاً عوامل (مصلحية استراتيجية)، تجعل موضوع الهيمنة والتفوق العرقي شيئاً ثابتاً ومقدساً في العقل الأميركي الغربي، وهذا ما أدى إلى تمادي أميركا في غيّها، وعنجهيتها وتعاليها، واتهامها للعقل الآخر غير الأوروبي بالعجز وعدم المقدرة على مواكبة تطورات العصر والمدنية!!

وأعتقد أنَّ هذا التعالي الممتزج بـ(عقدة التفوق الغربي)، قد حوى أشكالاً غير مشروعة من المصالح والجشع، فسياسة (صندوق النقد الدولي) تمنع أن يكون (العالم الثالث) شريكاً كاملاً في (الاقتصاد العالمي)، لكي تبقى فوائد الديون متراكمة عليه، وهذا من شأنه تخفيض العملة الوطنية، وتقليل الواردات، مما يضر بالخدمات الاجتماعية والصحية والنفقات المقدمة للعوائل والأسر الفقيرة والمعدمة، مع زيادة كبيرة في معدلات الضرائب المفروضة على كاهل الشعب.

لم نسمع أنَّ (صندوق النقد الدولي) فرض شروطاً على الدول المدينة

(1) ـ المصدر نفسه ـ ص 169.

لتقليل الإنفاق العسكري والبوليسي... لماذا؟ لأنه يريد أن يضمن دفع فوائد الديون من خلال السلطة الحاكمة حتى ولو كانت سلطة مستبدة دكتاتورية، تقمع أي رأي معارض لها بصورة دموية.

وعليه فإنَّ الدعوة إلى (الليبرالية والتعددية)، التي يطلقها الغرب (للعالم الثالث) انطوت على دجل وتناقضات، وقد أدى كل ذلك إلى الانهزام الأخلاقي الكامل للغرب، خصوصاً بعد أن بررت (مراكز الدراسات الاستراتيجية الغربية) موقف (صندوق النقد الدولي) بأسباب وضرورات (مصلحية) من أجل أن تظل (اقتصاديات العالم الثالث مورداً لاقتصاديات العالم الحر)!! وهذا برأيها يبرر تأييد القمع والاستبداد الصادر من دول دكتاتورية حليفة للغرب!!

ومن الملاحظ أنَّ (صندوق النقد الدولي) و(البنك الدولي) يزيد رأس ماليهما من (الأموال النفطية العربية)، حيث تم الاتفاق على ذلك بإجراءات سميت بـ(التسهيلات النفطية). وبما أنَّ الدول الصناعية، وبالتحديد الولايات المتحدة، هي المسيطرة على السياسة النقدية العالمية، فإنَّ القروض المقدمة إلى دول (العالم الثالث) وهي من أموال نفطية عربية تخضع (لشروط أميركية) ظالمة، لخنق وإحباط أي تنمية وتطور في هذه الدول، إضافة إلى فوائد الديون الفاحشة، التي تجعل الدول المدينة تسعى إلى سدادها دون جدوى.

لقد قدمت الولايات المتحدة عام 1964م إلى دول أميركا اللاتينية معونات بلغت سبعة ملايين دولار، وعندما ننظر لفوائد هذه المعونات، نستغرب كثيراً ونعرف حجم الكارثة، لأنَّ المعونات وفوائدها بلغت في السنة نفسها ما قيمته أحد عشر مليون دولار، لهذا ظلت دول أميركا اللاتينية متأخرة ومتخلفة، بسبب (نظام الفوائد الفاحش)، و(نظام الربا الدولي) الذي يضعه الغرب سيفاً مسلطاً على رقاب الدول الفقيرة.

وهذا ما يدعو للتفكير بجدية بأوضاعنا المتردية، فإذا أردنا تنمية حقيقية، وتطوراً شاملاً لمجتمعاتنا العربية والإسلامية، علينا أن نغيّر (المنهج السياسي العام) الذي ترتكز إليه السياسة الداخلية والخارجية، ونعمل من أجل فكّ الارتباط الاقتصادي المذل بالغرب. وعندنا ما يؤهلنا لنهضة اقتصادية تبنى على أسس أخلاقية، فلدينا القاعدة الفكرية التي تستمد مرجعيتها من القرآن الكريم، ولدينا المال والطاقات البشرية والخبرات والعمق الجغرافي، ما يعوزنا هو الحرية وحفظ كرامة الإنسان وحقوقه.

إنَّ (السياسة الاقتصادية العالمية) حرصت على ارتباط التجارة العربية بآليات ونظم (التجارة الغربية)، لهذا نرى منتوجات الدول الإسلامية تأتي إلى العالم العربي عن طريق الغرب!! ويباع النفط العربي إلى دول (العالم الثالث) عبر (شركات متخصصة غربية)!! أما في المجال المصرفي فحدّث ولا حرج، لأنَّ ضغوط (النظام المالي العالمي) تتحكم بالسياسة الاقتصادية العربية، بسبب تبعية الأخيرة (للنظام المصرفي الغربي). هذا الارتباط غير المشروط بالغرب ولّد مشاكل وأزمات للدول العربية، وعطّل قدرات الفعل العربي على التنمية والتطور.

والغريب أنَّ بعض المثقفين العرب مازالوا إلى اليوم يرفعون شعارات (رفاهية الارتباط الاقتصادي بالغرب)!! ويدعون إلى التوجه لاستلهام النظم والآليات والأخلاق والقيم الأوروبية، وجعلها الطريق الوحيد لنهضة الأمة!! لهذا تبنوا خدعة فصل الدين عن السياسة، وجعل مبادئ الإسلام مجرد طقوس ومراسيم ميتة لا روح فيها، تنزوي بعيداً عن صنع التاريخ.

وقد تطرق اللورد (ميكالي) عام 1835م إلى طبيعة هذه (النخب المثقفة) التي تتخلى عن جذورها وتتبنى تعاليم الأجنبي، وأشار أيضاً إلى دورها فقال: (يجب أن ننشئ جماعة تكون ترجماناً بيننا وبين الملايين من رعيتنا، وستكون هذه الجماعة محلية في اللون والدم، إنجليزية في الذوق والرأي واللغة والتفكير).

وهؤلاء المتغربون، الذين تحدث عنهم اللورد (ميكالي)، موجودون أينما كانت هناك مصالح للغرب، حيث تم تنشئتهم فكريّاً وعقائديّاً في منطقة الشرق الأوسط لتَبَني نظريات غربية (سيئة الصيت) تتعلق بموضوع تخلف العالم، ومن المعروف أنَّ هذه النظريات تعتمد على إلغاء ثقافة الآخر وهويته من أجل التوجه الكامل إلى خرافة (العقل الغربي) وعبقريته القادرة على قيادة وتنظيم العالم!!

يلحاظ أنه قد ظهرت (تفسيرات غربية) لا تقل عنصرية عن سابقتها، تتحدث عن الإسلام بصفته السبب المباشر في تخلف المجتمع!! وقد توسعت بعض التفسيرات لتربط بين (التخلف والبيئة) بصورة تدعو للسخرية، حيث أكد أصحابها على أنَّ: البيئة الحارة والصحراوية للعالم الإسلامي أدّت إلى تخلّفه وانهياره حضاريّاً[1]!!

إنَّ الكيل بمكيالين في السياسة الأميركية الخارجية، والحقد على الإسلام، والعولمة السياسية والثقافية، التي يراد بها القضاء على ثقافات الآخرين، وتحطيم العوامل الذاتية للشعوب ليسهل نهب ثرواتها، والهيمنة والتسلط على منطقة الشرق الأوسط، والدعم اللا محدود للعدو الصهيوني؛ كل هذه العوامل وغيرها كانت السبب في زيادة الكره الشديد للولايات المتحدة، وتنامي عمليات الإرهاب في المنطقة.

وقد أنشأت في أميركا ـ لتسهيل كل هذا التخطيط للشرق وللعالم الإسلامي ـ منظمة مسيحية جديدة، واسمها (المسيحيون المولودون من جديد على ضوء الكتاب المقدس)، ونسبتهم في المجتمع 41 بالمائة من مجموع المسيحيين في الولايات المتحدة، وهم في تزايد مستمر ومتعاطفون مع أفكار الصهيونية العالمية و(إسرائيل)، لأنهم يؤمنون بأنَّ الله في العهد القديم وعد

(1) ـ المصدر نفسه ـ ص 176 ـ 179.

اليهود بأرض فلسطين، ولذا لا بد من إعطائها لليهود لتحقيق مجيء المسيح ثانية، ومن بين أعضاء هذه الجماعة الرئيس (جورج بوش) الابن، الذي كثيراً ما يلتقي بصديقه القس (فرانكلين جراهام) ابن القس (بيل فرانكلين)، وهو رجل دين حاقد على الإسلام حيث يرى فيه بأنه: (دين شرير سيء جداً)[1].

هذا التوجه بجعل الإسلام العدو المفترض ضد الغرب، ومحاولة تعبئة المجتمع الأميركي ضده؛ امتد أيضاً إلى أكثر من دولة غربية، ولذا فقد كتب (تشارلز مور) رئيس تحرير مجلة (الأسبكتاتور) يقول: (تستطيع أن تكون بريطانياً من غير أن تتحدث الإنجليزية أو تكون مسيحياً أو أبيض اللون، ومع ذلك فبريطانيا هي أساساً دولة ناطقة بالإنجليزية، وتدين بالمسيحية، وبيضاء، وإذا بدأ الإنسان يتخيل أنَّ بالإمكان أن تصبح بريطانيا ناطقة بالأردية، ومسلمة، وبنية اللون، فإنه سيشعر بالغضب والخوف ... بسبب إصرارنا العنيد على عدم إنجاب أطفال سوف تبدأ الحضارة الغربية في الذبول بدلاً من أن تتجدد مع الدماء الجديدة، عندها سوف تنتصر الجموع المعَمَمَة وسوف يتم تدريس القرآن كما قال جيبون في نبوءته المشهورة في مدارس أكسفورد) .

إنَّ هذا العداء للمسلمين الذي يُنَظر له في أميركا وأوربا بمساعدة مراكز متخصصة تابعة لمفكرين ومثقفين أميركيين وغربيين، قد دفع كثيراً من الصحفيين إلى كتابة أعمدة في الصحف المشهورة لمهاجمة الإسلام، وقد كشف دون وجل الصحفي البريطاني الشهير (روبرت فيسك) عن حقدة على الإسلام، مع أنه يدافع عن قضية فلسطين، وفي مناسبات عديدة كتب (فيسك) بأنه: (لا يحب الشريعة الإسلامية، ولا الذين يطبقونها)[2].

وهذا يجعلنا نتلمس بأنَّ: (الإعلاميين الغربيين يؤمنون إيماناً مطلقاً

(1) ـ غازي القصيبي ـ أميركا ـ المصدر السابق ـ ص 114.

(2) ـ المصدر السابق ـ ص 31.

بالنظرية الليبرالية الديمقراطية، التي تحولت في الغرب إلى دين جديد، وتحول الإعلاميون إلى سدنة وكهنة يدافعون عنه بشراسة، كما يدافع أي أصولي متدين عن معتقده. هذا يعني باختصار شديد أنَّ نظرة الإعلاميين الغربيين إلى المجتمعات التي لا تسود فيها الليبرالية الديمقراطية تتراوح بين العداء العابر والكراهية العميقة)[1].

ولكن كل هذه المواقف لا تجعلنا نرد بمثلها، ونقتل الأبرياء من الأطفال والشيوخ والنساء، بل نجاهد بأخلاق وحضارة كما علمنا الإسلام (من أجل وضع حد لهذا الازدواج الذي يتعارض مع مصالح أمتنا، فإذا سعينا إلى مثله أضعنا قضايانا العادلة، وأتحنا لأعدائنا فرصاً إضافية لانتهاك حقوقنا) [2].

إننا لسنا بحاجة للممارسات الإرهابية التي تريد أن تسيء لمبادئ الإسلام العادلة، لأنَّ هذه المبادئ لا ترضى بظلم الأبرياء وقتلهم من أجل أغراض سياسية، ولذا نتلمس عدالة الأحكام القرآنية عند تنظيمها لقواعد السلم والحرب، وقد قال الحق في محكم كتابه العزيز: ﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓاْ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾[3]. وقال الحق في موضع آخر: ﴿وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾[4]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدْخُلُواْ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۚ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾[5]، ﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُواْ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾[6]، ﴿وَقَٰتِلُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوٓاْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾[7].

---

(1) ـ المصدر السابق ـ ص 31.

(2) ـ الدكتور وحيد عبد المجيد ـ الإرهاب وأميركا والإسلام، من يطفئ النار؟ ـ ص 11 ـ دار مصر المحروسة القاهرة 2002 م.

(3) -سورة الممتحنة الآية الثامنة.

(4) ـ سورة الأنفال الآية 61.

(5) ـ سورة البقرة الآية 208.

(6) ـ سورة البقرة الآية 194.

(7) ـ سورة البقرة الآية 190.

ويفسر العلامة الطباطبائي معنى ﴿وَلَا تَعۡتَدُوٓاْ﴾ الواردة في الآية المباركة بقوله إنَّ: (الاعتداء هو الخروج عن الحد، يقال عدا واعتدى إذا جاوز حده، والنهي عن الاعتداء المطلق يراد به ما يصدق عليه أنه اعتداء كالقتال قبل أن يدعى إلى الحق، والابتداء بالقتال، وقتل النساء والصبيان، وعدم الانتهاء إلى العدو، وغير ذلك مما بينته السنة النبوية)[1].

فالعدل في الإسلام على حد سواء مع الأعداء والأولياء[2]، وقد قال رسول الله (ص): (عامل الناس بما تحب أن يعاملوك به)، أي وفق مقتضيات الشريعة[3]. والواقع التاريخي يؤيد هذا الاتجاه، فقد كان المسلمون قبل الهجرة وبعدها هم المعتدى عليهم[4].

وهكذا كان المسلمون أرحم الناس، لأنَّ الله شرفهم بالقرآن: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَتۡكُم مَّوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَشِفَآءٞ لِّمَا فِي ٱلصُّدُورِ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٞ لِّلۡمُؤۡمِنِينَ﴾[5]. فهذه الرحمة هي ما تثمره لهم هداية القرآن، (وهي صفة كمال من آثارها: إغاثة الملهوف، وبذل المعروف، وكف الظلم، ومنع المعتدي والبغي وغير ذلك من أعمال الخير والبر، ومقاومة الشر)[6].

ولذا فإنَّ الدعوة الإسلامية كانت ترتبط بقاعدة: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِ﴾[7]، وقاعدة ﴿ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾[8]،

---

(1) ـ السيد محمد حسين الطباطبائي ـ الميزان في تفسير القرآن ـ المجلد الثاني ص 62.

(2) ـ قاسم خضير عباس ـ الرؤية الإسلامية للقانون الدولي العام ـ رسالة ماجستير في القانون الدولي ـ ص 47 وما بعدها ـ دار الأضوار بيروت 2006 م.

(3) ـ الدكتور سعيد محمد باناجة ـ المبادئ الأساسية للعلاقات الدولية ـ ص 14 ـ مؤسسة الرسالة بيروت 1985 م.

(4) ـ الدكتور وهبة الزحيلي ـ العلاقات الدولية في الإسلام مقارنة بالقانون الدولي الحديث ـ ص 28 ـ مؤسسة الرسالة بيروت 1989م.

(5) ـ سورة يونس الآية 57.

(6) ـ الشيخ محمد رشيد رضا ـ الوحي المحمدي ـ ص 151 ـ المكتب الإسلامي بيروت 1985 م.

(7) ـ سورة البقرة الآية 256.

(8) ـ سورة النحل الآية 125.

وقاعدة ﴿فَذَكِّرۡ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٞ * لَّسۡتَ عَلَيۡهِم بِمُصَيۡطِرٍ﴾[1]، وغيرها من القواعد القرآنية التي لاتكرة الناس على اعتناق الإسلام[2].

إننا في هذه المرحلة الحرجة لسنا بحاجة للعمل الإرهابي المسيء لنا كمسلمين، بل بحاجة لعمل دؤوب من أجل إعادة الثقة لأجيالنا المنكوبة، فأميركا وجدت المرحلة الراهنة مناسبة بسبب الأوضاع العربية المضطربة التي تلفها الإنقسامات والمتناقضات السياسية، فاستغلت الفرصة أحسن استغلال. ومن المؤسف أن تتحقق نبوءة (هنري كيسنجر) عندما قال سنة 1975: (إنَّ العرب سوف يلجأون إلينا لذلك يجب أن لاندعن للابتزاز، ويجب أن لاتصيبنا البيانات المتطرفة بالرعب، ويمكن أن يكون الصبر سلاحنا. وعندما ينكسر الجمود ويتجه العرب المعتدلون نحونا نتحرك لإحراز تقدم)!!

ونتساءل في هذا الجانب: هل يستطيع العرب والمسلمون تجاوز أزماتهم وتناقضاتهم المصطنعة، وينزعوا حقوقهم بقوة ضغط دولية يخلقونها بأنفسهم، وينجحوا في تثبيت مواقعهم في النظام الدولي الجديد؟ وهل مازال الوقت متسعاً، ليجد الإنسان العربي المسلم هويته وشخصيته المسلوبة؟ أو أنَّ الوقت قد فات بحيث أصبحنا نسير دون هدى في تبعية مذلة للغرب، لا نملك قرارنا السياسي بل تمليه علينا طبيعة معطيات الظروف الدولية، تلك الظروف التي جعلت فوائض أموالنا النفطية في أيدي القوى المالية في أمريكا، والدول الغربية ولم نستطع استثمارها في بلداننا.

وأقول بثقة كأنما أتطلع للمستقبل بأنَّ الوقت مازال متسعاً، إذا فهمنا منطق التاريخ وتعاملنا معه بوعي، وفق منطلقات فكرية وعملية، تقرأ السنن التاريخية بصورة واقعية صادقة. إنَّ واقعنا المرير يحتم علينا هذا الفهم، والتعرف على التراث لكي نعي حقيقة وضعنا للانطلاق بثبات إلى مستقبل نتحكم فيه بدلاً من تحكمه بنا.

---

(1) ـ سورة الغاشية الآية 21 والآية 22

(2) ـ د. عباس شومان ـ العلاقات الدولية في الشريعة الإسلامية ـ ص 53 ـ الدار الثقافية للنشر القاهرة 1999م.

ولذا لا بدّ أن نمارس في المرحلة الراهنة نقداً ذاتيّاً يشمل كل الأزمات والمشاكل والأوضاع السلبية، للوقوف على أسباب التخلف والانحطاط. وحتماً إنَّ إدراك العلل الباعثة لهذا التخلف يساعد على تخطي العقبات التي أثرت، بلا شك، على وضعنا المحلي، والإقليمي، والعالمي، وعلى قراراتنا السياسية.

وحتماً إنَّ أول دروس النقد الذاتي الاعتراف بأننا ورثة (عصر الانحطاط)، وليس ورثة عصر النهضة الإسلامية، لأنَّ كل إنسان هو نتاج الماضي، ومن المستحيل أن نكون ورثة عظماء تاريخنا الإسلامي، لأننا ابتعدنا عنهم حضاريّاً مسافات شاسعة، وبيننا وبينهم حواجز كثيرة. ارتباطنا بهم اقتصر على الارتباط (الوجداني الذهني) المستغرق بالأحلام الوردية، بعيداً عن روح الإبداع والابتكار المهمين لبعث الحضارة من جديد. والفرق واضح بين معرفة الماضي بدراسة واقعية وبين الماضي بحد ذاته، الذي يفرض نفسه على الأمة لترتمي بأحضانه (بنشوة عارمة)، دون تبني (منطلقات فكرية وعملية خلاقة) تعتبر إحدى شروط الانبعاث الحضاري.

مشكلتنا أننا بعيدون (بعداً مكانيّاً) عن التقدم الغربي، (وبعداً زمانيّاً) عن الحضارة الإسلامية، التي انفصلنا عنها (حركيّاً)، فلم تعد تستلهم وجداننا بصور فنية حية، ومنطلقات إبداعية لشكل الحكم، والسياسة، والاقتصاد[1].

الإحباط العربي لم يأت من توازنات القوى الدولية فقط، ومن تغيّر الظروف العالمية لصالح الولايات المتحدة في النظام الدولي الجديد، بل كانت نتيجته الأساسية التخلف الداخلي والتشرذم الذي يتحمله العرب أنفسهم، لأنهم ابتعدوا عن دينهم وقيمهم وحضارتهم، والتصقوا بذلّ بقيم وسلوكيات أوروبا.

ومع ذلك فإنَّ الإسلام مازال نشطاً ينتقل بوعي وقوة في مواقع متعددة لإعادة الأمل إلى النفوس. ولو قُدّر لفئة مؤمنة قليلة متسلحة بالإيمان أن تمسك زمام الأمور، ومواجهة التحديات المصيرية لرأيت كيف تتغير (المعادلات الدولية) لصالح قضايانا المركزية.

---

(1) ـ للاستزادة من الموضوع يراجع قاسم خضير عباس ـ مصداقية النظام الدولي الجديد ـ المصدر السابق ـ ص 50 وما بعدها.

الفصل الرابـع

العوامل الفكرية في العمل الإرهابـي

(العوامل الفكرية في العمل الإرهابي)

تعتبر العوامل الفكرية من الأسباب الرئيسة في العمل الإرهابي الذي ابتلى به العمل الإسلامي، فهناك حركات إسلامية متعصبة تبنت التكفير للآخر حتى ولو كان مسلماً، مستندة في ذلك إلى آراء فقهية بعيدة عن رحمة الله سبحانه وتعالى؛ ولذا فقد كان هذا المسار المتخلف في العمل الإسلامي مادة دسمة بيد أعداء الحل الإسلامي من العلمانيين العرب للهجوم على الإسلام، وكذلك استغل من قِبَلِ المثقفين الأميركيين والغربيين لتشويه صورة الإسلام، وإظهار المسلمين بأنهم: قتلة وقطاع طرق لا يعرفون إلا سفك الدماء!!

ولكي يكون الأمر نابعاً من قدسية ملزمة ادعت هذه الحركات الإسلامية المتعصبة المتخلفة عن رأي الإسلام الناهض بأنها: تمتلك الحقيقة المطلقة!! ولذا من يخالفها يتعرض للتكفير والردة ويفتى بقتله، في حين أنَّ العمل الإسلامي يتحرك في منطقة تسمى منطقة الفراغ التشريعي، ويعتمد على الاجتهاد المستنبط للحكم الشرعي من النصوص العامة، وهنا نرى اختلاف الرأي الفقهي في القضية الواحدة حسب القراءات المتعددة للنص، وحسب الحكم بالعناوين الأولية والثانوية.

ويمكن أن نلاحظ تغيرّ الحكم وتحركه بين العناوين الأولية والثانوية في قرارات الفقيه الحاكم، فهو مثلاً يحكم بجواز فتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية لتحقيق مصالح المجتمع المسلم، وتقوية اقتصاد الدولة، ولكن الحكم ربما يتغيرّ ويصبح محرماً إذا أدت رؤوس الأموال الخارجية إلى التحكم باقتصاديات الدولة الإسلامية.

ولهذا فإنَّ منطقة الفراغ في الشريعة الإسلامية تكون مرنة تستوعب كل ما

يستجد من أمور، وتتحكم بكل ما يطرأ من تطور في الحياة، ولكنها مع ذلك منطقة منضبطة غير سائبة، بمعنى أنها ترتبط بالمبادئ والقواعد الإسلامية العامة الثابتة، وتستند إليها في الحكم والفتوى.

إنَّ الفقيه يحاول أن يفرغ وسعه باستنباط الحكم الشرعي، لأنَّ علم الفقه هو علم يقوم بتحديد الموقف العملي تجاه الشريعة، ويشتمل على تحديد استدلالي، والفقيه في علم الفقه يمارس إقامة الدليل على تعيين الموقف العملي في كل حدث من أحداث الحياة، وهذا ما نطلق عليه اسم عملية استنباط الحكم الشرعي[1].

وهكذا يترك للفقيه في كل مسألة أن يفحص بدقة الروايات الخاصة التي ترتبط بتلك المسألة ويدرس قيمة تلك الروايات، ويحاول فهم ألفاظها وظهورها العرفي وأسانيدها، بينما يتناول الأصولي البحث عن حجية الظهور وحجية الخبر[2].

ويقوم الفقيه بإفراغ وسعه كما ذكرنا في المسائل المستجدة باستناده إلى نصوص عامة من أجل استيعاب تطور العصر وتقدمه، وهذه هي المرونة في الشريعة الإسلامية. ولذا نجد الفقيه كثيراً ما يقول: (والله أعلم) . لم نسمع فقيهاً يقول هذا حكم الله إلا في النصوص الثابتة في القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة الواضحة في العبادات والمعاملات، ويمكن حتى في هذه النصوص أن تختلف القراءات فيها.

إنَّ صلاحية المنهج الإسلامي وأهليته تكمن في قوة ومتانة مبادئ القرآن وحركيتها، بلحاظ أنَّ منطقة الفراغ في الشريعة الإسلامية استوعبت تطور العصر وتقدمه، فالفراغ التشريعي ينشأ كقاعدة عامة من التطور، مما دعا

---

(1) ـ الشهيد السعيد محمد باقر الصدر ـ دروس في علم الأصول ـ الحلقة الأولى ص 36 الطبعة الثانية ـ مطبعة اسماعليان 1407 هـ بدون مكان الطبع.

(2) ـ المصدر نفسه ـ الحلقة الأولى ص 42.

العلماء إلى التصدي للموضوع والاجتهاد وفق الأصول التشريعية الثابتة، لاستنباط أحكام شرعية أسماها البعض بـ(الأحكام الظنية)، وعبّر عنها آخرون بـ (المصالح المرسلة) أو (الاستصلاح).

ويمكن أن نشاهد وبوضوح نشوء الفراغ التشريعي في المجال الاقتصادي عند تطور وسائل الإنتاج، وتنوّع الاستثمارات، ونشاهد الفراغ نفسه في المجال السياسي عند تطور آليات السياسة وأساليبها، ونشوء الأحزاب والتنظيمات، وتداخل السياسة الإسلامية العامة مع التطورات الحاصلة في النظام السياسي الدولي، وفي التطورات الحاصلة في القانون الدولي العام الوضعي.

إنَّ استنباط الحكم الشرعي نراه أيضاً يتميز بالجانب الأخلاقي الذي لا يفرق بين الناس مسلمين وغير مسلمين، وفق مبادئ مستقاة من القران الكريم، وسيرة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ويكفي القرآن عظمة أنه يأمر المسلمين أن يطبقوا مبادئ السماء التي تحث على العدل ورد الظلم ومحاربة العدوان والفساد في الأرض، فقال الله في محكم كتابه العزيز: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾[1]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْيِ ۚ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾[2]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ﴾[3]، ﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُوا۟ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾[4].

فالعدل في الإسلام على حد سواء مع الأعداء والأولياء، وقد قال رسول الله (ص): (عامل الناس بما تحب أن يعاملوك به)، أي وفق مقتضيات الشريعة[5].

---

(1) ـ سورة آل عمران الآية 104.

(2) ـ سورة النحل الآية 90.

(3) ـ سورة النساء الآية 58.

(4) ـ سورة البقرة الآية 194.

(5) ـ الدكتور باناجة ـ المبادئ الأساسية للعلاقات الدولية ـ المصدر السابق ـ ص 14.

ولذا فإنَّ الدعوة الإسلامية كانت ترتبط بقاعدة: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِ﴾[1]، وقاعدة ﴿ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾[2]، وقاعدة ﴿فَذَكِّرۡ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٞ ۞ لَّسۡتَ عَلَيۡهِم بِمُصَيۡطِرٍ﴾[3]، وغيرها من القواعد القرآنية التي لا تكره الناس على اعتناق الإسلام[4].

ويعلق السيد الخوئي على معنى ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِ﴾ قائلاً إنَّ: (المراد بالإكراه في الآية ما يقابل الاختيار، وإنَّ الجملة خبرية لا إنشائية. والمراد من الآية الكريمة هو بيان ما تكرر ذكره في الآيات القرآنية كثيراً، من أنَّ الشريعة الإسلامية غير مبتنية على الجبر، لا في أصولها ولا في فروعها، وإنما مقتضى الحكمة إرسال الرسل، وإنزال الكتب، وإيضاح الأحكام ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حيّ عن بينة، ولئلا يكون للناس على الله حجة)[5].

وعلى الرغم من أنَّ الإسلام انتشر بشكل أساسي على دعوة غير المسلمين لاعتناق الإسلام، ولكن ذلك ارتبط بطريق (الحوار المدعم بالمنطق والقدوة الحسنة وليس عن طريق القسر والإكراه)[6].

وقد ذكر رواة السير أنَّ النبي (ص) أقر بسنته قواعد إسلامية بين المسلمين، وبينهم وبين غيرهم، خصوصاً وأنه (ص) وضع في السنة الأولى من هجرته إلى المدينة المنورة صحيفة (عبر فيها عن الوضع الحقوقي، والعلاقات التنظيمية والإدارية والسياسية للمسلمين ـ بما هم أمة ـ مع بعضهم بعضاً، ومع اليهود)[7].

---

(1) ـ سورة البقرة الآية 256.
(2) ـ سورة النحل الآية 125.
(3) ـ سورة الغاشية الآية 21 والآية 22
(4) ـ الدكتور عباس شومان ـ العلاقات الدولية في الشريعة الإسلامية ـ المصدر السابق ـ ص 53.
(5) ـ السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي ـ البيان في تفسير القرآن ـ ص 328 ـ المطبعة العلمية قم بدون تاريخ الطبع.
(6) ـ د. إحسان الهندي ـ أحكام الحرب والسلام في دولة الإسلام ـ ص 15 ـ دار النمير دمشق 1993م.
(7) ـ الشيخ محمد مهدي شمس الدين ـ نظام الحكم والإدارة في الإسلام ـ ص 531 ـ دار الثقافة للطباعة والنشر الطبعة الثالثة 0 قم 1992 م.

فالحقيقة المجتمعية السياسية الجديدة (في النظام الدولي الذي كان سائداً آنذاك، وهي الأمة المسلمة قد وجدت التعبير القانوني الدستوري عنها في الصحيفة، التي رسمت الإطار العام للحكم والإدارة، في مرحلة التأسيس في المفاهيم والمقولات)[1].

وقد أورد ابن هشام حول ذلك بأنَّ النبي (ص) كتب كتاباً بين المهاجرين والأنصار، وادع فيه اليهود وعاهدهم، وأقرهم على دينهم وأموالهم، وشرط لهم، واشترط عليهم. وجاء في مقدمة الصحيفة: (بسم الله الرحمن الرحيم: هذا كتاب من محمد النبي صلى الله عليه وسلم، بين المؤمنين والمسلمين من قريش ويثرب، ومن تبعهم)[2]. وفي فقرة أخرى من الصحيفة أوجب الرسول الكريم (ص) الرجوع إلى الله عز وجل، وإلى رسوله عند الاختلاف[3]. وأشارت الصحيفة أيضاً إلى أنَّ: (اليهود ينفقون مع المؤمنين ماداموا محاربين، وإنَّ يهود بني عوف أمة مع المؤمنين، لليهود دينهم، وللمسلمين دينهم، مواليهم وأنفسهم، إلا من ظلم وأثم، فإنه لا يوتغ (يهلك) إلا نفسه وأهل بيته)[4].

ويمكن أن نلاحظ في هذه الصحيفة كثيراً من القواعد القانونية المتعلقة بالديات وفكاك الأسير[5]، لهذا تعتبر صحيفة المدينة من أهم الوثائق السياسية والقانونية، لأنها تتعلق بالقيمة الدستورية للدولة الجديدة، لتنظيم علاقات المسلمين بعضهم ببعض، وعلاقاتهم مع غيرهم[6].

---

(1) ـ المصدر نفسه ـ ص 531

(2) ـ ابن هشام ـ السيرة النبوية ـ قدم لها وعلق عليها طه عبد الرؤوف سعد ـ ج 2 ص 106 ـ دار الجيل بيروت 1987 م.

(3) ـ المصدر نفسه ـ ج 2 ص 107. راجع سيد المرسلين للشيخ جعفر السبحاني ـ ج 2 ص 25 ـ الطبعة الثانية مؤسسة النشر الإسلامي قم بدون تاريخ نشر.

(4) ـ سيرة ابن هشام ـ المصدر السابق ـ ج 2 ص 107.

(5) ـ الدكتور محمد حميد الله ـ مجموعة الوثائق السياسية في العهد النبوي ـ وثيقة رقم واحد، ص 41 ـ 47 ـ دار الإرشاد الطبعة الثالثة بيروت 1969م. راجع نظام الحكم والإدارة في الإسلام للشيخ شمس الدين ـ المصدر السابق ـ ص 531 ـ 539.

(6) ـ الشيخ جعفر السبحاني ـ المصدر السابق ـ ج 2 ص 22 وما بعدها. وراجع فقه السيرة للدكتور رمضان البوطي ـ ص 203 ـ الطبعة الثامنة دار الفكر 1980م.

إنَّ النبي الكريم (ص) في سيرته قد أشاع العدالة بين الناس جميعاً مسلمين وغير مسلمين، فقد ورد عنه (ص) أنه قال: (من آذى ذمتي فقد آذاني)[1]. وورد عن أنس أنَّ الرسول (ص) قال: (من آذى ذمياً فأنا خصمه يوم القيامة)[2]. وعن عبد الله بن عمرو؛ قال: قال رسول الله (ص) : (من قتل معاهداً، لم يرح رائحة الجنة وإنَّ ريحها ليوجد من مسيرة أربعين عاماً)[3]. وورد أيضاً عن النبي (ص) بأنه قال: (من ظلم معاهداً، أو انتقصه حقاً أو كلفه فوق طاقته، أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفس منه، فأنا حجيجه يوم القيامة)[4]. وجاء في عهد النبي (ص) لأهل نجران أنه: (لا يؤخذ منهم رجل بظلم آخر)[5].

هذه هي السياسة الإسلامية زمن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم التي تتعامل مع الآخر بمنتهى الرحمة، وقد تغيرت عندما اختطف الإسلام زمن الدولة الأموية والعباسية بحيث تحول الحكم إلى ملك عضوض يتحكم بمصائر الناس، وكان الحكام بعيدين عن مبادئ القرآن العادلة، حيث جندوا وعاظ سلاطين ليسندوا حكمهم بفتاوى مدفوعة الأجر، ولذا جاءت الفتوى السيئة الصيت: لا يجوز الخروج على الحاكم الفاجر الفاسق الظالم الصبر عليه أهون من سفك الدماء!!

وقد أفتى أبو يعلى في (الأحكام السلطانية) بأنَّ: (من غلب بالسيف حتى صار خليفة سمّي أمير المؤمنين لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبيت ولا يراه إماماً براً كان أم فاجراً)!! وهذا المعنى تجده عند النووي أيضاً، وعند كثير من وعّاظ السلاطين.

---

(1) ـ أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي ـ من لا يحضره الفقيه ـ صححه وعلق عليه علي أكبر الغفاري ـ ج 4
ص 124 ـ منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية الطبعة الثانية قم 1363 هـ.

(2) ـ الدكتور وهبة الزحيلي ـ المصدر السابق ـ ص 132.

(3) ـ محمد ناصر الألباني ـ صحيح سنن ابن ماجة باختصار السند ـ إشراف زهير الشاويش ـ المجلد الثاني ص 106 ـ مكتب التربية العربي لدول الخليج الطبعة الثالثة الرياض 1988 م.

(4) ـ أحمد بن علي البيهقي ـ السنن الكبرى ـ ج 5 ص 205 ـ دار الفكر ـ بدون مكان وتاريخ الطبع.

(5) ـ أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي ـ الخراج ـ ص 73 ـ القاهرة 1397 هـ.

ومن المعروف أنَّ التاريخ الإسلامي يحفل بالمآسي والفضائع بسبب تسلط حكام قتلة، حولوا الحكم إلى ملك عضوض، انتهب حقوق الناس وأموالهم. وذكر ابن حزم عن (يزيد بن معاوية) أنه كان: (قبيح الآثار في الإسلام). فأي خلافة هذه بدأت بقتل الحسين (ع) وانتهت بقتل حملة القرآن، فأول حكمه ذبح رسول الله (ص) بشخص الحسين (ع)، وقتل يوم عاشوراء حتى الطفل الذي لم يبلغ من العمر يوماً واحداً، تنفيذاً لمقولة (اقتلوهم لا تبقوا على أهل هذا البيت من باقية)، لأنَّ أهل هذا البيت نموذج جسّد رسول الله (ص)، وصوتهم هو صوت رسول الله (ص)، و(الأمويون) لا يريدون لهذا الصوت الذي هو صوت الإسلام أن يعلو، فحاولوا أن يدفنوه في التراب، لكي يعلو (صوت الخليفة الفاسق) الذي ترنحه الخمرة ذات اليمين وذات الشمال.

علماً أنَّ (يزيد) ذبح في السنة الثالثة من حكمه 700 من حملة القرآن في المدينة، وهتك أعراض المسلمين، وعندما دخل (مسلم بن عقبة) المدينة بأمر من (يزيد) أباحها ثلاثة أيام، وقد جاء في الحديث عن الرسول (ص): (من أباح حرمي فقد حل عليه غضبي).

وذكر المؤرخون أنَّ (مسلم بن عقبة) سار إلى مكة، بعد أن فرغ من المدينة فمات في الطريق، فتولى الجيش (الحصين بن نمير)، الذي نصب المنجنيق على جبل أبي قبيس، ورمى به الكعبة المعظمة، بعد أن تحصن (ابن الزبير) ببيت الله الحرام.

كان هؤلاء الظلمة لا يأبهون لحرمة الكعبة المشرفة، لهذا لا تستغرب عندما يحدثنا التاريخ ويقول بأنَّ: (الوليد أمر ببناء عريش أراد أن يشرب الخمر فيه حول سطح الكعبة)!! وذُكر أيضاً بأنَّ (عبدالملك بن مروان) كان ظالماً منذ أن بُشر بالحكم، فقد أشار يوماً إلى القرآن قائلاً: (سلام عليك هذا

فراق بيني وبينك)، ثم ولّى على الأمصار ولاة فاسقين كـ(الحجاج بن يوسف الثقفي) و(المهلب) و(موسى بن نصير). والغريب في هذا الأمر أنَّ (يزيد بن عبدالملك)، جاءه أربعون شيخاً، من وعاظ السلاطين وكبار مشايخ دمشق، وحلفوا له (أنه ليس على الخلفاء حساب ولا عقاب في الآخرة، وبرروا له أعماله وفسقه وفجوره)، وعلّق (الدميري) في كتابه (حياة الحيوان الكبرى) على هذه الحادثة بقوله: (إنَّ طائفة من أهل الشام كانت تعتقد بذلك)!!

أما (العباسيون) فحدّث ولا حرج، فقد ارتكبوا أفضع الجرائم، ومع ذلك حرص (عكرمة)، الذي كان مرتبطاً بحكام الجور، على تفسير الآية المباركة (إنا جعلنا ما على الأرض زينة لها) بقوله: (إنها نزلت بالحكام والأمراء)!!

وحرص (الشعبي) أيضاً على تبرير أعمال (الحجاج بن يوسف الثقفي) المخالفة لأحكام الشريعة، ونقل عنه أنه قال: (إني أحلف أنَّ علياً بن أبي طالب أنزل في حفرته وهو لا يعرف القرآن)!!

وقد عُذّب أحد الفقهاء لأنه أفتى بعدم (إيقاع الطلاق للمكره)، ففسرها الحكام الظلمة تفسيراً آخر، حين تصوروا أنه أفتى بإسقاط البيعة عنهم لأنهم فسقة أجبروا الناس على بيعتهم بالقوة. فيما قطعت أوصال ابن المقفع التي أجبروه على مضغها بعد أن ألف كتاب (رسالة الصحابة) وانتقد فيه الحكم الجائر.

إنَّ الفكر التكفيري لم يكن حديثاً بل كان متزامناً مع هذا القتل والظلم زمن الدولتين الأموية والعباسية لقتل المعارضين للحكم، ومتزامناً مع فتاوى وعاظ السلاطين السياسية المبررة لهذا القتل للحفاظ على كراسي الحكم، وامتد هذا الفكر التكفيري ووصل للحركات الإسلامية المتعصبة، ولذا استقت هذه الحركات من هذا التاريخ الدموي، ومن آراء فقهية أمثال فتاوى (ابن تيمية) (34 ـ 176) التي يقول في بعضها: (وكذلك الأمير إذا كان مضيعاً للحدود أو عاجزاً عنها لم يجب تفويضها إليه مع إمكان إقامتها بدونه) .

والجدير ذكره أنَّ (ابن تيمية) كفر (الإمام الرازي) بسبب تأليفه لكتاب (السر المكتوم في مخاطبة النجوم)، مع أنه نقل عن (الـرازي) في كتابه (الصفدية) (2/ 66) بأنه: (نقل ذلك عن الطلاسم ودعوة الكواكب والسحر مع التبري عن كل ما يخالف الدين) .

والمعروف أنَّ فتاوى (ابن تيميه) الكبرى، (37) جزءاً، قد طبعت على نفقة خادم الحرمين ووزعت مجاناً لإشاعة الفكر الإقصائي التكفيري في المجتمع، تزامناً مع طبع كتاب (منهاج السنة) الذي يدعو فيه (ابن تيميه) إلى الطائفية وتكفير الشيعة، والافتراء عليهم كذباً حيث يقول: (إنَّ أهل العلم متفقون على أنَّ هذه المقالات الغالية في وصف الرب بالعيوب والنقائص المتضمنة تشبيه الخالق بالمخلوق في صفات النقص وتشبيه المخلوق بالخالق في خصائص الإلهية هي أكثر ما يكون في الشيعة باتفاق الناس فلا يوجد في طوائف الأمة أشنع في الحلول والتمثيل والتعطيل مما يوجد فيهم ولهذا صارت الملاحدة والغالية علمين على بعض من ينتسب إليهم فالملاحدة علم على الإسماعيلية)[1].

وأضاف أنَّ: (الرافضة فيهم من لعنة الله وعقوبته بالشرك ما يشبهونهم به من بعض الوجوه فإنه قد ثبت بالنقول المتواترة أنَّ فيهم من يمسخ كما مسخ أولئك)[2].

وذكر فيه أيضاً أنَّ: عليّاً بن أبي طالب عليه السلام (قاتل على الولاية وقتل بسبب ذلك خلق عظيم ولم يحصل في ولايته لا قتال للكافرين ولا فتح لبلادهم ولا كان المسلمون في زيادة خير وقد ولى من أقاربه من ولاه فولاية الأقارب مشتركة ونواب عثمان كانوا أطوع من نواب عليّ)[3].

---

(1) ـ ابن تيمية الحراني ـ منهاج السنة ـ تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم ـ ج 2 ص 513- مؤسسة قرطبة الطبعة الأولى 1406 هـ.

(2) ـ المصدر نفسه ـ ج 1 ص 485.

(3) ـ المصدر نفسه ـ ج 6 ص 191.

· وبرر لجيش (معاوية) أفعالهم مع أنه ذكر عنها أنها ظلم فقال: (لكن قاتلوا مع معاوية لظنهم أنَّ عسكر عليّ فيه ظلمة يعتدون عليهم كما اعتدوا على عثمان، وأنهم يقاتلونهم دفعاً لصيالهم عليهم وقتال الصائل جائز ولهذا لم يبدؤوهم بالقتال حتى بدأهم أولئك، ولهذا قال الأشتر النخعي إنهم ينصرون علينا لأنا نحن بدأناهم بالقتال، وعليّ رضي الله عنه كان عاجزاً عن قهر الظلمة من العسكرين)[1].

حاول (ابن تيميه) أن يزور التاريخ من أجل أن يثبت أنَّ جيش عليّ بن أبي طالب هم الذين بدأوا بالقتال ليبرر (لمعاوية) أفعاله وظلمه، في حين أنَّ أهل السير قد ذكروا بأنَّ علياً قال للأشتر النخعي: (إذا قدمت فأنت عليهم وإياك أن تبدأ القوم بقتال إلا أن يبدأوك حتى تلقاهم فتدعوهم وتسمع منهم، ولا يحملك بغضهم على قتالهم قبل دعائهم والاعذار إليهم مرة بعد مرة)[2].

· وذكر (ابن الأثير) في كتابه (الكامل في التاريخ) حول ذلك بأنَّ الأشتر قد سار (حتى قدم عليهم واتبع ما أمره وكفّ عن القتال ولم يزالوا متوافقين حتى كان عند المساء حمل عليهم أبو الأعور السلمي (الذي جاء في جند من أهل الشام) فثبتوا له واضطربوا ساعة ثم انصرف أهل الشام)[3].

وذكر (محمد بن جرير الطبري) في كتابه (تاريخ الطبري ـ المعروف بتاريخ الأمم والملوك) : (ثم مضى عليّ فلما عبر الفرات قدمهما أمامه نحو معاوية (أي زياد بن النضر الحارثي، وشريح بن هانئ) فلما انتهيا إلى سور الروم لقيهما أبو الأعور السلمي عمرو بن سفيان في جند من أهل الشام، فأرسلا إلى عليّ إنا لقينا أبا الأعور السلمي في جند من أهل الشام، وقد دعوناهم فلم يجبنا

---

(1) ـ المصدر نفسه ـ ج 4 ص 383.

(2) ـ ابن الأثير ـ الكامل في التاريخ ـ تحقيق أبي الفداء القاضي ـ ج 3 ص 165 ـ دار الكتب العلمية بيروت 1998م.

(3) ـ المصدر نفسه ـ ج 3 ص 165 وما بعدها.

منهم أحد فمرنا بأمرك فأرسل عليّ إلى الأشتر فقال يامالك إنَّ زياداً وشريحاً أرسلا إليّ يعلماني أنهما لقيا أبا الأعور السلمي في جمع من أهل الشام وأنبأني الرسول أنه تركهم متوافقين فالنجاء إلى أصحابك النجاء فإذا قدمت عليهم فأنت عليهم وإياك أن تبدأ القوم بقتال إلا أن يبدأوك حتى تلقاهم فتدعوهم وتسمع ولا يجرمنك شنآنهم على قتالهم قبل دعائهم)[1].

وأضاف (الطبري) : (وخرج الأشتر حتى قدم على القوم فاتبع ما أمره عليّ وكف عن القتال فلم يزالوا متوافقين حتى إذا كان عند المساء حمل عليهم أبو الأعور السلمي فثبتوا له واضطربوا ساعة ثم إنَّ أهل الشام انصرفوا)[2].

لقد حاول (ابن تيميه) أن يزور أشياء كثيرة من أجل غاية في نفسه، وكان يمر بفضائل عليّ بن أبي طالب الواحدة تلو الأخرى لتفنيدها، وقد فند حتى الروايات المروية عند أحمد بن حنبل حيث قال: (أحمد قد صنف كتاباً في فضائل الصحابة ذكر فيه فضل أبي بكر وعمر وعثمان وعليّ وجماعة من الصحابة وذكر فيه ما روى في ذلك من صحيح وضعيف للتعريف بذلك وليس كل ما رواه يكون صحيحاً ثم إنَّ في هذا الكتاب زيادات من روايات ابنه عبد الله وزيادات من رواية القطيعي عن شيوخه، وهذه الزيادات التي زادها القطيعي غالبها كذب كما سيأتي ذكر بعضها إن شاء الله، وشيوخ القطيعي يروون عمن في طبقة أحمد وهؤلاء الرافضة جهال إذا رأوا فيه حديثاً ظنوا أنَّ القائل لذلك أحمد بن حنبل ويكون القائل لذلك هو القطيعي وذاك الرجل من شيوخ القطيعي الذين يروون عمن في طبقة أحمد وكذلك في المسند زيادات زادها ابنه عبد الله لا سيما في مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه فإنه زاد زيادات كثيرة)[3]!!

---

(1) ـ تاريخ الطبري ـ قوبلت النسخة على النسخة المطبوعة بمطبعة بريل بمدينة ليدن سنة 1879 م ـ ج 3 ص 564 وما بعدها ـ بيروت.

(2) ـ المصدر نفسه ـ ج 3 ص 565.

(3) ـ ابن تيمية ـ منهاج السنة ـ المصدر السابق ـ ج 5 ص 23.

وأورد (ابن تيمية) أيضاً في كتابه (منهاج السنة) : (أما أبو بكر فلم يعرف أنه أنكر عليه شيئاً ولا كان أيضاً يتقدم في شيء اللهم إلا لما تنازع هو وعمر فيمن يولى من بني تميم حتى ارتفعت أصواتهما فأنزل الله هذه الآية (يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي ولا تجهروا له بالقول)، وليس تأذي النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك بأكثر من تأذيه في قصة فاطمة وقد قال تعالى (وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله) وقد أنزل الله تعالى في عليّ (يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون) لما صلى فقراً وخلط)[1]!!

وذكر أقوالاً في كفر عليّ بن أبي طالب قبل البعثة فقال نقلاً عن هذه الأقوال: (الثالث أن يقال قبل أن يبعث الله محمداً صلى الله عليه وسلم لم يكن أحد مؤمناً من قريش لا رجل ولا صبي ولا امرأة ولا الثلاثة ولا عليّ وإذا قيل عن الرجال إنهم كانوا يعبدون الأصنام فالصبيان كذلك عليّ وغيره وإن قيل كفر الصبي ليس مثل كفر البالغ قيل ولا إيمان الصبي مثل إيمان البالغ فأولئك يثبت لهم حكم الإيمان والكفر وهم بالغون، وعليّ يثبت له حكم الكفر والإيمان وهو دون البلوغ والصبي المولود بين أبوين كافرين يجري عليه حكم الكفر في الدنيا)[2].

في حين أنَّ المسلمين سنة وشيعة يقولون عن عليّ عند ذكره (كرم الله وجهه) لأنه لم يسجد لصنم في الجاهلية، وذكر السيوطي في كتابه (تاريخ الخلفاء) بأنه: لم يعبد الأصنام قط[3].

والغريب أنَّ سفارة السعودية في تونس قد وزعت (منهاج السنة) على جميع أساتذة جامعة الزيتونة قبل أزمتها الحالية مع تيار الوهابية، وسبق لسفارة المملكة في الرباط أن وزعت (فتاوى ابن تيمية) على جميع طلاب ثانويات المغرب!!

---

(1) ـ المصدر نفسه ـ ج 7 ص 237.

(2) ـ المصدر نفسه ـ ج 8 ص 285.

(3) -جلال الدين السيوطي ـ تاريخ الخلفاء ـ تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ـ ص 166- انتشارات الشريف الرضي قم 1411 هـ.

وهكذا وضعت الحركات التكفيرية المتعصبة نفسها وصيّاً على المجتمع وفق هذه الفتاوى والممارسات لقتل الناس، وتوسعوا في تفسيراتهم التكفيرية ليشملوا كل المجتمع ويصبوا إرهابهم على الناس مسلمين وغير مسلمين، وهذا بعيد عن رحمة الله سبحانه وتعالى: ﴿لَّا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾(1).

وعلى الرغم من التنوع الفكري لتيار السلفية التكفيري إلا أنَّ (ابن تيمية) يعتبر لهم مرشداً ومجدداً، كما هو (محمد بن عبد الوهاب) الذي يكفر أهل السنة، ويكفر الشيعة ويسميهم بالروافض عباد القبور!!

ويذكر (ابن تيمية) في كتابه (منهاج السنة) : (إن قيل ما وصفت به الرافضة من الغلو والشرك والبدع موجود كثير منه في كثير من المنتسبين إلى السنة فإنَّ في كثير منهم غلواً في مشايخهم وإشراكاً بهم وابتداعاً لعبادات غير مشروعة، وكثير منهم يقصد قبر من يحسن الظن به إما ليسأله حاجاته وإما ليسأله الله به حاجة وإما لظنه أنَّ الدعاء عند قبره أجوب منه في المساجد)[2].

ويضيف قائلاً: (هذا أمر قد وقع فيه الغلاة في المشايخ والأئمة المنتسبين إلى السنة وإلى الشيعة حتى أنَّ الواحد من هؤلاء في بيته يصلي لله الصلاة المفروضة بقلب غافل لاه ويقرأ القرآن بلا تدبر ولا خشوع، وإذا زار قبر من يغلو فيه بكى وخشع واستكان وتضرع وانتحب ودمع، كما يقع إذا سمع المكاء والتصدية الذي كان للمشركين عند البيت، وكثير من هؤلاء لا يحج لأجل ما أمر الله به ورسوله من حج البيت العتيق بل لقصد زيارة النبي (ص) كما يزور شيوخه وائمته ونحو ذلك، والأحاديث المأثورة عن النبي صلى الله عليه وسلم في زيارة قبره كلها ضعيفة بل موضوعة فلم يخرج أهل الصحيحين والسنن

(1) -سورة الممتحنة الآية الثامنة.

(2) ـ ابن تيمية الحراني ـ منهاج السنة ـ المصدر السابق ـ ج1 ص 482.

المشهورة شيئاً منها ولا استدل بشيء منها أحد من أئمة المسلمين، وإنما اعتمدوا على ما رواه أبو داود عن النبي (ص) أنه قال ما من رجل يسلم على إلا رد الله على روحي حتى أرد عليه السلام)[1]!!

وعلى ضوء هذا الفكر ذكر الشيخ (عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب) في كتابه (فتح المجيد شرح كتاب التوحيد) بأنَّ: أهل السّنة كفار في بلاد الشام واليمن وفي الجزيرة العربية والحجاز والعراق ومصر، وأنَّ أهل الشام يعبدون (ابن عربي)، وأهل مصر يعبدون (البدوي)، وأهل العراق يعبدون (عبد القادر الجيلاني)، وأهل الحجاز واليمن يعبدون الأحجار والقبور والأشجار[2].

وذكر الشيخ (صالح بن فوزان) في كتابه (من مشاهير المجددين في الإسلام) بأنَّ: الأشاعرة والماتريدية مخالفين للصحابة والتابعين والأئمة الأربعة، وهم (لم يستحقوا أن يلقبوا بأهل السنة والجماعة)[3].

وقد أفتى (محمد بن صالح العثيمين) على ضلال (الإمام النووي، وابن حجر) وقال عنهما في كتابه (لقاء الباب المفتوح) بأنهما: (ليسا من أهل السنة والجماعة)[4]، وذلك اتباعاً منه لرأي (ابن تيمية، ومحمد بن عبد الوهاب).

ويذهب تيار الوهابية أيضاً إلى تكفير الناس بدعوى أنهم جهمية، كما ورد في كتاب (إجماع أهل السنة النبوية على تكفير المعطلة الجهمية)[5]، الذي جمعه (عبد العزيز بن عبد الله الزير آل حمد).

---

(1) ـ المصدر نفسه ـ ج 2 ص 441 وما بعدها.

(2) ـ عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب ـ فتح المجيد شرح كتاب التوحيد ـ راجعه وعلق عليه عبد العزيز بن باز ـ ص 190 ـ طبع دار الندوة الجديدة.

(3) ـ صالح بن فوزان ـ من مشاهير المجددين في الإسلام ـ ص 32 ـ طباعة الإدارة العامة للدعوة الرياض.

(4) ـ محمد بن صالح العثيمين ـ لقاء الباب المفتوح ـ ص 42 ـ دار الوطن الرياض.

(5) ـ عبد العزيز بن عبد الله الزير آل حمد ـ إجماع أهل السنة النبوية على تكفير المعطلة الجهمية ـ ص51، 101، 102، 124، 125 ـ الطبعة الأولى دار العاصمة الرياض 1415 هـ.

ولذا أفتى الشيخ (ابن عثيمين) ـ وهو الشخص الثاني في الإفتاء بعد (ابن باز) في حياته، والشخص الأول في الإفتاء منذ وفاة (ابن باز) حتى وفاته في أواسط عام 2001 ـ في مجموعة من فتاويه مايلي: (إنَّ الأشاعرة زائغين عن سبيل الرسل وأتباعهم)[1]، وإنهم: (محرفون للنصوص)[2]، وإنهم: (من أهل البدع ويتصفون بغير الإسلام)[3]، وإنَّ مصيرهم سيكون (إلى النار)[4].

وأفتى (صالح بن فوزان الفوزان) بكفر أهل السنة والجماعة عند تقديمه لكتاب (التوحيد) لابن خزيمة، فقال عن الأشاعرة والماتريدية: (إنهم تلاميذ الجهمية والمعتزلة وأفراخ المعطلة).

ومن المعروف أنَّ تيار الوهابية قد كفر السيد (محمد بن علوي) المالكي إمام وخطيب المسجد الحرام، حيث أصدرت هيئة كبار علماء السلفية فتوى رقم 86 والصادرة بتاريخ 11-11-1401هـ، اتهمت فيها السيد (محمد بن علوي بن عباس المالكي المكي الحسني) بأنه: يدعو (إلى الشرك بالله سبحانه، والدعوة إلى البدع والمنكرات والضلالات والبعد عما عليه (سلف) هذه الأمة من سلامة العقيدة وصدق العبودية لله تعالى في ألوهيته وربوبيته وكمال ذاته وصفاته) . وقد كتب الشيخ (عبد الله بن سليمان بن منيع) عضو هيئة كبار العلماء كتاباً حول ذلك أسماه (حوار مع المالكي في رد منكراته وضلالاته) عام 1403 هـ، اتهم فيه السيد (المالكي) بالكفر والضلال والبدع، وقدم لهذا الكتاب الرئيس العام لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد الشيخ (عبد العزيز بن عبد الله بن باز)، وطبعه الشيخ (الراحجي) على نفقته.

---

(1) ـ فتاوى ابن عثيمين ـ المجلد الرابع ـ ص 34.

(2) ـ المصدر نفسه ـ المجلد الرابع ـ ص 122.

(3) ـ المصدر نفسه ـ المجلد الخامس ـ ص 90-93.

(4) ـ المصدر نفسه ـ المجلد الرابع ـ ص 289-290.

أما تكفير تيار الوهابية للشيعة فهو لا يحتاج إلى دليل، فقد أفتى مشايخهم بأنهم: مشركون وعباد قبور، وغيرها من الأباطيل الموجودة في الفتاوى التكفيرية الطائفية التي تحرض على القتل والإقصاء، وقد هجم الوهابيون بالماضي القريب على كربلاء جنوب العراق وأكثروا فيها الذبح بحق الرجال والنساء والأطفال والشيوخ وكل ذنبهم أنهم شيعة!!

وعندما دخلت (حركة طالبان) إلى مدينة مزار الشريف وباميان قتلت الشيعة بأساليب همجية تنم عن حقدهم وإجرامهم، فقد كانوا يسلخون جلود وجوه الشيعة وهم أحياء، كما أنهم قتلوا المئات من الأطفال الأبرياء استنادا إلى فهمهم المعوج لقول الله سبحانه وتعالى: (إنكَ إن تَذَرهُم يُضِلُّوا عِبَادَكَ وَلا يَلِدُوا إلا فَاجِراً كَفَّاراً) [1].

كما انتهكت (حركة طالبان) عفة نساء الشيعة وفتياتهم على اعتبار أنهن سبايا، ولذا جلبوا المئات من الفتيات اللواتي تقل أعمارهن عن الخمس سنوات، وقد قتل آباءهن وإخوانهن وقتلت أمهاتهن، وتم بيعهن كعبيد في مدن كويتا وبيشارو وغيرهما لأفراد من بعض التنظيمات الوهابية!!

وفي الاتجاه نفسه ألف (ابن باز) كتاباً أسماه (أهميه الالتزام بالإسلام في الدول غير الإسلامية دعوه ومنهاجاً) أكد فيه على ضرورة محاربة: (أهل الزيغ والضلال والبدع الذين يسيرون على نهج المعتزلة أو الشيعة أو الصوفية أو الأشاعرة أو الأحناف أو الضاهريه وغيرهم من المشركين الضالين).

ولذا أصدرت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء فتوى رقم 1653 بتاريخ 2/ 8/ 1397 هـ، حرمت فيها الذبائح التي تباع في البلاد الإسلامية!!

وهكذا فإنَّ التيار التكفيري يستند إلى هذه الفتاوى والمقولات بتكفير

(1) ـ سورة نوح الآية 27.

المسلمين، واتهامهم بالردة والكفر، مع الإيحاء للآخرين بأنَّ السلفية: هي وحدها التي تمتلك الحقيقة المطلقة، وكل المسلمين جهلة أصحاب بدع، وعباد قبور!!

والغريب أنهم اليوم وصل الحال بهم أنَّ يكفروا بعضهم بعضاً كما حصل مع الكاتب السعودي الشيخ (منصور النقيدان) الذي درس العلوم الدينية على عدد من مشايخ بريدة، مثل (الشيخ صالح البليهي، والشيخ عبد الله الدويش، والشيخ عبد الله بن حسين، والشيخ محمد الفهد الرشودي، والشيخ عبد الله بن إبراهيم القرعاوي)، وهذا التكفير الذي طال حتى الوهابية أنفسهم ساعد كثيراً على الإفتاء بقتل الأبرياء من المذاهب الأخرى، أو الديانات الأخرى، وقتل الأطفال والنساء دون ذنب أو جريرة.

علماً أنَّ (ابن لادن) زعيم (تنظيم القاعدة) قد أفتى في مقابلة مع صحيفة (داون) الباكستانية في أول من نوفمبر 2001 م: بجواز قتل الصبيان والأطفال الذين تجاوزوا الثالثة عشرة من عمرهم.

لقد تجاوزوا في مسعاهم الإرهابي القواعد الأخلاقية التي وضعها الإسلام في التعامل مع غير المسلمين، ومن هذه القواعد عدم جواز قتل النساء والصبيان والشيوخ والمعاقين. وقد ذكر ابن عباس أنَّ رسول الله (ص) لم يكن يقتل الصبيان [1].

وعن ابن عمر، قال: وُجدت امرأة مقتولة في بعض المغازي، فنهى رسول الله (ص) عن قتل النساء والصبيان[2]. وعن حنضلة الكاتب قال: غزونا

---

(1) ـ صحيح مسلم ـ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ـ ج 3 ص 1444 ـ المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر استانبول تركيا.

(2) ـ المصدر نفسه ـ ج 3 ص 1364. وصحيح البخاري ـ ج 4ص 74 ـ دار إحياء التراث العربي طبعة قديمة في مكتبة الاستشراق جامعة كوبنهاكن ـ بيروت دون تاريخ طبع. وصحيح الترمذي ـ ج 1 ص 297 ـ طبعة قديمة موجودة في مكتبة الاستشراق جامعة كوبنهاكن ـ بولاق 1875 م. وموطأ =

مع رسول الله (ص) فمررنا على امرأة قد اجتمع عليها الناس فقال (ص): (ما كانت هذه تقاتل فيما يقاتل) ثم قال لرجل: (انطلق إلى خالد بن الوليد، فقل له: إنَّ رسول الله (ص) يأمرك، يقول: لا تقتلن ذرية ولا عسيفاً)(1).

ويروى عن عليّ بن أبي طالب عليه السلام أنه قال: قال رسول الله (ص): (لا تقتلوا في الحرب إلا من جرت عليه المواسي)(2). ومن وصايا النبي (ص) إذا أمر أميراً على الجيش وصيته المشهورة: (لا تقتلوا وليداً ولا شيخاً كبيراً ولا امرأة)(3). وفي رواية أخرى عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: كان رسول الله (ص) إذا أراد أن يبعث سرية دعاهم فأجلسهم بين يديه ثم يقول: (سيروا بسم الله وبالله وفي سبيل الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وآله ولا تغلوا ولا تمثلوا ولا تغدروا ولا تقتلوا شيخاً فانيّاً ولا صبيّاً ولا امرأة ولا تقطعوا شجراً إلا أن تضطروا إليها)(4).

وقد سئل الإمام جعفر الصادق عن النساء كيف سقطت الجزية عنهن؟ فقال: (لأنَّ رسول الله (ص) نهى عن قتل النساء والولدان في دار الحرب، إلا أن يقاتلن، فإنَّ قاتلت أيضاً فأمسك عنها ما أمكنك)(5).

= الإمام مالك برواية يحيى بن يحيى الليثي ـ شرح وتعليق أحمد راتب عرموش ـ ص 296 ـ بيروت 1971 م. وشرح الزرقاني ـ ج 3 ص 11 ـ مطبعة مصطفى محمد مصر 1936م. راجع أيضاً الألباني ـ صحيح سنن الترمذي باختصار السند ـ إشراف زهير الشاويش ـ ج 2 ص 110 ـ مكتب التربية العربي لدول الخليج الرياض 1988 م.

(1) ـ الألباني ـ صحيح سنن ابن ماجة ـ المصدر السابق ـ ج 2 ص 137.

(2) ـ حسين النوري الطبرسي ـ مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل ـ ج 11 ص 42 ـ تحقيق مؤسسة آل البيت قم 1408 هـ.

(3) ـ صحيح مسلم ـ المصدر السابق ـ ج 3 ص 1357. ومستدرك النوري الطبرسي ـ المصدر السابق ـ ج 11ص 43.

(4) ـ تهذيب الأحكام في شرح المقنعة للشيخ المفيد ـ تأليف أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي ـ حققه السيد حسن الموسوي الخرسان ـ ج 6 ص 138 ـ دار الكتب الإسلامية طهران 1365 هـ.

(5) ـ محمد بن الحسن الحر العاملي ـ وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة ـ ج 15 ص 64 ـ تحقيق مؤسسة آل البيت قم 1414 هـ. وتهذيب الطوسي ـ المصدر السابق ـ ج 6 ص 156.

ولذا فإنَّ الفقهاء والمحدثين قد أكدوا على عدم جواز قتل المرأة والصبي والشيخ والمقعد والأعمى والمجنون في الحرب [1]، وإن عاونوا إلا مع الضرورة بأن تترسوا بهم[2]. ويذكر أنَّ الأوزاعي والثوري ذهبا إلى عدم جواز قتل النساء والأطفال والشيوخ الذين لا يقدرون على المشي ولا يوجد محمل لحملهم[3].

وهكذا فإنَّ الحرب في الإسلام يظللها الرحمة والعدل في الآخرين، فلا يجوز قتل غير المحاربين، إلا إذا اشتركوا في الحرب فعلاً برأي أو قول أو إمداد أو قتال أو تحريض[4].

وهذا يتشابه مع قواعد قانون الحرب الموجودة في اتفاقية جنيف سنة 1949 لحماية العجزة والمسنين والأطفال والنساء، وعدم الاعتداء على كرامة المدنيين أو معاملتهم معاملة سيئة[5].

إنَّ تيار التكفير السلفي، والتيارات الإسلامية المتعصبة التي تستقي من هذا الفكر البعيد عن رحمة الله سبحانه وتعالى قد تجاوزت في ممارساتها كل القواعد الأخلاقية في الإسلام. فقد أفتوا بقتل النساء والأطفال والشيوخ دون رحمة لأنهم كفرة أو مرتدين، وأفتوا بخطف الطائرات وتفجيرها وفيها الأبرياء

---

(1) - مستدرك النوري الطبرسي - المصدر السابق - ج11 ص42. ووسائل الحر العاملي - المصدر السابق - ج 15 ص 64. و الشربيني الخطيب الشافعي - مغني المحتاج - ج 4 ص 224 طبعة مصطفى الحلبي 1958م. وأبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي الماوردي - الأحكام السلطانية والولايات الدينية - ص 39 - دار الكتب العلمية بيروت 1978م.

(2) - محمد بن جمال الدين مكي العاملي - اللمعة الدمشقية - تصحيح السيد محمد كلانتر - ج 2 ص 393 - دار إحياء التراث العربي الطبعة الثالثة بيروت 1992م.

(3) - محمد بن جرير الطبري - كتاب الجهاد وكتاب الجزية وأحكام المحاربين - ص 109 - عني بنشره يوسف شاخت - ليدن 1933م.

(4) - الدكتور إحسان الهندي - أحكام الحرب والسلام - المصدر السابق - ص 175.

(5) - الدكتور علي صادق أبو هيف - القانون الدولي العام - ص 824 وما بعدها - الطبعة السابعة عشرة منشأة المعارف بالاسكندرية 1992م.

ومنهم مسلمين، وقد قتلوا دون رحمة، وأخلاق، وضمير، الأطفال والنساء في أفغانستان على يد (حركة طالبان) المتخلفة التي قتلت معارضيها في مزار شريف وغيرها من المناطق الأخرى بدم بارد، وخصوصاً من الشيعة الذين يصفونهم: بالروافض الكفرة الواجب قتلهم لأنهم كفار!!

وخير دليل على ما نقول ممارسات الوهابية أصحاب تيار التكفير الذين استغلوا الانفلات الأمني بعد سقوط نظام المجرم (صدام) في العراق، ودخلوا من دول الجوار للقيام بعمليات انتحارية ضد المدنيين العزل، حيث وضعوا متفجرات في مدارس ابتدائية للشيعة، وقتلوا أيضاً بمجزرة رهيبة المئات في تفجيرات كربلاء والكاظمية، كما قتلوا الأبرياء من المدنيين العزل في التفجيرات اللاحقة في البصرة والمدن الأخرى.

والأخطر من هذا أنَّ تيار التكفير، وبالتحديد (تنظيم القاعدة)، ترك العمل في اتجاه القضية الفلسطينية، لكنه بغباء ربط العمل الإرهابي الذي حدث في 11 سبتمبر في الولايات المتحدة بأزمة سلام الشرق الأوسط، وهذا أضر بمصالح الفلسطينيين، وخدم التوجه الصهيوني بتصوير الفلسطينيين بأنهم: إرهابيون قتلة.

والمعروف أنَّ أحداث 11 من سبتمبر أضرت أيضاً العمل الإسلامي في الولايات المتحدة والغرب عموماً، وعطلت جهود اللوبي الإسلامي في الولايات المتحدة في مواجهة اللوبي الصهيوني المؤيد لتوجهات (إسرائيل) .

ومن المفيد ذكره أخيراً أنَّ: الخطاب التكفيري المتعصب لهذه الجماعات يتشابه مع خطاب جماعة (التكفير والهجرة) في مصر، التي عرفت باسم (جماعة المسلمين)، لتكفير المجتمع والأمة الإسلامية والأمم الأخرى، وهذا التصور دعاهم إلى اعتزال المجتمع والهجرة للجبال والكهوف، ولذا أصبح دار الكفر عندهم يشمل دار الإسلام بالإضافة إلى العالم بأسره!!

إنَّ هذا الفكر وممارساته الإرهابية قد خدم أعداء الإسلام، وقاد إلى نتائج سيئة كان الفكر التكفيري نفسه يحذر منها، لأنَّ جماعات التكفير عندما كفرت المجتمع، وقتلت الأبرياء، قد ساهمت في إضعاف المجتمع المسلم؛ وشتت الأمة أكثر مما هي فيه من تشتت وضياع، وسهلت المؤامرات الخارجية للسيطرة على منطقة الشرق الأوسط من قبل أعداء الإسلام والمسلمين[1]. فهل يدرك هذا الفكر التكفيري ذلك؟ لست أدري.

نحن بحاجة لعمل دؤوب لتوحيد الجهد الإسلامي بكل مذاهبه في خدمة قضايانا الأساسية، والابتعاد عن فكر التكفير الذي قاد للعمل الإرهابي في مجتمعاتنا، بحاجة لفكر يخاطب الجميع سنة وشيعة كما كان يفعل الشهيد المفكر الإسلامي محمد باقر الصدر الذي كان يدعو الجميع بقوله: (وإني منذ عرفت وجودي ومسؤوليتي في هذه الأمة بذلت هذا الوجود من أجل الشيعي والسني على السواء، ومن أجل العربي والكردي على السواء، حيث دافعت عن الرسالة التي توحدهم جميعاً، وعن العقيدة التي تضمهم جميعاً، ولم أعش بفكري وكياني إلا للإسلام: طريق الخلاص، وهدف الجميع) .

الواقع أننا بحاجة إلى منهجية جديدة لقراءة التاريخ لا تهادن الحكام الظلمة، وبحاجة إلى فتح الحوار مع جميع المذاهب وفق أسس أدب الحوار، وبحاجة إلى أسلوب ناهض في العمل الإسلامي يجمع الجميع سنة وشيعة في عملية التغير المطلوبة ومواجهة مؤامرات النظام الدولي الجديد، وبحاجة إلى جرأة فقهية من العلماء الشرفاء من الفريقين للوقوف بوجه الفتاوى التكفيرية، لأنها وسيلة المتخلفين والجهلة، فالمبادرة للتكفير (إنما تغلب على طباع من يغلب عليهم الجهل) كما قال العلامة أبو حامد الغزالي في كتابه (الفيصل بين الإسلام والزندقة) .

---

(1) ـ الدكتور وحيد عبد المجيد ـ الإرهاب وأميركا والإسلام من يطفئ النار ـ ص 69 ـ المصدر السابق ـ دار مصر المحروسة القاهرة 2002 م.

الفصل الخامس

الظواهر الدكتاتورية في العالم العربي والإسلامي

(الظواهر الدكتاتورية في العالم العربي والإسلامي)

الظواهر الدكتاتورية والإرهـاب الحكومي قد ولد الإرهـاب المضاد للجماعات المتطرفة، كما أنَّ الإرهاب الحكومي الفكري قد ساعد على تنامي فكر التنظيمات السرية المتعصبة في المجتمع، لقد نشأ (تنظيم التكفير والهجرة) في مخيلة (شكري مصطفى) وهو يعذب في سجون (جمال عبد الناصر) السيئة الصيت، كما أنَّ كتاب (معالم في الطريق) قد كتبه (سيد قطب) وهو يعذب في السجن المركزي. لا نقول هذا الكلام تبريراً للإرهاب كما يدعي البعض، بل لتلمس جميع أسباب الإرهاب الحقيقية، من أجل حل هذه الظاهرة الخطيرة في المنطقة ومواجهتها من خلال الدعوة إلى الديمقراطية ومداورة السلطة بانتخابات نزيهة، بعيداً عن التثقيف الحزبي للحكومة.

وأعتقد أنَّ موضوع الحرية، وإعطاء الرأي الآخر حرية التعبير عن نفسه هي خطوات مهمة لحل أزمة حقوق الإنسان في مجتمعاتنا، والقضاء على تنامي الفكر الإرهابي المتطرف. وهنا لا بد أن نذكر بأنَّ الشعب المضطهد المسلوب الإرادة، المحكوم بأنظمة فاسدة دكتاتورية لا يمكن أن يكون حراً مقاوماً حتى ولو رفعت تلك الأنظمة شعارات الحرية كلها، لأنَّ الحرية ممارسة عملية محكومة بضوابط تشمل المجتمع بأسره وليست شعارات.

إنَّ الأنظمة العربية مثلاً لم تتفق فيما بينها على شيء، سواء تعلق الأمر

بوضع سياسة عربية موحدة، أو سياسة اقتصادية موحدة؛ الشيء الوحيد الذي جمع العرب واتفقوا عليه دون خلاف هو سياسة قمع المواطن وإلغاء دوره.

. لهذا عندما يجتمع وزراء الداخلية والمخابرات العرب يصوتون سريعاً وبالإجماع على بنود التعاون العربي لإسكات أي صوت لا يتفق مع سياسة أنظمتهم.

وعليه بقي العالم العربي في خضم الفشل والإحباط على صعيد التنمية والاقتصاد والتعليم، ولذا برزت ظاهرة تخلف التنمية وإهدار المال العام وتفشي الفقر والجهل والمرض في مجتمعاتنا، وهي قضايا مهمة لتنامي فكر الإرهاب في المجتمع.

لقد تنامى الفكر التكفيري بصورة غير مباشرة بمساعدة إرهاب الحكومة وأخطائها وممارسات البوليس السري البشعة، لكننا نجده يتنامى على صعيد آخر بالتحالف مع بعض الظواهر الدكتاتورية من أجل تثبيت حكم معين، ولذا فقد تحالف آل سعود مثلاً مع (محمد بن عبد الوهاب) لتثبيت أركان الدولة السعودية في الحجاز، مما فسح المجال واسعاً أمام الفكر التكفيري السلفي ليكون ضد توحيد المذاهب الإسلامية، وساعد ذلك على نشوء أرضية خصبة لتنامي الفكر الإرهابي، وخلق حالة من العداء بين المسلمين تحت مسميات كثيرة.

إنَّ هذا التحالف بين الدولة والفكر الإرهابي اقتضى أن يستولي آل سعود على الحكم، ويترك الدين للوهابية يفعلون به وبالمسلمين ما يشاؤون وكان لهم ما أرادوا، ومن هنا كان انطلاق الفكر التكفيري في المجتمعات الإسلامية، وتدمير الوحدة الإسلامية خدمة لأعداء الإسلام.

ويبدو اليوم أنَّ الحكومة السعودية تدفع الثمن غالياً من أمنها واستقرارها عندما احترقت بهذا الفكر الذي احتضنته لسنوات طويلة، ولذا عليها أن تجتث هذا الفكر الإقصائي قبل أي عملية إصلاحية.

وهكذا فإنَّ ظاهرة الدكتاتورية في المجتمع المسلم تعد أحد أسباب تنامي الطائفية والفكر التكفيري في المنطقة، ولذا يقول (برهان غليون) في كتابه (نظام الطائفية من الدولة إلى القبلية) بأنَّ: (الطائفية كظاهرة اجتماعية، وليس بالطبع كتمايز بين جماعات دينية مختلفة، هي من منتجات الدولة العربية الحديثة والسياسة الحديثة، ولا يمكن فهم إعادة إنتاجها في الحقل السياسي العربي إلا من خلال فهم الدور الذي تقوم به والذي خلقت من أجله في نظام توزيع وتبادل واستقرار السلطة في هذه الدولة العربية القطرية)[1].

والغريب أنَّ التخلف الفكري لبعض الإسلاميين قد قادهم إلى مساندة الظواهر الدكتاتورية في العالم العربي والإسلامي بصورة ملفتة للنظر، وهي إشكالية متأصلة في العقل العربي وذلك بتمجيد الظلمة القتلة عبر التاريخ منذ (معاوية) وإلى يومنا هذا، ولذا فإنَّ أزمة العقل العربي هذه، التي يعيش العرب بها هوس الافتتان بالقائد الضرورة والملهم التاريخي للأمة كالمجرم (صدام حسين) وغيره، هي إشكالية متحكمة بالمجتمع بحيث صار القتلة سفاكي دماء الشعوب الذين يتسلطون على مقدرات الأمة بالحديد والنار حكاماً لا ينازعهم منازع، وقادة تاريخيين لا مثيل لهم.

والمعروف أنَّ هذا التفكير في العقل العربي جاء عبر ممارسات تاريخية افتتنت بالمجرمين والقتلة أمثال (الحجاج بن يوسف الثقفي) الذي قال المؤرخون بحقه بأنَّ: الرعب كان يسبقه مسيرة أربعين ليلة!!

وأكبر دليل على أنَّ هذا التفكير مازال إلى اليوم في العقل الجمعي العربي هو إنتاج مسلسل عرض في شهر رمضان المبارك عن (الحجاج بن يوسف الثقفي)، وكأن التاريخ العربي والإسلامي يخلو من القادة الشرفاء المؤمنين بالمبادئ والقيم التي تجعل الإنسان قيمة حضارية عليا لا يمكن انتهاكها!!

---

(1) ـ برهان غليون ـ نظام الطائفية من الدولة إلى القبيلة ـ ص 28.

من خلال هذا التصور ليس غريباً أن يقف العقل العربي مولعاً (بالحجاج) وغيره من القتلة المجرمين، الذين أذاقوا الناس الهوان وأشبعوهم ظلماً وجوراً وطغياناً.

وفي نفس السياق ليس غريباً أيضاً أن تجد بيننا من يؤيد إلى اليوم المجرم (صدام)، لأنه كان مولعاً بسفك الدماء البريئة، متلذذاً بقتل الناس وتعذيبهم ودفنهم في مقابر جماعية!!

وليس غريباً أن تجد من الإسلاميين من يقلل من شأن وفداحة وهول المقابر الجماعية، ويشكك فيها، مستفزاً بذلك مشاعر الشعب العراقي المظلوم الذي رقص البعض على جراحاته وتضحياته، عبر سنوات طويلة من حكم نظام المجرم (صدام) .

ونتساءل: إلى متى يظل العقل العربي يعاني من هذه الأزمة المتأصلة في تاريخه بتمجيد القتلة المجرمين سفاكي الدم الحرام؟ !

وإلى متى تظل هذه الحالة الكريهة بتمجيد الدكتاتوريات في ممارسات السياسة العربية والحركات الإسلامية؟ !

في حين أنَّ هذه الأزمة كانت سبباً في تأخر العرب وابتعادهم عن ركب الحضارة، وسياده الفكر التسلطي البوليسي على الأمة، ومصادرة الرأي الآخر، واعتقال الناس على أتفه الأسباب بحجة الضرورات الأمنية التي تطيل حكم القائد الضرورة المولع بقتل الناس وكأنهم عبيد لا حول لهم ولا قوة!!

لقد أذهلتني ابنتي عندما أخبرتني أنَّ معلم مادة الدين الإسلامي وهو فلسطيني بمدرسة إسلامية في الدنمارك قال بأنَّ: (صدام كان قديساً وعادلاً، وفقيراً لم يملك شيئاً لأنه كان يرسل المساعدات للفلسطينيين) !!

وقبل هذا المعلم المسكين ـ الذي أراد أن يغتال الموضوعية والصدق عند أطفال هم في عمر الورود، حاول الأستاذ (ليث شبيلات) ـ مع الأسف الشديد

ـ التبرير للمجرم (صدام)، وعندما أرسلت له رسالة أعاتبه بها على ذلك قال: أنا أعلم جرائم صدام فهو من الطواغيت لكني أسانده لأنه ضد أميركا!!

هكذا ببساطة رد (الأستاذ ليث) ـ وهو الإسلامي الأردني المعروف ـ على تساؤلاتي وحيرتي، من دون الإشارة للجرائم والقتل الجماعي التي ارتكبها النظام البائد بحق شعبنا في العراق، وهذا الموقف المخرف يتفق مع من يقول الغاية تبرر الوسيلة، وأنَّ الطواغيت والدكتاتوريات يمكن استغلالها للوصول إلى أهداف نبيلة!!

وقد سار الشيخ (راشد الغنوشي) وغيره على هذا المنطق الذي لا يفقه شيئاً من مبادئ الإسلام العادلة المتناقضة مع الظلم، عندما أيدوا المجرم (صدام) في احتلاله للكويت بدعوى العداء للولايات المتحدة.

ويُذكر بأنَّ (الغنوشي) في تلك الفترة جاء إلى إيران لإقناع المعارضة الإسلامية، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق للعودة لبلدهم ومساندة جلادهم!! لكنه بعد سنوات من التخريف واغتيال العقل والحقيقة لدى الناس قال في صحيفة عربية تصدر في لندن أنه: كان مخطأ!!

وفي نفس السياق جاءت فتوى أحد مشايخ لبنان من وعاظ الدكتاتوريات، واعتبرت الفاسقين المجرمين (عدي، وقصي) شهيدين يدخلان الجنة دون حساب، لأنَّ القوات الأميركية قتلتهما!! وكأن هذا الشيخ لم يسمع عن فسق وزنا وشرب الخمر واختطاف البنات واغتصابهن من قبل هاذين المجرمين!!

الغريب أنَّ هذا المنطق البعيد عن رحمة الله والذي يمجد الطواغيت والمنحطين والسفلة من الحكام القتلة، يأتي أيضاً من إخوان لنا في الدين والعقيدة لاقوا الأمرين والظلم من قبل العدو الصهيوني، وهم الفسلطينيين الذين رقصوا على جراحنا وألمنا ومقابرنا الجماعية، وأقاموا مجالس الفاتحة على أرواح خبيثة تمثل المجرمين (قصي، وعدي) في تحد مشبوه لمشاعر العراقيين!!

إنَّ كثيراً من المصاديق في التاريخ تدل على أنَّ منطق البعض يتخذ أشكالاً لتمجيد القتلة، (فالحجاج بن يوسف الثقفي)، لا يزال صيته إلى اليوم في عقول البعض الذين تستهويهم القوة والبطش والقتل، وكأنهم مرضى محتاجون لعلاج نفساني!!

ولذا فإنَّ التاريخ عندما يمر بهذا اللون من الجرائم يمر عليها مرور الكرام، لأنَّ أزمة العقل عند البعض تجعله يندفع برغبة نحو سفك الدماء والقتل والفتك بالأبرياء، وهي عقدة متحكمة عندهم نتيجة تقديسهم للطواغيت والقوة والجبروت وتبرير جرائم الحكام الفسقة السيئة الصيت.

ويروي السيوطي في كتابه (تاريخ الخلفاء) بأنَّ: (الوليد بن عبد الملك) كان جباراً ظالماً، فقد أخرج عن أبي النعيم عن عمر بن عبد العزيز قال: (الوليد بالشام، والحجاج بالعراق، وعثمان بن حبارة بالحجاز، وقرة بن شريك بمصر، لقد امتلأت الأرض والله جوراً)[1].

ورغم ذلك يمر التاريخ على (الوليد) دون أي تشنج، فقد وصفه البعض من وعاظ السلاطين الذين قبضوا أجور فتاواهم بأنه: الخليفة الفاتح!!

وفي عهد (عبد الملك بن مروان الأموي) نُصب (الحجاج بن يوسف الثقفي) أميراً على العراق، فأذاق أهله الأمرين والظلم، وسار إلى الحجاز وهدم الكعبة، وأذل صحابة رسول الله (ص) في المدينة المنورة وختم على أعناقهم[2].

ويذكر (السيوطي) في تاريخه أيضاً أنَّ (عبد الملك الأموي) جاءه الحكم والمصحف في حجره فأطبقه وقال: هذا آخر العهد بك[3]، وكان يشرب دماء ضحاياه.

---

(1) ـ جلال الدين السيوطي ـ تاريخ الخلفاء ـ المصدر السابق ـ ص 223.
(2) ـ المصدر نفسه ـ ص 215.
(3) ـ المصدر نفسه ـ ص 217.

ورغم ذلك يمر عليه التاريخ ويصفه بالفاتح والفقيه، لأنَّ عقل أمتنا يقدس الطواغيت والمجرمين والقتلة البعيدين عن الإسلام ومبادئ القرآن العادلة.

ويمر (الدميري) في كتابه (حياة الحيوان الكبرى) (بالمتوكل العباسي) ويقول بأنه: قد أحيا السنة وأمات البدعة!!

وفي نفس الصفحة يقول (الدميري) : لما قتل المتوكل اختلط دمه بكؤوس الخمر!!

طيب كيف هذا الذي اختلط دمه بكؤوس الخمر قد أحيا سنة رسول الله وأمات البدعة!! وكل حكمه قتل وظلم وفسق وفجور وانتهاك لأعراض الناس وحقوقهم!!

ولذا ليس غريباً أن يتصدى البعض لدعم المجرم (صدام) وحكمه الدكتاتوري البائد، والرقص على قتلانا ومقابرنا الجماعية، لأنهم تحت وطأة عقدة تقديس القوة والفتك بالناس، فهم بعيدين عن رحمة الإسلام ومبادئه القرآنية العظيمة، وبعيدين عن سنة رسول الله (ص) وعدله بالناس مسلمين وغير مسلمين.

المقاييس المعيبة في التفكير العربي هي هي لم تتغير، حول تقديس القوة والظلم والجبروت والقتل، بعد أن تم إلباس كل ذلك ثياب الطهر والعفة والفضيلة!!

إنَّ هذه العقلية المريضة المتربعة على رؤوسنا لا بد أن تعالج قبل فوات الأوان، وإلا فإنَّ الزمن سيتجاوزنا وسنكون في الحضيض الفكري والسياسي والثقافي والاجتماعي.

من الضروي أن نقضي على هذه الأوهام في العقل العربي من أجل أن نمتلك قرارنا السياسي والاقتصادي، ومصالحنا وحقوقنا المشروعة في هذا النظام الدولي الجديد الظالم الذي فرضته الولايات المتحدة علينا، فهذه الأوهام هي كما وصفها (بيكون) في كتابه (الأرجانون) : بأوهام العقل، وآفة

التفكير، حيث تجعل اللامعقول معقولاً، والصواب خطأ، والوهم فرضيات علمية مقدسة، والطواغيت القتلة رمزاً لحضارة أمتنا، وأسوة لنا في مشاريعنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية!! فهل هذا معقول ونحن نعيش في القرن الواحد والعشرين؟

ولذا لا بدّ على الحركة الإسلامية الشيعية والسنية أن يكون لها موقف واضح وصريح من هذه الممارسات اللا إنسانية البعيدة عن أخلاق ومبادئ القرآن، مع التأكيد على روح التسامح واحترام الآخر وعدم تكفير الناس، والابتعاد عن تأييد الظواهر الدكتاتورية في مجتمعاتنا.

فنحن نرى حتى في مجال المعارضة السياسية في الدولة الإسلامية أنَّ الإسلام وضع قواعد وأُسساً تحفظ الوحدة الداخلية، وتلاحم المجتمع لمواجهة التحديات والأزمات، لهذا ذهب بعض الفقهاء إلى (تحريم التحالف في الإسلام)، لكي لا تسود المجتمع المسلم النزاعات، واستند هؤلاء في تحريمهم إلى حديث رواه أحمد في مسنده عن رسول الله (ص): (لا حلف في الإسلام).

ولكن فقهاء آخرين يقرؤون حديث الرسول (ص) قراءة أخرى، فهم لا يجمدون عند النص، ويميزون بين نوعين من التحالف، أحدهما لا يؤدي إلى انقسام الأمة، بل يقود إلى حرية الرأي داخل المجتمع الواحد للوصول إلى تلاقح الأفكار، وصياغة أفضل البرامج والأساليب في إطار المنهج الإسلامي الذي يحكم ويوجه الجميع.

وقد نشأ إثر هذا الفهم توجهان بشأن المعارضة السياسية في الدولة الإسلامية، ويرى أحد هاذين التوجهين مشروعية قيام معارضة سياسية داخل الإطار الإسلامي الواحد، تتحرك في موقعها لترشيد الحكم، وتصحيح الأخطاء، مستندة إلى مرجعية إسلامية تحكم وتضبط الجميع تجعلها تتحرك في نفس الخط الإسلامي العام، ولا تخرج عن الثوابت والمعايير الإسلامية.

وأعتقد أنَّ المعارضة بتحركها المنهجي والملتزم هذا ترسخ كيان الدولة

الإسلامية وتؤصّله وتحفظه، فمعارضتها تأتي من خلال رؤية اجتهادية تراها شرعية للتحرك والعمل للإسلام، وتصحيح بعض الأخطاء، لأنَّ الحكم الإسلامي ليس معصوماً عن الخطأ.

والمعارضة هنا تكون ملتزمة بالمبادئ الإسلامية العامة، وبكليات الدولة، لكنها متحررة ولا تتفق في كثير من الأحيان مع أساليب السلطة الإسلامية الحاكمة، فلديها آلياتها وأساليبها ورؤيتها المختلفة حول السياسة الاقتصادية، والتنمية، والبطالة، وأنظمة العمل، وحول البرامج الاجتماعية، والقضاء على الأمية، وبرامج التعليم، والصحة، والضمان الاجتماعي ونوعيته، والتخطيط الأفضل لممارسة السلطة على أسس العدالة والاهتمام بمشاكل الناس.

وتنطلق المعارضة في تحركها من نظرية الحرية في الإسلام، ومن اختيار الإنسان وإدراكه ومسؤوليته الشرعية، على أن لا يؤدي هذا التحرك إلى تجاوز الثوابت، أو تعريض الاستقرار السياسي والاجتماعي للخطر.

وبرأيي يمكن للمعارضة غير الإسلامية أن تجد لها موقعاً في الدولة الإسلامية وفق نفس القواعد والمعايير السابقة، أي بالتزامها بثوابت النظام الإسلامي العام ومبادئه وأحكامه، وبحفاظها على ثوابت الأمة ومقدساتها. فإذا خرجت عن ذلك وعرضت المجتمع للانشقاق والخطر، ينظر إليها حسب موقعها وواقعها السياسي والاجتماعي، ومدى عدائها للفكر الإسلامي، فلكل واقعة من الوقائع ظروفها وملابساتها، فلا يمكن إصدار أحكام عامة على المعارضة غير الإسلامية دون أن نتبين ماهيتها، وما تمثله من خطر حقيقي وواقعي ملموس يهدد كيان الدولة الإسلامية ووجوده ومصالحه[1].

بهذا الفهم الحضاري يمكن أن نستوعب الناس، ونقيم العدل في الأرض، لا بفكر الإرهاب والتعصب والقتل والانغلاق.

---

(1) ـ قاسم خضير عباس ـ الحركة الإسلامية ـ المصدر السابق ـ ص 151 وما بعدها.

الفصل السادس

التغرب الفكري والجهل
بعلم التحرك الاجتماعي والثقافي

(التغرب الفكري والجهل بعلم التحرك الاجتماعي والثقافي)

درج كثير من المفكرين العرب على القول بأنَّ: الدول العلمانية العربية هي مزيج غريب من فكر الفيلسوف الألماني القومي المتعصب (فيختة)، مخلوطاً بفكر اشتراكي غير متوازن يدعو إلى تقديس الظواهر الدكتاتورية بحجة الضرورات الأمنية في مواجهة العدو الصهيوني، ولذا لم تقدم هذه الدول القومية العلمانية العربية أي مشروع حضاري لنهضة الأمة، حيث كانت نظمها ومشاريعها تساعد على التغرب الفكري والحضاري، ولذا ساهمت بضياع الأرض المقدسة واحتلال فلسطين من قبل العدو الصهيوني.

إنَّ الدولة القومية العربية التي لا تعترف بالدين كعامل وحدة وانسجام قد وزعت الشك في الهوية المحلية والخصوصية الذاتية للشعب[1]، (وللأسف أنه في كل البلاد التي ظهرت فيها حركة قومية ذات طابع علماني أو حديث، ارتبط بالبناء العربي القومي الجديد بالعودة إلى الذات ما قبل الإسلامي؛ إلى الفترة (البطولية) الجاهلية في بعض الحالات، وإلى الفرعونية في حالات أخرى، وإلى الفينيقية أو البربرية أو السورية أو الآشورية في أحيان ثالثة)[2].

والغريب أنَّ هذه الدول القومية العلمانية تلجأ إلى الإسلام والإيمان وقت

---

(1) ـ برهان غليون ـ نظام الطائفية من الدولة إلى القبيلة ـ المصدر السابق ـ ص 81.
(2) ـ المصدر السابق ـ ص 81.

أزماتها وحروبها الداخلية والخارجية، في حين أنها دول علمانية ترفع شعار (فصل الدين عن السياسة) في ممارساتها وسلوكها.

وقد رأينا كيف لجأ دكتاتور العراق المخلوع (صدام حسين) إلى الدين ووضع اسم الجلالة على العلم العراقي، في عملية مكشوفة للضحك على عقول بعض السذج من التيار الإسلامي العربي، والإيحاء لهم زوراً بأنه مع الدين والإيمان. ولجأ أيضاً لهذا الأسلوب الرئيس السابق (جمال عبد الناصر)، حيث كان يخطب في جبهات القتال مع الجيش المصري وكأنه مصلح وداعية إسلامي، لزيادة معنويات الجنود ضد العدو الصهيوني.

ونشاهد هذه الحالة تتكرر في كل النماذج العربية العلمانية، ولذا يمكن القول بأنَّ الحاكم العلماني المستبد استعمل الدين كألعوبة بيديه، مثلما فعل بالقانون الذي كان سيفاً مسلطاً من السلطة الحاكمة على معارضيها لإذاقتهم أشد العذاب، وكبت الناس واعتقالهم على أتفه الأسباب، ولذا كانت الديمقراطية مغيبة من المجتمع وسط ضياع حقوق الإنسان وحقوق المرأة.

وهذه الظاهرة الدكتاتورية على الرغم من أنها رسخت في ظل الدولة العلمانية القومية العربية إلا أنها كانت ممتدة عبر التاريخ الإسلامي، حيث استغل الدين من قبل (بني أمية، وبني العباس) لقتل الناس واستعبادهم، والدين من كل ذلك براء، لأنَّ الحاكم المستبد جند وعاظ سلاطين لتمكين السلطة الدكتاتورية البعيدة عن رحمة الله سبحانه وتعالى من إرهاب الناس وسرقة قوتهم.

لقد أصبحت الدولة العلمانية القومية العربية ـ التي ترفع شعار (فصل الدين عن الدولة) ـ تتشابه في هذا الجانب مع الحكمين (الأموي، والعباسي) اللذين تسترا بالدين من أجل مصالحهما السياسية والدين منهما براء، واعتمدا على وعاظ سلاطين لتدعيم السياسة الدكتاتورية، وقد رأينا مقاربات لهذه

الظاهرة في التاريخ العربي الحديث، حيث اعتمد الحاكم الدكتاتوري في الدول العلمانية العربية القومية على وعاظ السلاطين، لتبرير أعماله واستبداده وقتله لمعارضية.

وهكذا لا بدّ أن يكون الإسلاميون على مستوى كبير من الوعي والتنوير من أجل صياغة نظرية إسلامية تستند إلى رحمة الله سبحانه وتعالى، بعيداً عن تكفير الناس؛ نظرية تستند لسيرة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وسيرة أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام الذي كان يترجم أخلاق رسول الله (ص)، ومبادئ القران العادلة في المجتمع، ولذا فإنَّ الأمم المتحدة قد أصدرت في العام 2002، تقريراً باللغة الإنكليزية بمائة وستين صفحة، أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاص بحقوق الإنسان وتحسين البيئة والمعيشة والتعليم، حيث تم فيه اتخاذ الإمام عليّ (ع) من قِبَل المجتمع الدولي شخصيةً متميزة، ومثلاً أعلى في إشاعة العدالة، والرأي الآخر، واحترام حقوق الناس جميعاً مسلمين وغير مسلمين، وتطوير المعرفة والعلوم، وتأسيس الدولة على أسس التسامح والخير والتعددية، وعدم خنق الحريات العامة.

وقد تضمن التقرير مقتطفات من وصايا أمير المؤمنين عليه السلام الموجودة في نهج البلاغة، التي يوصي بها عماله، وقادة جنده، حيث يذكر التقرير أنَّ هذه الوصايا الرائعة تعد مفخرة لنشر العدالة، وتطوير المعرفة، واحترام حقوق الإنسان.

وشدد التقرير الدولي على أن تأخذ الدول العربية بهذه الوصايا في برامجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، لأنها (لا تزال بعيدة عن عالم الديمقراطية، ومنع تمثيل السكان، وعدم مشاركة المرأة في شؤون الحياة، وبعيدة عن التطور وأساليب المعرفة) .

على أية حال نرجع لصلب الموضوع ونقول إنَّ: الدولة العلمانية العربية

كانت دولة دكتاتورية تسلطية، إضافة لتمسكها بالمفهوم القطري، والمصالح الضيقة على الرغم من أنها ترفع شعارات القومية العربية، ولذا فقد ساهمت بزيادة إشكاليات العرب وانكسارهم أمام العدو الصهيوني.

إنَّ هذه الظاهرة الملفتة للنظر ـ والتي تعتبر أزمة في العقل العربي المعاصر ـ هي التي أدت إلى زيادة ترسيخ فكر الظلامية، والإرهاب لدى بعض الإسلاميين المتشددين. وقد زاد الأمر تعقيداً دخول عوامل موضوعية خارجية بفعل السياسات الغربية المتعالية، والتسلط والهيمنة الأميركية على منطقة الشرق الأوسط، والكيل بمكيالين في العلاقات الدولية لصالح العدو الصهيوني.

في ظل كل ذلك كانت الدولة العربية العلمانية القومية بوابة التغرب الفكري والحضاري للمجتمع، ولذا فإنَّ الإشكالية التي تعيشها مجتمعاتنا هي أزمة انتماء وتناقض بين المناهج المستوردة والمطبقة قسراً، وبين قواعد ومبادئ الإسلام التي لا تتناقض مع العلوم والمعارف الخارجية.

نحن نعيش هذه الأزمة التي هي أزمة تناقض بين الوضعي والديني، في حين أنَّ من أولويات العمل النهضوي هو انسجام الوضعي مع الديني، لكي يحس المسلم أنه ينتمي لمجتمع يحقق به ذاته. إننا نعيش أزمة انتماء لدولة قطرية علمانية ضيقة المصالح، وبين انتماء أكبر يستوعب المصالح العامة للعرب والمسلمين.

ولذا عندما نتكلم عن الإشكالية الحضارية التي نعيشها الآن إنما نعني بها عدم طرحنا مناهج نهضوية أصيلة، ينبثق عنها النظام العام المطبق في المجتمع، بكل مافيه من قوانين وقيم وقواعد مؤثرة في سلوك الناس وحياتهم، بفعل ما لديها من حركية في المجتمع لأنها تنتمي لذات الإنسان الذي تخاطبه، وليست مستوردة من الخارج، وغريبة على ميول وثقافة الفرد والجماعة.

أزمتنا الحالية هي الدول الدكتاتورية أو التسلطية بأنواعها، ولذا لا بدّ من العمل على إشاعة الديمقراطية، وترسيخ دولة القانون المطبق بتساوي على السياسي الحاكم وعلى معارضيه، وفصل القانوني والقضائي عن السياسي الذي وظف كل شيء لخدمته لقتل المعارضة، والتنكيل بمن يتجرأ على انتقاد سياسات الحكومة.

مع ملاحظة أنَّ ما يتم تطبيقه لا بدّ أن لا يتناقض مع مبادئ الإسلام، لأنَّ هذا سيؤدي للتقاطع مع العوامل المحلية والذاتية، وبالتالي سيدفع إلى تغريب المجتمع خدمة للمخططات الخارجية التي تريد سلبنا حقوقنا ومصالحنا وثرواتنا.

وهكذا فإنَّ المنهج العام الذي تحتاج إليه مجتمعاتنا لا بدّ أن لا يتناقض مع مبادئ القرآن والقيم الأخلاقية الراقية في المجتمع، وأن يكون منسجماً مع الروح والإيمان، ومتناغماً مع حقوق الجميع مسلمين وغير مسلمين، ومنطلقاً من ذات المجتمع ومن قدراته المحلية، ولا يكون مستورداً وغريباً عن الأرض التي يطبق عليها.

ويمكن ببساطة من خلال تعريف معنى الدستور أن نفهم ما نعني بالنظام العام المطبق، فالدستور يراد به القواعد الأساسية العامة التي تنظم علاقات الأفراد وسلوكهم وتعاملهم، ولذا فهو يرتكز إلى ثقافة المجتمع وسلوك وحياة الناس، وينتمي للتفاعلات الاجتماعية السائدة التي تعكس ثقافة المجتمع المتميزة، وعليه نجد التمايز بين الدول بشأن كتابة الدساتير، فهناك مشتركات إنسانية تشترك بها القواعد القانونية الدستورية كالحقوق المدنية والسياسية والثقافية للأفراد، وكذلك الحريات الشخصية كحق التنقل والسكن وحرية الرأي والأمن وحقوق الإنسان الأساسية، لكننا أيضا نجد قواعد قانونية دستورية تعطيك بصمات متميزة لثقافة البلد وسلوك أفراده ومعتقداتهم. ولذا

فقد عرف فقهاء القانون بأنَّ الدستور هو: قواعد قانونية عامة تنتمي للقانون العام الوطني، وتستند إلى مصالح الناس وأخلاقهم المشروعة وعاداتهم المتعارفة وتلبي مصالحهم ولا تتناقض معها.

إنَّ الانسجام بين الذات والنظام العام المطبق يدعو للإيمان بقدرات المجتمع، وانطلاق إبداعه، ويمنع التغرب الفكري والحضاري، وأعتقد أنَّ الحل لأزماتنا الحالية هو تطبيق المنهج الإسلامي الذي ارتبط بالأرض التي نتحرك عليها، ففي خضم هذا المنهج يمكن تطبيق الديمقراطية بعد تجريدها من جذرها الغربي، والقضاء على الظواهر الدكتاتورية والدول البوليسية التسلطية، وإطلاق قدرات الفرد للمساهمة بنهضة المجتمع، والاهتمام بالبحث العلمي وإنشاء المجمعات العلمية ومن بينها المجمع العلمي للقانون الدولي العام، واستيراد (التكنولوجيا) واستيعابها لتحديث المجتمع من دون استلاب حضاري، وفهم العامل الدولي لاستغلاله في خدمة قضايانا المركزية.

وهكذا نبعث العوامل المحلية الحضارية الداخلية للاستفادة من العلوم والمعارف الخارجية لتحديث المجتمع وتقدمه، بدون أن نساهم في تغريب المجتمع والشك في هويته الوطنية وإبداعه الذاتي.

إنَّ كل المحاولات التي بذلت من أجل إنشاء دولة علمانية على أسس قومية قد فشلت عمليّاً، لأنها تعمدت إقصاء الإسلام عن مواقعه السياسية بالدعوى إلى (فصل الدين عن الدولة)، تركيا مثلاً عندما أرادت تحديث البنى الفكرية لها وقعت بفخ التغرب بعد أن استوردت ظاهرة العلمانية، وحدثت الأزمة في المجتمع بفعل التناقض بين النظام العام المطبق والمبادئ التي يؤمن بها الناس، ولذا بقيت تركيا الحديثة متخلفة، ونظامها السياسي يؤمن بالدكتاتورية والتسلط، لأنه يريد جر المجتمع بالقوة البوليسية لإرادة النخبة من العسكر.

إيران زمن (الشاهنشاهية) أيضاً سارت بالاتجاه نفسه عندما (فصلت الدين عن الدولة)، وأحيت القومية الآرية الفارسية المجوسية لإماتة قيم الإسلام في سلوك الناس ونفوسهم، لهذا كانت دولة بوليسية تسلطية، ولكنها مع ذلك فشلت فشلاً ذريعاً بسبب التناقض بين ما يؤمن به المجتمع والنظام العام المطبق، وهذا بطبيعة الحال أدى إلى نهوض الشعب الإيراني لتقويض عرش (شاه إيران) بثورة إسلامية عارمة.

وبالمسار نفسه دعت الدول العربية القومية إلى إنشاء كيانات قطرية علمانية، حيث رفعت شعار (فصل الدين عن السياسة)، واستوردت مناهجها التنموية من الخارج، وتبنت الأسلوب الدكتاتوري التسلطي كوسيلة للتغيير، ولذا فشلت في تحديث المجتمع، واتجهت إلى عدم إقامة مؤسسات المجتمع المدني المستقلة عن السلطة الحاكمة، لأنَّ مناهجها كانت تسلطية ومتناقضة مع العوامل المحلية في المجتمع.

إنَّ الإسلام كدين وسياسة قد نزل إلى مفاهيم الناس، وصبغ اتجاهاتهم الاجتماعية وميولهم وأذواقهم، فأصبح ثقافة مجتمع متميزة عن الثقافات الأخرى، ولذا لا يمكن أن يفصل عن النظام العام المطبق ويهمش سياسيّاً، لأنَّ ثقافة المجتمع هي التي تؤثر في ممارسات الأفراد وسلوكهم، وتحدد النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وهذا ما درج عليه علماء علم الاجتماع السياسي.

الخطأ المعيب الذي وقع به العلمانيون العرب هو عدم تلمسهم للآثار السلبية المادية والمعنوية، التي يفرزها التغرب الفكري والحضاري، ولذا نراهم يندفعون بقوة لتنفيذ مناهج وأخلاق غريبة على مجتمعاتنا، وتطبيق تنظير خارجي بعيد عن الذات والأصالة.

ومن الغريب أنَّ بعض العلمانيين العرب في أدبياتهم يحذرون من المؤامرات الخارجية الغربية، لكنهم بصورة غير مباشرة يسهلون هذه المؤامرات عبر القضاء على العوامل المحلية، ومحاربة الإسلام، وتسهيل التغرب الفكري الذي أدى إلى الشعور بالدونية عند الأفراد، وترسيخ مقولة أنَّ

الشرق عاطفي غير عقلي، والغرب يمثل دائماً العقلانية والعلمية والحضارة، وقد ساهم ذلك في اغتيال ثقة المجتمع بنفسه، وقتل الإبداع عند أجيالنا، والوقوع بأخطر استلاب حضاري عرفته الإنسانية، والاستسلام للمناهج الغربية وكأنها هي الحل الوحيد للتقدم والحضارة!! وهذا أخطر ما في دعوات العلمانية العربية.

إنَّ العلمانيين العرب في هذا الاتجاه يسهلون مهمة مراكز الدراسات الأميركية المتخصصة التي تسعى لتصوير (العالم الثالث) بأنه: لا يمتلك (عقلاً علميّاً) قادراً على استثمار موارده الطبيعية وخصوصاً النفط!!

وهذه السياسة الأميركية التي تتسم بالهيمنة والجشع والمصالح هي سياسة قديمة في الفكر الغربي، بدأت منذ أن حاول (سقراط) وتلميذيه (أفلاطون، وأرسطو) التنظير لفلسفة الهيمنة والسيطرة على الآخر، من خلال الدعوة لأفضلية الكائن الغربي الذي هو أساس كل الهيمنات. ولذا فإنَّ الاقتصادي المعروف (آدم سميث) قال بصراحة: (لو أنَّ كل فرد (غربي) تبع مصلحته الفردية، لكان الرفاه العام مؤكداً) !!

وقد نتج عن هذا التنظير المتسافل بالبشرية مفهوم مهين للإنسان، باعتباره كائن اقتصادي تتحكم به الربح والخسارة، وتحركه مصالحه المادية الخاصة بعيداً عن الأخلاق والقيم.

إنَّ عالم الاجتماع الغربي (ماكس فليبر) عندما كتب عن (الأسلوب الأدائي) للأشياء أدرك أنَّ هذا الأسلوب سيقود إلى مفهوم جديد للعلمانية أسماه (العلمانية الباردة)، لأنه اكتشف قسوة (العلمانية الشمولية) التي استغلت كل شيء بصورة مادية، حيث أصبح الإنسان آلة في عالم مادي ضمن أدوات الاستعمال المتنوعة لزيادة رأس المال والبحث عن الأرباح.

الإنسان أصبح جزءاً من المادة، جزءاً من سوق العرض والطلب، لا

يختلف كثيراً عن باقي المواد الجامدة في منظومة (المادية العلمانية)، التي دعت إلى إحلال الله سبحانه وتعالى في الإنسان ليشرع قوانين ولوائح حسب المصلحة المادية دون أي وازع أخلاقي.

ولذا فإنَّ (العلمانية الجزئية) هي الوجه الآخر (للإمبريالية)، فالتفريق بين الدين والسياسة، أدى إلى الصمت حيال حياة الإنسان الخاصة كالزواج والقيم والأخلاق، حيث ترك ذلك للإنسان يديره كيفما يحلو له، ولذا نشأت (العلمانية الشمولية) وهي لا تقتصر على (فصل الدين عن السياسة) بل فصل الإنسان عن القيم كلها، وجعل الإنسان مركزاً للكون، ومرجعاً بالنسبة لنفسه وللآخرين، مما سهل عملية التنظير لاقتناص ثقافة الشعوب وسرقة مواردها وخيراتها الطبيعية بجشع واضح.

والمعروف أنَّ (العلمانية) قد أوجدت (الأدب الحداثي) في الغرب، الذي تأثر نفسيّاً بالجو المادي البعيد عن الروح والأخلاق والقيم، ولذا نراه يتحدث عن الانتحار والانتهازية والرعب، عكس الأدب الغربي القديم الذي كان يتحدث عن الشهامة والفروسية، مع ملاحظة أنَّ الأدبين يجمعهما سمات العدوانية بالنسبة للآخر، لسحق الخصوصية الثقافية المحلية للشعوب.

وبما أنَّ (العلمانية) انعكاس لأوضاع سائدة في الغرب أصبحت (سلطة متعصبة)، وتعصبها قادها إلى جعل العلم كمعتقد جديد له قدسية كقدسية (آلهة اليونان).

على صعيد آخر نذكر بأنَّ الاتجاه غير العلمي عند العلمانيين العرب هو مناداتهم (بفصل الدين عن السياسة) وفق سياق وتاريخ وظروف مرت بها أوروبا، وهذا يعد من المفارقات الغريبة التي تدعو للتأمل والدراسة والنقد، ولذا فإنَّ الخدعة العلمانية تكمن باقتناع البعض وإيمانهم بالمناهج الجاهزة المستوردة التي لها سياقها التاريخي والأخلاقي المختلف، وتبرير ذلك باسم

الحداثة والتطور، وقد ساهم هذا الاتجاه الخرافي بمزيد من الإشكاليات والأزمات، كأزمة التنمية التي برزت بعد تطبيق برامج التنمية على أسس وأنظمة علمانية غربية لا تمت لأرضنا بصلة، ولا تدرك حاجة مجتمعاتنا الحقيقية، وبذلك بقى المجتمع متخلفاً حيث تم إهدار المال العام بعيداً عن التنمية الشاملة بجوانبها المتعددة المادية والمعنوية والروحية.

لقد حاول العلمانيون العرب جعل متبنياتهم وكأنها قوانين علمية بديهية تصلح لكل زمان ومكان، في حين أنَّ مبادئ العلمانية ليست علوم مبرهنة المضمون بصورة قاطعة، فهي ليست قوانين ثابتة كقوانين علوم الرياضيات والكيمياء، بل هي نظريات فكرية إنسانية تخطأ وتصيب، حتى ولو افترضنا جدلاً أنها علوم وبديهيات ثابتة مبرهنة، فإنَّ ذلك يوجب أن يكون التطبيق في ظروف وملابسات تتشابه مع الظروف والملابسات التي يتحكم بها القانون العلمي العام، وعندما تختلف هذه الظروف والعوامل الذاتية والموضوعية المؤثرة تتغير حتماً النتائج.

قوانين الكيمياء مثلاً تعمل بدرجة حرارة معينة ومقادير معينة من المواد الكيمياوية، وعندما يتغير كل ذلك حتماً النتائج ستتغير، لأنَّ التجربة لا تعطي النتائج المطلوبة التي يتحدث عنها القانون الكيمياوي العام المبرهن علميّاً، إلا بوجود نفس العوامل المتمثلة بدرجة حرارة معينة ومقادير معينة.

وعند دراسة الفكر العلماني بممارساته وآلياته ووسائله في أوروبا نجد أنه يخضع لهذا المنطق العلمي، لأنَّ وجوده كان بسبب أحداث معروفة ومثبتة، ولذا كان نتيجة منطقية لما يحدث في أوروبا وفق تواريخ معينة وظروف وأسباب معينة، وعليه جاءت النتائج مرتبطة بمقدماتها كما يقول علماء المنطق.

وهذا ما يدعونا للقول بأنَّ: إشكالية فصل الدين عن الدولة عندنا هي

إشكالية منقولة عن الغرب[1]، ولذا فإنَّ (الأفكار ذاتها التي قادت أوروبا من التعصب إلى التسامح، ومن سيطرة الدين إلى الدولة، قد كان لها عندنا مفعول معاكس)[2].

إنَّ تطبيق الفكر العلماني بعلاته وأخلاقياته الغريبة في المجتمع الإسلامي تقود إلى نتائج عكسية، مع ملاحظة أنَّ الفكر العلماني الداعي للتسامح، وحرية الاعتقاد يختلف عن العلمانية كظاهرة سياسية غربية تنتهك حقوق وحريات الشعوب الأخرى.

وهكذا فإنَّ الصلة بين المنهج وعوامل تطوره مهمة جداً عند التحليل والممارسة، لأنه لا يمكن علميّاً أن نجرد الأشياء عن ظروفها المادية والموضوعية. لقد امتلكت أوروبا فكراً علمانيّاً ارتبط بسياسة علمانية لها آلياتها وأساليبها الخاصة، والغريب من خلال تلمس السياسة العلمانية في أوروبا نجد أنَّ مصاديقها تعتمد على أسس أرستقراطية، الثورة الفرنسية عام 1789 م مثلاً كرست بين الفلسفة العلمانية والمساواة بالحقوق وسيطرة القانون، إلا أنَّ هذا غير متوفر في تطور النظام العلماني في باقي أوروبا، حيث نجد أنَّ بريطانيا منذ القرن السابع عشر اتجهت بفضل كبار ملاك الأرض الذين حاربوا (الستيوارت) لفرض القوانين بسلطة أرستقراطية، وأيضاً نجد حتى في فرنسا أنَّ العلمانية ارتبطت بالديمقراطية بفضل السلطة الأرستقراطية بقيادة (أسرة البوربون) منذ القرن الثامن عشر، وكان تأثير الثورة الفرنسية والأرستقراطية الفرنسية كبيراً على الأرستقراطية الألمانية، التي خضعت للبيروقراطية بدون أي ديمقراطية لتحقيق الوحدة الألمانية والدولة القومية.

والمعروف أنَّ العلمانية انتقمت لنفسها (على يد الثورة البلشفية التي

---

(1) ـ الدكتور برهان غليون ـ نظام الطائفية ـ المصدر السابق ـ ص 198.

(2) ـ المصدر نفسه ـ ص 107 وما بعدها.

دفعت إليها أرستقراطية منحطة ومفككة ومستعبدة للبيروقراطية الروسية وغير قادرة على الاستمرار في طريق بطرس الأكبر، أو الانفتاح على الطريق البريطاني. وبسبب عجزها عن أن تسير في طريق السلطة الديمقراطية كان محتماً عليها التسليم لليعقوبية البلشفية الجديدة. لكن هنا أيضاً جاءت العلمانية القصوى للماركسية المروَّسة لتبني الدولة القومية من دون أوهام ديمقراطية أو ليبرالية)[1].

وهكذا استورد العلمانيون العرب مناهج لا تمت للأرض التي نقف عليها بصلة، وساهموا بتحنيط العقل العربي ومحاصرته من خلال الدعوة للفلسفة العلمانية، (وفصل الدين عن السياسة)، وإلغاء الدور الإبداعي للمجتمع، وذلك بتطبيق تنظير خارجي وإسقاطه عنوة على مجتمعاتنا، وكأنه الوحيد لتقدمنا!! بحيث صيرنا مجبورين على التلقي الأعمى وتقليد الآخرين، وهذا قتل الثقة والإبداع في نفسية الإنسان العربي، إلى درجة أنَّ بعض الفلاسفة العلمانيين العرب وصف الشرق عموما بأنه: لا يصلح للإبداع والعقل، لأنَّ سلوكه سلوك عاطفي شعري خيالي بعيد عن الحقائق.

وقد أوضح الدكتور (محمد النقوي) بأنَّ: هذه الظاهرة التي حفلت بها بحوث المستشرقين كانت لإيجاد (الشعور بالحقارة لدى المسلمين أمام الثقافة والحضارة الغربيتين لكي لا يستفيدوا من شخصيتهم الثقافية والرسالية ويتسببوا في انحطاطهم تجاه الأمم الغربية، ويعترفوا بحقارتهم، ويصدقوا بأنهم شعب منحط)، فالمستشرقون (عزموا على الإلقاء في روع الشرقيين أنَّ الرجل الشرقي نبغ في مجال العرفان فقط، وأنه ذو عقل عاطفي، وأنه لا بدّ له من الاعتماد على الغرب في الصناعة والعلم والتقنية والحضارة)[2].

---

(1) ـ المصدر نفسه ـ ص 103.

(2) ـ الدكتور محمد النقوي الاتجاه الغربي من منظار اجتماعي ـ ص 158 ـ طهران 1989م.

وقد قرأت لـ(زكي نجيب محمود) نفس هذه المقولات الاستشراقية في كتابه (المعقول واللامعقول)، حيث أكد على موضوع (العقل العاطفي والشاعري للإنسان الشرقي)، وأنَّ حضارة الشرق حضارة شعر وخيال، أما (حضارة الغرب) فهي (حضارة علم وعقل وإبداع) منذ القدم!! وللأمانة والموضوعية نقول: إنَّ الدكتور (زكي نجيب) تراجع عن كثير من أفكاره في كتابه (عربي بين ثقافتين).

وهكذا فإنَّ (مثقفي التغرب)، من العرب والمسلمين، قد رددوا مقولات استشراقية دون وعي وإدراك، لأنهم قد انبهروا بالغرب ومنهجه، وثقافته، وتقدمه التكنولوجي إلى درجة أفقدتهم مصداقيتهم وموضوعيتهم ومنهجيتهم، وكانوا بحق أذرع الغرب في المجتمع الإسلامي يحاولون إنجاح ما عجز عنه المستشرقون، وتهيئة الأرضية ليسهل تشويه الإسلام، الذي يعد أكبر خطر تواجهه أوروبا قديماً وحديثاً، وهذا ما يؤكد عليه (لورانس براون) قائلاً بأنَّ: (الخطر الحقيقي كامن في نظام الإسلام، وفي قدرته على التوسع والإخضاع، وفي حيويته، إنه الجدار الوحيد في وجه الاستعمار الأوروبي)[1]!!

ولذا كان الترابط واضحاً، سواء كان بصورة مباشرة أم غير مباشرة، بين العلمانيين غير الأوروبيين والاستعمار، فقد جندت بريطانيا وفرنسا هؤلاء عند استعمارها لمنطقة الشرق الأوسط سابقاً، واليوم تجند الولايات المتحدة بعض العراقيين ممن آمن بمناهجها العلمانية والليبرالية، للترويج لسياستها الخارجية والتهليل لها، والدفاع عن جرائمها في العراق، ودعم التنظير الخاطئ لكي يبقى الاحتلال مدة أطول، في حين أنَّ الشعب العراقي يرفض ذلك ويريد استعادة سيادته غير المنقوصة، بعد أن تخلص من أكبر طاغية عرفته المنطقة.

الحقيقة المرة أنَّ الاستعمار القديم والحديث استغل هؤلاء المثقفين

---

(1) ـ الدكتور محمد اليحيى الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار- ص466.

العلمانيين لجر المسلمين إلى الأفكار العلمانية والليبرالية التي تروج للمناهج الغربية، وتسهل انقياد الشعوب وعدم مقاومتها للمؤامرات الخارجية، وتحاصر الأفكار الوطنية المعارضة لمخطط سلب المنطقة مواردها وثرواتها.

إنَّ الفكر العلماني العربي قد ساهم في تسهيل المخططات الخارجية في الشرق الأوسط، والتأثير على الثقافة العربية والإبداع العربي، ومحاصرة العقل الإسلامي وتوجيهه باتجاه الغرب ودراساته ومناهجه، ولذا رأينا كيف تتجه الدراسات الأكاديمية العربية في مجال التراث والأدب نحو الدراسات الاستشراقية، بحيث كان كتاب (تاريخ الأدب العربي) للمستشرق (كارل بروكلمان) مرجعاً لا يمكن للباحث العربي أن يستغني عنه، وكأن العرب غير قادرين على الكتابة في هذا المجال!! إنَّ الاستلاب الحضاري وصل بنا إلى حافة الهاوية، فلم نعد نرى ذاتنا وتراثنا وأدبنا إلا بعيون الآخرين، بعيون أجنبية، وهذا خطير جداً.

واعتقد أنَّ (جمال الدين الأفغاني) أدرك هذه الظاهرة الخطيرة في كتابه (الرد على الدهريين)، ورد عليها بموضوعية وعلمية من خلال انتقاد التنظير الذي يدعو للاستعمار ومناهج الغرب، وانتقاد الفكر الاستعماري الذي حاول أن يطوع الهند سنوات طويلة، ويروج لشعار: الإصلاح الإسلامي الذي رفعه العلمانيون الهنود خدمة لبريطانيا، التي حاولت ضرب الإسلام بشعارات العلمانيين المحليين، وإحلال قيم وثقافة الغرب محله.

من جانب آخر لا بد من التأكيد على أمر مهم يدحض ادعاءات العلمانيين وتوجههم اللاعلمي وهو: أنَّ السلطة الدينية قبل إصلاح النظام السياسي في أوروبا لا تتشابه مع السلطة الدينية في التاريخ الإسلامي، لأنَّ الذي كان ينصب الملوك هو البابا وفق سلطة الكنيسة، أما في التاريخ الإسلامي فالأمر يختلف لأنَّ الذي تحكم برجل الدين هو الحاكم الجائر الظالم، الذي وظف وعاظ سلاطين لخدمته، وقتل المصلحين والعلماء الأعلام.

ما فعله رجال الدين في أوروبا، وتحكمهم بالسياسة، وتنصيبهم للملوك، ودعوتهم للخرافة بعيداً عن العلم، وممارستهم السلطة الحقيقية بدلاً عن الملوك، وظلمهم للناس، جعل السياسة الأوروبية تتجه باتجاه (فصل الدين عن الدولة) وسمي ذلك: (الدعوة العقلانية) للتخلص من تحكم رجل الدين والكنيسة؛ وهذا غير موجود عندنا لأننا إذا استثنينا الدولة الإسلامية العادلة زمن الرسول والخلافة الراشدة نجد أنَّ رجل الدين لم يكن يوماً هو الذي ينصب الحاكم بل العكس هو الصحيح، كما أنَّ مبادئ الإسلام تدعو إلى العدل والإحسان وإطلاق العقل والتفكر واستلهام العلوم، وهي دعوة عقلانية أيضاً لاستلهام تجارب الآخرين بدون استلاب حضاري.

(وبقدر ما استوعب الدين هنا العقلانية فاحتوى الفلسفة والكلام والعلوم المختلفة ورعاها، لم يأخذ التأكيد على العلم شكل فلسفة علمانية، ولم تقم حملة عقلانية مجردة قوية كتلك التي قامت في أوروبا لتحرير العلم والعقل. ومازالت الدعوة العقلانية تبدو دعوى فارغة لدى الجماعات الشعبية التي لا تجد في العقلانية أي تعارض مع الدين الذي شجع على العلم وعلى استعمال العقل. وبدا الجدل حول العقلانية والدين كقضية مصطنعة ومستوردة ليس لها أسس حقيقية واقعية قوية تستند إليها)[1].

ولذا فإنَّ الإشكالية التي نعيشها وعاشها أجدادنا ليست في الدين بل تتجسد في الحاكم الظالم الفاسق القاتل، الذي جند كل شي ـ حتى رجل الدين ـ لخدمته، ولهذا نشأ رجال دين مزورون (كالشعبي) سموا بوعاظ السلاطين يأتمرون بإمرة السلطان.

وإشكاليتنا المتأزمة أيضاً في الخلط المعيب بين السياسي الحاكم والقانون، بحيث أصبح القانون والقضاء سيفاً مسلطاً من السياسي الحاكم ضد

(1) ـ المصدر نفسه ـ ص 200.

معارضيه، ولذا فإنَّ إشكاليتنا ليست (فصل الدين عن السياسة)، بل في (فصل القانوني عن السياسي)، وجعل القانون يطبق حتى على رئيس الجمهورية إذا تجاوز قواعد الدستور، ولا يكون ذلك إلا بجعل مساحة من الحرية والاستقلالية للقضاء، وجعل رواتب القضاة وتعيينهم وفصلهم بعيداً عن قرارات السياسي.

ولديّ ملاحظة جديرة بالتأمل: تتعلق بالتطبيق القسري ـ بواسطة أجهزة بوليسية رهيبة ـ لكل ما تم التنظير له حول العلمانية، ومع ذلك فقد بقي الإسلام ينبوعاً لثقافة المجتمع، حيث تحرك في نفوس الناس وسلوكهم، وعاد للحياة في المجتمعات العربية والإسلامية الحديثة.

وهنا لا بد أن نذكر بأنَّ الجماعات الإسلاموية المتشددة قد استغلت ذلك مع الأسف الشديد لبث الفكر التكفيري الإرهابي في المجتمع، وقتل الناس بدون مبرر، وهذا يدعو بشدة الحركات الإسلامية المستنيرة إلى التصدي لهذه الظاهرة الخطيرة، لأنَّ فكر التكفير والإرهاب بعيد عن رحمة الله سبحانه وتعالى.

واعتقد أنَّ ظاهرة الإرهـاب والتشدد الإسلاموي من قبل جماعات التخلف والرجعية لا تعالج بمواقف العداء للإسلام، و(فصل الدين عن السياسة)، بل من خلال تشجيع الفكر الإسلامي المتسامح مع الآخر، وإشاعة القواعد الإسلامية التي تدعو للحب والرحمة والعدل بين المسلمين وغيرهم، وعدم خنق حرية الإسلاميين المتنورين لأنَّ من حق الجميع التحرك والعمل السياسي، وفق قواعد قانونية منصوص عليها في (قانون الأحزاب)، المنظم للعمل الحزبي والمبين لطبيعة الحزب السياسي وبرنامجه للوصول إلى السلطة عبر الانتخابات.

إنَّ إشكاليتنا الحالية هي ضياع الديمقراطية وحقوق الإنسان وتفشي الظواهر الدكتاتورية التي قادت إلى بعض صور الإرهاب.

وإشكاليتنا هي عدم إدراك مثقفينا العلمانيين أنَّ الدول الكبرى تريد استغلالهم واستغلال كل شي لمصالح الغرب على حساب مصالحنا وحقوقنا.

لقد استغلت الولايات المتحدة نفوذها وهيمنتها في النظام الدولي الجديد للسيطرة على العالم، وتصرفت وكأنها تعطي شهادات سلوك للدول الأخرى، وهي بهذا التوجه تترجم بصدق مقولة (ارثر شليزنغر) مستشار الرئيس الأميركي الأسبق (جون كيندي) الذي برر التعامل المزدوج في السياسة الخارجية الأميركية بقوله: (إننا نحن الأميركيون رسل الله الذين مسحهم بالزيت المقدس، وكلفهم أن يكونوا حراساً على قواعد السلوك الدولي، وجعل بلدنا الولايات المتحدة الأميركية دولة مشرفة تعطي درجات للدول الأخرى صعوداً أو هبوطاً تبعاً لما نرى نحن أنَّ تلك الدول تتصف به أو لا تتصف من انتهاج للسلوك القويم دوليّاً. ويبدو أنَّ الفكرة التي بني عليها ذلك نبعت من الاعتقاد بأنَّ رسالة الولايات المتحدة في العالم لم تفرضها الظروف بل أملاها الله ذاته)!!

ولذا حاولت الولايات المتحدة استغلال كل شي من أجل مصالحها، حتى القانون الدولي العام ـ وبضمنه قواعد حقوق الإنسان ـ تم استغلاله ببشاعة لمصلحة واشنطن، التي تعاملت بمنظار استعلائي مع المجتمع الدولي أثناء مرحلة (التوازنات الدولية) السابقة قبل سقوط الاتحاد السوفيتي، وفرضت كل ما تراه مناسباً لها وبالقوة دون الحاجة إلى إصدار قرار دولي من مجلس الأمن، مع استخدام (حق الفيتو) لنقض كل القرارات التي تصطدم مع مصالحها الاستراتيجية. وكإجراء ضغط أصرت أميركا على جعل مقر الأمم المتحدة داخل أراضيها، وهذا الموقف لخطورته أدركته حتى الدول الغربية، فعند مناقشة موضوع إنشاء صندوق النقد الدولي شدد رئيس الوفد البريطاني الاقتصادي المعروف (كينز) على أن: لا تأخذ المؤسسات الدولية مقاراً لها في واشنطن، حتى لا تتعرض لضغوط سياسية واقتصادية أميركية، ولتكون بالتالي مستقلة في قراراتها وتوجهاتها.

وبعد انتهاء (الحرب الباردة) وشطب الاتحاد السوفيتي من الخارطة السياسية مارست الولايات المتحدة أسلوبها الاستعلائي نفسه، مع تغيير بعض تكتيكات سياستها الخارجية لتستحوذ من خلال ذلك على المجتمع الدولي. كما أنها استخدمت عدة طرق لمحاصرة الأمم المتحدة أهمها: التهديد بقطع المساعدات عن المنظمة الدولية، والامتناع عن سداد الديون والاشتراكات المتأخرة عليها لتفرض واقعاً تريده هي، ومن المعروف أنَّ الديون الأميركية المتأخرة سدادها إلى هيئة الأمم تقدر بملايين الدولارات.

من جانب آخر حاولت أميركا الالتفاف حول ميثاق الأمم المتحدة، الذي لم يجز استخدام القوة إلا في حالتين: حالة الدفاع الشرعي المحدد بشروط معينة، كعدم استخدام مجلس الأمن إجراءات لازمة لمنع العدوان. وحالة مساهمة الدول الأعضاء في تنفيذ تدابير القسر المتخذة من قبل المنظمة الدولية. والحالتان استغلتهما واشنطن بذكاء، وحاولت جاهدة الالتفاف عليهما لصالحها، لضرب أي دولة تراها غير منسجمة مع سياستها.

والحقيقة كما أكدناها مراراً أنَّ: أمريكا تبنت أسلوب التحرك بمظلة دولية، لتثبت قيادتها للعالم في ظل النظام الدولي الجديد، الذي كان ضحيته أكثر دول (العالم الثالث). وإذا لم تبادر الأسرة الدولية إلى إيجاد مخرج لهذه الأزمة فإنَّ ميثاق الأمم المتحدة، المليء بالمتناقضات والعيوب القانونية، سيكون أداة قهر لسلب الشعوب حقوقها ومقدراتها ومواردها.

لقد وظفت في ظل ذلك قواعد قانونية دولية إنسانية لغير المبتغى الأخلاقي لها، قاعدة حق تقرير المصير مثلاً استغلت من أميركا بصورة مشوهة وخبيثة، حيث عملت على تطبيق القواعد الدولية الأخلاقية لإيجاد مناطق وبؤر ساخنة في مناطق معينة من العالم، لكي تلجأ إليها وقت الحاجة لتقوية مصالحها وأطماعها.

إنَّ عملية البحث عن المصالح المشروعة بين الدول أمر طبيعي تقتضيه العلاقات الدولية، ولكن المشكلة هو استغلال القانون الدولي العام والقوة والهيمنة والتسلط للسيطرة على موارد (العالم الثالث)، ونرى اليوم أنَّ الولايات المتحدة تتصرف في سياستها الخارجية على أساس أنها وصية على العالم تعطي شهادات سلوك للدول الأخرى على حد تعبير (آرثر شليزنغر)، ومن واجب الدول في النظام العالمي الجديد أن يسمع ويطيع لأميركا دون أي اعتراض.

إنَّ هذه السياسة التسلطية والهيمنة على الآخر كان يغذيها في أميركا والغرب عموماً فكر إقصائي للآخر منذ (حضارة اليونان)، التي افتقرت إلى الأخلاق ومع ذلك يصفها بعض الفلاسفة العرب بأنها (حضارة العقل)!! ويصفون (حضارة الشرق) بأنها (حضارة العواطف والشعر)!!

انظر كيف كانت (حضارة العقل) هذه؟! (سقراط) كان يؤمن بأنَّ من يقف بوجه الرق كأنما يقف بوجه إرادة الله، و(أفلاطون) أيضاً تبنى أفكاراً جعلته يؤمن بـ(السلام بين اليونانيين فقط)، لأنَّ سلالة اليونان بتصوره أرقى السلالات، التي لا بدّ أن تحكم العالم، وأن تستعبد الشعوب الأخرى وتنهبهم ثرواتهم!! أما (أرسطو) فقد ادعى في كتابه (السياسة) بأنَّ: الآلهة زودت اليونانيين بخصائص العقل، والإرادة، والقوى الجسمانية، فالفطرة المتميزة لليونانيين جعلتهم أسياداً، وجعلت غيرهم عبيداً!!

هذه هي ملامح (حضارة العقل) وسياستها المتعالية، وهي تتشابه في بعض الجوانب مع السياسة الأميركية والغربية الحالية، ولا تستغرب من ذلك أبداً، لأنَّ السياسة الغربية، قديماً وحديثاً، أساسها عرقي وعنصري، وملامحها مصلحي وغير أخلاقي.

الذي أريد قوله وباختصار شديد: إنَّ هناك أرضية فكرية وفلسفية في

الغرب، تمتد جذورها إلى سياسة وفلسفة اليونان، شجعت على نشوء (إيديولوجيات شوفينية)، و(نظريات سياسية متعالية) لا همّ لها إلا مصالحها، على حساب الشعوب الأخرى.

وكان طبيعيّاً أن تنتهج هذه (السياسات الغربية المتعالية) طريقاً لها، لإخضاع الشعوب غير الأوروبية، وإذلالهم بالقوة، وحرمانهم من التطور والنمو، لكي يكونوا دائماً بحاجة إلى الغرب حتى بأبسط الأشياء.

لهذا حرصت السياسة الأميركية ـ والسياسة الغربية عموماً ـ في الوقت الحاضر على أن تخلق (بؤراً عالمية ساخنة)، خصوصاً في المناطق التي تعتبرها (استراتيجية)، لتكون وسيلة للصراعات والحروب الإقليمية، وضمن هذا المخطط كان نشوء (دويلة إسرائيل) ومساعدتها ماديّاً وعسكريّاً من قبل (بريطانيا) سابقاً، ومن قبل (الولايات المتحدة) حاليّاً.

فلا تتصور أنَّ دعم (إسرائيل) جاء من فراغ، أبداً هذا المعنى غير صحيح، المسألة تتعلق بوجود مصالح للولايات المتحدة وللغرب في المنطقة، جعلت مساندة (تل أبيب) وتقويتها ضرورة غربية ملحة لا بدّ منها.

وهكذا فإنَّ أوروبا عبر وسطاء قد شجعت الدول الإسلامية على اقتباس نظمها، من أجل تحقيق أطماعها، وتوسيع مصالحها الاستعمارية. وتحت الضغوط العسكرية، وبمساعدة عملاء محليين، أدخلت فكرة (فصل الدين عن السياسة)، حيث تشكل في هذه الأجواء المصطنعة تيار متغرب، وضع أولوياته كلها في خدمة الارتباط المشبوه بالغرب ومناهجه ونظمه وأساليبه، مما ساعد على نمو الفكر الديني المتطرف.

ومن المعروف أنَّ هذا التيار المتغرب أغفل بتعمد واضح كثيراً من الحقائق المتعلقة بالتحول الحضاري، وكيفية هذا التحول، وشروطه. نقول إنه أغفل ذلك، لأنه لم يرد أن يفهم بعمق نوعية الارتباط بين (التحول الاجتماعي والتحول الثقافي).

كما أنه لم يعر أي اهتمام للإشكالية التي وقع فيها المفكرون الأوروبيون حينما اعتقدوا بصحة نظرية (التكامل الاجتماعي) لـ(سبنسر)، التي تلغي (العناصر الذاتية والمحلية) للمجتمعات، وتؤكد على أنَّ: التكامل في كل المجتمعات يحدث بشكل واحد يتشابه في مصاديقه!!

وبعد الفشل العملي لـ(نظرية سبنسر)، انقسم (المفكرون الأوروبيون) إلى عدة مذاهب: فبعضهم تصور أنَّ (التحول الاجتماعي نوع من التحول الثقافي، لأنه يحصل من علاقات المجتمع مع بعضه). واعتقد آخرون أنَّ (التحول الثقافي من آثار التحول الاجتماعي). فيما ذهبت أقلية إلى (التأكيد على أهمية العناصر الذاتية والمحلية للشعوب).

وفي ظل هذا الانقسام العميق برزت (السياسة الغربية)، خصوصاً في الولايات المتحدة، لتتعامل مع (العالم الثالث) وفق نظرية تعتبر الخصوصية المحلية للشعوب عوامل تخلف!! وذلك للقضاء على حضارات الآخرين واقتناص ثقافاتهم بـ(نظام العولمة)، وجَعْلِهم مستسلمين لقواعد لعبة النظام الدولي الجديد.

والغريب أنَّ بقايا التغريب في مجتمعاتنا تشجع ذلك وتباركه بغباء سياسي واضح، لأنها تلتقي مع الغرب في رفضها (للعوامل الذاتية للمجتمع)، لهذا فهي ترتمي بذلّ للغرب ومناهجه، وأساليبه.

وهكذا فإنَّ العوامل المحلية والذاتية لا بد أن تكون ضمن عملية التحولات الحضارية، ولا يمكن إلغاؤها، لأنّ إلغاءها سيؤدي إلى الاستلاب الحضاري والسقوط الفكري.

إنَّ شعباً بلا ماضي، لا يستطيع أن يعطي إلا فناً بلا جذور. وحدها المجتمعات المتجذرة تستطيع أن تعطي فناً حقيقياً. الفن الهندي الأميركي، الذي تحولت أعماله الخلاقة المبدعة إلى سبائك ذهب، أذابها الغزاة الذين لا يقدّرون من هذه الروائع إلا وزن الذهب الذي تحتويه.

وهنا لا بدّ أن نذكر بأنَّ الذي يُكتب عن التراث، وعن (أرسطو، وأفلاطون) وفلاسفة اليونان والرومان، وأعمال (الفيكانك) والقراصنة في الغرب، أكثر مما يكتب عندنا عن التراث والتاريخ، ومع ذلك نُتهم بأننا شعوب تراثية ترتمي بأحضان التراث بنشوة!!

الخصوصية الثقافية موجودة في كل مذهب، ونراها بوضوح أيضاً في المنهاج الغربية، التي كانت نتيجة طبيعية لممارسات وسلوك معين، ونظرة خاصة للكون والطبيعة والإنسان. وهذه الحقيقة العلمية استغلها (هانتجتون) في نظريته (صراع الحضارات)، حيث أوضح بأنَّ: الحضارة هي تراكم ثقافي، ولذا تتمايز الحضارات فيما بينها.

حتى العلوم الإنسانية نراها مرتبطة بتاريخ تطورها، ولا يمكن فصلها عن تاريخها، ولذا يذكر الاقتصادي الغربي (آدم سميث) مؤسس علم الاقتصاد في كتابه (دراسة في طبيعة وأسباب ثروة الأمم) بأنَّ: الاقتصاد الغربي تطور من خلال تراكم عقود لا حصر لها. بمعنى أنَّ العلوم الإنسانية والنظريات الاقتصادية قد تأثرت بالمحيط المادي المحيط بها، من ثقافة وفلسفة وسلوكيات وسياسات، وعليه كان التأثير متبادلاً بين علم الاجتماع وعلم السياسة، وكان التأثير متزايداً بين علم السياسة وعلم الاقتصاد.

وهكذا نجد أيضاً مفهوم (الحداثة) في أوروبا مرتبطاً بزمن في مجال الفن والسياسة والاجتماع والفلسفة، وهي جميعاً تأخذ ملامح غربية وتصطبغ بعادات وسلوك خاص ينسجم مع الحياة المادية والانحلال السائد في المجتمع.

وتزداد أهمية العوامل المحلية أو ما نسميه بـ(الجذر الحي) في المجتمع المسلم في الوقت الحاضر، لأنَّ العوامل المحلية والذاتية ارتبطت بقوة بمبادئ الإسلام، وترسخت في وجدان الأمة وفي حسها وضميرها الإسلامي، ومشاريعها الحضارية المرتكزة إلى مبادئ القرآن وقيمه الأخلاقية.

والجدير ذكره بأنَّ التاريخ لا يُفهم من خلال معطيات الواقع المعاش فقط، هذه النظرة غير علمية، لأنَّ هناك في حياة الشعوب كبوات وهزائم وانكسار، وفي فترات أخرى نهضة وانتصارات وإبداع، ولذا فإنَّ استلهام التاريخ يكون وفق استقراء الماضي ودراسته لمعرفة الحاضر والانطلاق للمستقبل بعيون متفائلة، لا تأسر التحليل في إطار الواقع السيء اللحظي المعاش، ولا في إطار الماضي وذكرياته.

منذ مئات السنين كانت الأسئلة الفكرية الحضارية واحدة، ففي زمن الانكسار يأتي التساؤل ماذا نفعل؟ وذات التساؤل نراه عند الإنسان عبر التاريخ، ولا يقيد هذا التساؤل أو يسيء إليه إلا الخرافة والجهل والأوهام، التي كانت سابقاً تتستر بالأديان السماوية زوراً والأديان منها براء لكسب بعض المصالح الشخصية لأصحابها، وتتستر اليوم بالعلموية لإنكار وجود الله سبحانه وتعالى، أو في فصل الدين عن السياسة.

إنَّ الإسلام مازج في نظرية المعرفة بين المحسوسات والواقع الروحي غير المادي بعيداً عن الخرافة والجهل، ويتجلى ذلك بصورة بسيطة من خلال إطلاق العقل للتفكر في خلق السماوات والأرض، وهما من المحسوسات المادية، للوصول إلى نهاية الحكمة بالإيمان بالله عز وجل.

ومن خلال هذه النظرة المتحركة في الواقع المادي يفرز الإسلام المصالحة بين الإنسان والكون المحيط به، وهي فكرة تتناقض مع الفكر الغربي الذي يجعل (مبدأ الصراع) قائماً بعنف بين الإنسان والواقع المحيط، وفي حالة استنفار دائم مع البيئة والحياة والقوانين الكونية.

وقد انعكس ذلك على الثقافة الغربية بصورة عامة، حيث أصبح (مبدأ الصراع) قائماً بدون أخلاق في التعامل مع الشعوب الأخرى من أجل نهب ثرواتها، والقضاء على ثقافتها.

على صعيد آخر نؤكد بأنَّ التفريق بين المدنية والثقافة المجتمعية شيء مهم في التحليل، لأنَّ المدنية هي اعمار وإصلاح الواقع المادي وهي القوانين العلمية التي تصلح للإنسان أينما كان، وهي الحقائق العلمية الصحيحة المنطوق والبرهان كالرياضيات والعلوم الأخرى التي لا تقبل الشك، وهذه تصلح في كل مكان ولكل إنسان مهما كانت معتقداته مسلماً كان أو مسيحيّاً، أما الثقافة فهي اعمار وإصلاح الواقع الإنساني الداخلي من سياسة واقتصاد وفنون متأثرة بالواقع المحيط والبيئة المحلية، وهي متغيرة بأساليبها من زمن إلى زمن. والحضارة هي جمع المدنية والثقافة في إطار خاص، ولذا لا يمكن خلق الحضارة من ثقافة مستوردة وهذا ثابت علميّاً.

إنَّ المعرفة مشترك إنساني للبشرية جمعاء، ويكون الاختلاف بين المفكرين حول إدراك المعرفة ذاتها ومصادرها، مثلاً المذاهب الوضعية الغربية تستند إلى الواقع المحسوس في إدراك المعرفة، وقد اعتبر الكثيرون أنَّ هذا الاتجاه هو تحديث للمقولات العقلية والمنطقية التي نادت بها النهضة الغربية.

لكن هؤلاء لم يعرفوا أو تناسوا أنَّ النظرية الحسية هي نظرية قديمة في الفكر والحضارة الهندية القديمة. وقد أورد أبو القاسم البلخي (319 هـ) في كتابه (مقالات الإسلاميين) بأنَّ: الجهم بن صفوان ناظر أصحاب الفكر الحسي المعروفين (بالسُّمنيَّة) وعجز عن إقناعهم، فبعث إلى زعيم المعتزلة واصل بن عطاء فزوده برأي الإسلام في اكتساب المعرفة، أي التداخل بين العوامل المادية والعوامل غير المادية، وعدم إلغاء أثر الروح في المعرفة الإنسانية. فناظرهم الجهم بن صفوان من جديد وأقنعهم بخطأ منهجهم، حيث أسلموا على يد واصل بن عطاء.

إن الفلسفة المادية الحديثة التي يستند إليها المتغربون ليست معاصرة وهي غير علمية في بعض الجوانب، بل امتداد للفلسفة الإغريقية، التي خلطت

الخرافة بالعقل منذ عهد (ديموقريطس) في القرن الخامس قبل الميلاد، وبلورت اتجاه النزعة المادية الدهرية التي ترى أنَّ المادة هي المصدر الوحيد للمعرفة، وأنَّ الفكر يُعد انعكاساً طبيعيّاً لها، والدين انعكاساً لأوهام الخوف من الظواهر المادية والقوانين الكونية المجهولة؛ وهذا ما ذهب إليه علماء المادة الغربيون في العصر الحديث، حيث خلطوا بين حقائق علمية صحيحة وبين أوهام وخرافات، ولا أدري كيف يحق للبعض أن يسمي ذلك إنجازاً علميّاً؟ !

نظريات (أوكست كونت) تحاول أن تربط بين نظرية المعرفة والواقع المحسوس، كردة فعل عن ممارسات الكنيسة في أوروبا وتجميدها للعقل في إطار قوانين اللاهوت والخرافة.

وهذا المنهج المتأثر بسلوك خاطئ من رجال الدين في أوروبا قد أدى إلى عداء غير مبرر علميّاً للروح والإيمان، مما فسح المجال واسعاً للإلحاد والتنظير للمذاهب الوجودية.

الموت والحياة والعقل والجنون والانبهار والذوق الفني ليست أموراً مادية، ولا تدركها الحواس، وإنما تدل عليها آثارها الخارجية الثابتة بالدليل والتشخيص. ومع أنَّ ذلك ثابت عند المفكرين الغربيين إلا أنهم لا يحاولون إدخالها في تحليلاتهم التي يسمونها علمية.

وقد حاول العلماني العتيد (غاستون باشلار) في كتابه (تكوين العقل العلمي مساهمة في التحليل النفساني للمعرفة الموضوعية) أن يقفز على هذه الحقائق ويدعو إلى الفكر المجرد.

ولكن هل التجريد وغلق العقل عن فهم حقائق الكون غير المادية ستغني نظرية المعرفة؟ أعتقد لا، لأنَّ ذلك سيؤدي إلى مزيد من العداء للإيمان والروح والأخلاق.

كما أنَّ التجريد في الفكر والتحليل لا يمكن اعتباره قانوناً رياضيّاً لا يخطأ، حيث يمكن للفكر المجرد عن الخلفيات الثقافية والاجتماعية والدينية أن يتوصل إلى حقائق علمية؛ ويمكن أيضاً أن يستنتج كثيراً من الخرافات والأوهام الظنية اللاعلمية.

ويمكن القول أخيراً بأنَّ: أعداء الإسلام قد أدركوا قوة الإسلام وصلابته أمام كل التحديات المصيرية، لأنه (أكثر من أي عقيدة دينية أخرى مناظرة، مندمج بعمق أشد كمؤسسة ونظام في الدولة والمجتمع، وهيأ له هذا قدرة احتمال أكبر من حيث هو قوة ثقافية متمايزة عن الغرب، ومنحه منعة في مواجهة إغارات وانتهاكات التغريب) [1].

ولذا فقد اعتبر الإسلام المرشح الأكثر ترجيحاً لمعارضة المصالح الغربية في غالبية أنحاء المعمورة، ويبدو في نظر بعض المراقبين الغربيين أنَّ الصراع المتصور بين المصالح الإسلامية والغربية قد يأخذ طابع المنازعة بين نظامين مختلفين لحضارتين[2].

إنَّ مقاومة المشروع الغربي ـ الداعي إلى نهب البترول وإلغاء الثقافة المحلية للمنطقة ـ عمل يتفق مع القوانين الدولية وكرامة الأمة، ولكن زيادة الهجمة الشرسة على الإسلام ساعد على بروز تيارات دينية متطرفة اندفعت للعمل الإرهابي وقتل الأبرياء من الناس.

وفي إطار الصراع المتصور بين مصالح الشرق والغرب تبرز جهود المتغربين فكريّاً لخدمة المخططات والمصالح الغربية منطلقين من شعارات التقدم والتحديث، في حين أنَّ التقدم والتماس طريق الحضارة يأتيان من إدراك

---

(1) ـ جراهام إي فوللر، وإيان أوليسر ـ الإسلام والغرب بين التعاون والمواجهة ـ المصدر السابق ـ ص 12.

(2) ـ المصدر نفسه ـ ص 13.

العوامل المحلية والانطلاق من الذات، لا من الدعوة للتغرب وجعل المناهج الغربية هي الطريق الوحيد لحل إشكاليات مجتمعاتنا المعاصرة، لأنَّ هذا يؤدي إلى الاستلاب الحضاري وقتل إبداع الداخل من خلال توجيه العقل الجماعي للأمة باتجاه التنظير المستورد.

إنَّ هذا العداء الغربي للإسلام ومساندة تيار العلمانية له في بلادنا شيء خطير، لأنَّ الإشكالية المتعلقة بثقافة النهضة كرّست كثيراً من القضايا الخاطئة في العقل العربي، ومنها العلمانية التي طبقت منذ زمن طويل في بلادنا، فلم نجن منها أي خير، لأنها مشروع مهزوم، بسبب استلابه الثقافي واتجاهه نحو الغرب.

وقد استغلت العلمانية بخبث روح الإحباط والانهزام عند العرب، لتخدع بعض المتعلمين وتقنعهم بخططها، التي زادت من مشاكل المجتمع وأزماته الحادة، إلى أن وصل الحال إلى ما نحن عليه من إذلال واستسلام وضياع للقضايا المركزية، فلم يعد الإنسان العربي كما كان قادراً على الإبداع والانطلاق والتحرك، لأنه ابتعد عن دينه، وارتبط بأنظمة سياسية رجعية دكتاتورية بغيضة، جنّدت العلمانية كوسيلة من وسائلها، لخنق الحريات، وإسكات أي صوت يريد الكرامة للعرب وللمسلمين، وهذا كله ساعد على ظهور التيارات الدينية المتطرفة، الداعية إلى قتل الآخر.

الفصل السابع

موضوع الأقليات الدينية في المجتمع المسلم

(موضوع الأقليات في المجتمع المسلم)

إنَّ سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كانت كلها رحمة وأخلاقاً وعدلاً مع المسلمين وغيرهم، لأنها امتداد من السماء إلى الأرض. وقد ورد عن الإمام أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: (يجيء كل غادر بإمام يوم القيامة مائلاً شدقه حتى يدخل النار)[1].

وعن أبي سعيد الخدري أنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: (ألا إنه ينصب لكل غادر لواء يوم القيامة بقدر غدرته) [2].

وعن عبد الله بن عمر قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: (لكل غادر لواء يوم القيامة) [3].

وقال صلى الله عليه وآله وسلم: (ألا أخبركم بخياركم؟ خياركم الموفون بعهودهم) [4].

وقال صلى الله عليه وآله وسلم أيضاً: (أد الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك)[5].

---

(1) ـ وسائل الحر العاملي ـ المصدر السابق ـ ج 15 ص 70.
(2) ـ محمد ناصر الدين الألباني ـ صحيح سنن ابن ماجه باختصار السند ـ المصدر السابق ـ المجلد الثاني ص 144.
(3) ـ صحيح مسلم ـ المصدر السابق ـ ج 3 ص 1360.
(4) ـ الدكتور وهبة الزحيلي ـ العلاقات الدولية في الإسلام ـ المصدر السابق ـ ص 134.
(5) ـ الدكتور عبد الباقي نعمة ـ القانون الدولي العام ـ ص 116 ـ دار الأضواء بيروت 1990 م.

وعن الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام، أنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال له فيما عهد إليه: (وإياك والغدر بعهد الله والإخفار لذمته، فإنَّ الله جعل عهده وذمته أماناً أمضاه بين العباد برحمته، والصبر على ضيق ترجو انفراجه، خير من غدر تخاف أوزاره وتبعاته وسوء عاقبته)[1].

ولذا فإنَّ رسول الله محمد (ص) بعد أن دخل المدينة المنورة كتب صحيفة لتنظيم العلاقات وفق منهج الإسلام بين المهاجرين والأنصار، كما وادع فيها اليهود وعاهدهم، واقرهم على دينهم وأموالهم، وشرط لهم، واشترط عليهم [2]، وتعتبر صحيفة المدينة المنورة أول دستور متكامل للدولة الإسلامية ففيها تحديد للسكان وحقوقهم، وتحديد للإقليم وسيادته، وتوضيح لطبيعة السلطة السياسية التي يرجع لها عند الاختلاف.

إنَّ الدولة الإسلامية تفرض احترام دستورها المنسجم مع إيمان المجتمع، وهي تكفل في الجانب الآخر لرعاياها مسلمين وغير مسلمين التمتع بكل الحريات الأساسية، وبجميع الحقوق الإنسانية التي تحفظ للمواطن إنسانيته وكرامته، كحقه في الحياة، وحريته في التفكير والاجتماع والتدين والضمير، وحقه في عدم التمييز بسبب الجنس أو اللون أو اللغة، واحترام نظام الأسرة [3].

إنَّ الدولة في حقيقتها ظاهرة اجتماعية وحدث تاريخي تقوم على أسس وعوامل اجتماعية (السكان)، وجغرافية (الإقليم)، وسياسية (الحكومة)، يضاف لها عامل الاقتصاد والتنظيم القانوني والدستوري فتصبح وحدة سياسية وقانونية مستقرة ومستقلة عن الوحدات الأخرى من الدول [4].

ومن خلال هذا الفهم نعرف أنَّ الدستور باعتباره قواعد قانونية مطردة

---

(1) ـ حسين بن محمد تقي النوري الطبرسي ـ مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل ـ المصدر السابق ـ ج 11 ص 47.

(2) ـ السيرة النبوية لابن هشام ـ المصدر السابق ـ ج2 ص106.

(3) ـ الدكتور الشيخ وهبة الزحيلي ـ العلاقات الدولية في الإسلام ـ المصدر السابق ـ ص 124.

(4) ـ الدكتور عبد الباقي نعمة ـ القانون الدولي العام ـ المصدر السابق ـ ص 143.

تحكم وتنظم المجتمع لا بد أن يكتب على أرض الدولة نفسها من قبل مواطني الدولة أنفسهم. وهذا الأمر تثبته طبيعة القانون، فمعنى القانون بصورة عامة هو كل قاعدة مطردة تفيد الاستمرار في تطبيق حكم معين وفقاً لنظام معين.

وهكذا فإنَّ القاعدة القانونية لا يمكن أن يثبت لها الاستمرارية إلا إذا كانت تعبر عن منهجية تتوافق مع إيمان السكان الأصليين، وسلوكهم، وأخلاقهم، بحيث تكون معبرة عنهم بصورة واضحة.

وهذه الحقيقة عبر عنها الإسلام خير تعبير، حيث جعل الدستور معبراً عن صميم المجتمع الذي آمن بالله سبحانه وتعالى، ولذا وردت الشريعة الإسلامية لتنظم علاقات المسلمين بعضهم ببعض، وتنظم علاقاتهم مع غيرهم بصورة تتسم بالعدل والرحمة.

ومن الملاحظ أنَّ الشريعة الإسلامية قد وردت بشكل أصول كلية وأحكام عامة تطبق على مصاديق متعددة باختلاف الزمان والمكان، وفيها منطقة واسعة تسمى (منطقة الفراغ التشريعي) التي تخلو من نص شرعي صريح، حيث يجتهد الفقهاء في كل الوقائع الجديدة لاستيعاب تطور العصر وتقدمه، والإجابة على كل المسائل المستجدة حول الأقليات غير الإسلامية في المجتمع الإسلامي، وفق منهج العدل والرحمة والتسامح الذي جاء به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

ويمكن لنا في ضوء ذلك أن نتلمس حركة الحكم الشرعي بين العناوين الأولية والثانوية، لأنَّ الحكم بالعنوان الأولي هو: (الحكم المجعول للشيء أولاً وبالذات، أي بلالحاظ ما يطرأ عليه من العوارض الأخر، كأكثر الأحكام الواقعية تكليفية ووضعية) [1]. أما الحكم بالعنوان الثانوي فهو: (ما يجعل للشيء من الأحكام بلحاظ ما يطرأ عليه من عناوين خاصة تقتضي تغيير حكمه الأولي) [2].

(1) ـ الأصول العامة للفقه المقارن ـ السيد محمد تقي الحكيم ـ ص 73 الطبعة الثانية مؤسسة آل البيت 1979 م.

(2) ـ المصدر نفسه ـ ص 73 وما بعدها.

ولهذا فإنَّ منطقة الفراغ في الشريعة الإسلامية تكون مرنة تستوعب كل ما يستجد من أمور، وتتحكم بكل ما يطرأ من تطور في الحياة، ولكنها مع ذلك منطقة منضبطة غير سائبة، بمعنى أنها ترتبط بالمبادئ والقواعد الإسلامية العامة الثابتة، وتستند إليها في الحكم والفتوى، وفي تنظيم الدستور وفقاً للمصلحة العامة للشعب وحقوقه.

وهكذا فإنَّ الدولة الإسلامية قد عرفت قواعد قانونية دستورية طبقت في المجتمع، وهذه القواعد كانت منسجمة مع المبادئ الإسلامية العامة وغير متناقضة معها، لأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، إنما الطاعة في المعروف[1].

ومن الملاحظ أنَّ مفهوم الدولة قانوناً هو: مجموعة من الأفراد يقيمون بصفة دائمة في بقعة من الأرض، ويخضعون لتنظيم سياسي يسيطر عليه هيئة حاكمة ذات سيادة[2].

والجدير ذكره أنَّ هذه العوامل والأسس للدولة نجدها في صحيفة المدينة المنورة التي كتبها رسول الله (ص)، وقد ذكر رواة السيّر أنَّ النبي (ص) أقر بسنته قواعد إسلامية بين المسلمين، وبينهم وبين غيرهم، خصوصاً وأنه (ص) وضع في السنة الأولى من هجرته إلى المدينة المنورة صحيفة (عبر فيها عن الوضع الحقوقي، والعلاقات التنظيمية والإدارية والسياسية للمسلمين ـ بما هم أمة ـ مع بعضهم بعضاً، ومع اليهود)[3].

فالحقيقة المجتمعية السياسية الجديدة (في النظام الدولي الذي كان سائداً آنذاك، وهي الأمة المسلمة قد وجدت التعبير القانوني الدستوري عنها في

---

(1) ـ نقل مسلم في صحيحه طبعة استانبول المكتبة الإسلامية تحقيق محمد فؤاد عبد الشافي ج 3 ص 1469 كتاب الإمارة، حديث رقم 1840 عن عليّ: أن رسول الله(ص) قال: (لا طاعة في معصية الله، إنما الطاعة في المعروف).

(2) ـ الدكتور علي صادق أبو هيف ـ القانون الدولي العام ـ المصدر السابق ـ ص 103. وراجع (القانون الدولي العام في وقت السلم) للدكتور حامد سلطان ص 256 طبعة القاهرة 1978 م.

(3) -الشيخ محمد مهدي شمس الدين ـ نظام الحكم والإدارة في الإسلام ـ المصدر السابق ـ ص 531 الطبعة الثالثة دار الثقافة، إيران 1992 م.

الصحيفة، التي رسمت الإطار العام للحكم والإدارة، في مرحلة التأسيس في المفاهيم والمقولات)[1].

وقد أورد ابن هشام في سيرته النبوية حول ذلك: بأنَّ النبي (ص) كتب كتاباً بين المهاجرين والأنصار، وادع فيه اليهود وعاهدهم، وأقرهم على دينهم وأموالهم، وشرط لهم، واشترط عليهم.

وجاء في مقدمة الصحيفة: (بسم الله الرحمن الرحيم: هذا كتاب من محمد النبي صلى الله عليه وآله وسلم، بين المؤمنين والمسلمين من قريش ويثرب، ومن تبعهم)[2]. وفي فقرة أخرى من الصحيفة أوجب الرسول الكريم (ص) الرجوع إلى الله عز وجل، وإلى رسوله عند الاختلاف[3].

وأشارت الصحيفة أيضاً إلى أنَّ: (اليهود ينفقون مع المؤمنين ماداموا محاربين، وإنَّ يهود بني عوف أمة مع المؤمنين، لليهود دينهم، وللمسلمين دينهم، مواليهم وأنفسهم، إلا من ظلم وأثم، فإنه لا يوتغ (يهلك) إلا نفسه وأهل بيته)[4].

ويمكن أن نلاحظ في هذه الصحيفة كثيراً من القواعد القانونية المتعلقة بالديات وفكاك الأسير[5]، لهذا تعتبر صحيفة المدينة المنورة من أهم الوثائق السياسية والقانونية، لأنها تتعلق بالقيمة الدستورية للدولة الجديدة، لتنظيم علاقات المسلمين بعضهم ببعض، وعلاقاتهم مع غيرهم[6].

---

(1) ـ المصدر نفسه ـ ص 531

(2) ـ سيرة ابن هشام ـ المصدر السابق ـ ج 2 ص 106.

(3) ـ المصدر نفسه ـ ج 2 ص 107.

(4) ـ المصدر نفسه ـ ج 2 ص 107.

(5) ـ الدكتور محمد حميد الله ـ (الوثائق السياسية في العهد النبوي) ـ المصدر السابق ـ وثيقة رقم واحد، ص 41 ـ 47 دار الإرشاد الطبعة الثالثة بيروت 1969 م. وراجع (أصول نظام الحكم في الإسلام) للدكتور فؤاد عبد المنعم ـ ص 92 ـ 97، الإسكندرية مركز الإسكندرية للكتاب. و (القيم السياسية في الإسلام) للدكتور إسماعيل عبد الفتاح ـ ص 92، الدار الثقافية للنشر، القاهرة 2001م.

(6) ـ الشيخ جعفر السبحاني ـ المصدر السابق ـ ج 2 ص 22 وما بعدها. وراجع (فقه السيرة) المصدر السابق للدكتور رمضان البوطي ـ ص 203 الطبعة الثامنة دار الفكر 1980 م.

وقد أطلق الفقهاء على مفهوم الدولة مصطلح (دار الإسلام)، وهي الدار التي تسود فيها أحكام الإسلام وشعائره وتطبق فيها القواعد القانونية الدستورية الإسلامية ويأمن فيها المسلمون بمنعة[1].

وهكذا فإننا سنتناول بالتفصيل مفهوم الشعب (السكان)، ومفهوم الإقليم، ومفهوم السيادة والحكومة والسلطات التشريعية الدستورية في الدولة الإسلامية.

أولاً: الشعب أو السكان:

ويعبر عنهم في المصطلح الإسلامي بالأمة، والإسلام في هذا الشأن يختلف عن القانون الدولي العام في عدم تفرقته بين الناس المقيمين على إقليمه إلا على أساس التقوى، ولذا لا يوجد أي تمييز آخر بين المواطنين الأصليين والمهاجرين (الأجانب) في الدولة الإسلامية.

وقد عاش المهاجرون والأنصار في دولة الرسول (ص) كشعب واحد وأمة واحدة مصداقاً لقوله تعالى: (وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون)[2]. ففي هذا الجو من الأخوة الإنسانية تم ترشيد العلاقات القانونية والدستورية والاجتماعية حيث قال النبي الكريم (ص): (كلكم لآدم وآدم من تراب)[3].

إنَّ مواطني دولة الإسـلام يمكن أن يكونوا غير مسلمين إذا تعهدوا بالخضوع لقوانين الدولة الإسلامية والتزموا بها، وصحيفة المدينة المنورة التي وضعها رسول الله (ص) خير دليل على ما نقول، فهي تفيد بأنَّ (المواطنة لا تساوق الانتماء الديني دائماً، بل يمكن أن تفترق عنه، حين يكون المجتمع السياسي مكوناً من فئات ذات انتماء ديني متنوع. فقد تتساوى المواطنة مع الانتماء الديني حين يكون المجتمع السياسي كله ذا انتماء ديني واحد، فيتحد

(1) ـ الدكتور وهبة الزحيلي ـ المصدر السابق ـ ص 104 وما بعدها.
(2) ـ سورة المؤمنون الآية 52.
(3) ـ الشيخ الدكتور محمد أبو زهرة ـ العلاقات الدولية في الإسلام ـ ص 19 ـ 46، القاهرة 1964م.

في الخارج المعاش، مفهوم الأمة مع مفهوم الوطن، والدولة، و(المواطنة). وقد لا تتحد هذه المفاهيم في مصداق واحد، فتكون (أمتان في الانتماء الديني) في وطن واحد، ومجتمع سياسي واحد، ودولة واحدة)[1].

وقد جاء في صحيفة المدينة المنورة أنَّ المسلمين: (أمة واحدة من دون الناس، المهاجرون من قريش على ربعتهم يتعاقلون بينهم، وهم يفدون عانيهم[2] بالمعروف والقسط بين المؤمنين؛ وبنو عوف على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم[3] الأولى، كل طائفة تفدى عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين: وبنو ساعدة على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة منهم تفدى عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين؛ وبنو الحارث على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة تفدى عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين، وبنو جشم على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة منهم تفدى عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين؛ وبنو النجار عليربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة منهم تفدى عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين؛ وبنو عمرو بن عوف على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة تفدى عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين؛ وبنو النبيت على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة تفدى عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين؛ وبنو الأوس على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة منهم تفدى عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين؛ وإن المؤمنين لايتركون مفرحاً بينهم أن يعطوه بالمعروف في فداء أو عقل)[4].

لقد عبّرت الصحيفة عن المسلمين في المدينة المنورة بأنهم أمة واحدة،

---

(1) ـ الشيخ شمس الدين ـ المصدر السابق ـ ص 535 وما بعدها.

(2) ـ عانيهم أي أسيرهم.

(3) ـ المعاقل أي الديات.

(4) ـ سيرة ابن هشام ـ المصدر السابق ـ ج2 ص 106. والشيخ جعفر السبحاني ـ المصدر السابق، ج2 ص 22. و الدكتور محمد حميد الله ـ المصدر السابق ـ ص 41 وما بعدها.

لأن الأمة الإسلامية (تقوم على اعتبار الانتماء الديني وحده)[1]. ولكن الصحيفة نفسها تنص أيضاً بأن: (يهود بني عوف أمة مع المؤمنين، لليهود دينهم، وللمسلمين دينهم، مواليهم وأنفسهم، إلا من ظلم وأثم، فإنه لا يوتغ (يهلك) إلا نفسه، وأهل بيته، وإنَّ ليهود بني النجار مثل ما ليهود بني عوف؛ وإنَّ ليهود بني الحارث مثل ما ليهود بني عوف؛ وإنَّ ليهود بني ساعدة مثل ما ليهود بني عوف؛ وإنَّ ليهود بني جشم مثل ما ليهود بني عوف؛ وإنَّ ليهود بني الأوس مثل ما ليهود بني عوف؛ وإنَّ ليهود بني ثعلبة مثل ما ليهود بني عوف؛ إلا من ظلم وأثم، فإنه لا يوتغ إلا نفسه وأهل بيته؛ وإنَّ جفنة بطن من ثعلبة كأنفسهم؛ وإنَّ لبني الشطيبة مثل ما ليهود بني عوف، وإنَّ البر دون الإثم؛ وإنَّ موالي ثعلبة كأنفسهم؛ وإنَّ بطانة يهود كأنفسهم؛ وإنه لا يخرج منهم أحد إلا بإذن محمد صلى الله عليه وسلم؛ وإنه لا ينحجز على ثار جرح؛ وإنه من فتك فبنفسه فتك، وأهل بيته، إلا من ظلم؛ وإنَّ الله على أبر هذا[2]وإنَّ على اليهود نفقتهم وعلى المسلمين نفقتهم؛ وإن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة؛ وإنَّ بينهم النصح والنصيحة، والبر دون الإثم؛ وإنه لم يأثم امرؤ بحليفه؛ وإنَّ النصر للمظلوم؛ وإنَّ اليهود ينفقون مع المؤمنين ماداموا محاربين)[3].

وهكذا عبّرت الصحيفة عن اليهود بأنهم أمة مع المؤمنين، وذلك يعني أنَّ مصطلح الأمة هنا يختلف عن السابق، فهو يرمي إلى غير التوحد في الانتماء الديني، ولذا صرحت الصحيفة أنَّ لليهود دينهم، وللمسلمين دينهم، (فيتعين أن يكون المراد بالأمة التوحد في الانتماء إلى المشروع السياسي، والمجتمع السياسي، والمكان السياسي: (الدولة والأرض) . وينشأ هذا الانتماء من الالتزام

(1) ـ الشيخ شمس الدين ـ المصدر السابق ـ ص 536.
(2) ـ أي على الرضا به.
(3) ـ سيرة ابن هشام ـ المصدر السابق ـ ج2 ص 107 وما بعدها. والشيخ السبحاني ـ المصدر السابق ـ ج2 ص 24. والدكتور محمد حميد الله ـ المصدر السابق ـ ص -44 46.

بالمشروع السياسي للمجتمع، وتحمل الواجبات والمسؤوليات التي يفرضها. فبذلك يتحقق الانتماء، وينشأ منه التلبس بمفهوم (المواطنة)، ـ وهو في المصطلح الإسلامي: الولاية، بمعنى المعاضدة، والتناصر ـ وحقوق المواطن)[1].

وقد حرص رسول الله (ص) أيضاً في الصحيفة على إبقاء التجمعات القبلية والعشائرية واعتبرها سبيلاً للتعاون الاجتماعي، لكنه لم يعطها أية امتيازات سياسية وإدارية مميزة، وبذلك فإنها في المجال السياسي والحقوقي والواجبات العامة لا تسبغ على المنتمي إليها أي امتياز، كما لا يعفي الانتماء للعشيرة من المسؤولية القانونية بسبب ما يُرتكب من جرائم[2].

من وحي ما أسلفنا يمكن القول إنَّ صحيفة المدينة المنورة تعد أهم وثيقة دستورية سياسية تاريخية، بينت أنَّ الإسلام يحرص على مبدأ حرية الفكر والعقيدة، ومبدأ الرفاه الاجتماعي العام، وضرورة التعاون في الأمور العامة[3].

ولهذا فإنَّ الانتماء إلى الأمة الإسلامية يعني الانتماء الديني الملتزم بالمبادئ القرآنية العقائدية، ولا يقبل إلا من المسلم. أما الانتماء إلى دولة الإسلام، والمجتمع السياسي الإسلامي فهو (انتماء ولائي أو رعوي) يقبل من المسلم وغير المسلم. وعليه نرى التنوع في الانتماء في إطار الدولة الإسلامية، حيث يتكون الشعب من المسلمين، ومن أهل الذمة، والمعاهدين، والمستأمنين[4].

وإذا كان المسلمون وغيرهم من اليهود والنصارى متساوين من حيث المواطنة في دار الإسلام، فإن ذلك لا يمنع من تمييز كل طائفة عن الأخرى في دولة الإسلام من حيث الوضع الشرعي الذي تخضع له، ولذا فإنَّ السكان

(1) ـ الشيخ شمس الدين ـ المصدر السابق ـ ص 536.
(2) ـ المصدر نفسه ـ ص 532.
(3) ـ الشيخ السبحاني ـ المصدر السابق ـ ج2 ص 26.
(4) ـ الدكتور إحسان الهندي ـ أحكام الحرب والسلام في دولة الإسلام -المصدر السابق ـ ص 11، دار النمير دمشق، 1993 م.

حسب المفهوم الإسلامي يتكونون كما لاحظنا من المسلمين مهما اختلفت أصولهم العرقية وألسنتهم وجنسهم ولونهم ومنزلتهم الاجتماعية، وسواء أكانوا مسلمين بالولادة (وهو ما يقابل الجنسية الأصلية في القوانين الوضعية) أم مسلمين بالإرادة وذلك باعتناق الدين الإسلامي (وهذا ما يقابل التجنس في هذه الأيام) [1]، ويضاف إليهم غير المسلمين من السكان الأصليين، أو من الأجانب الذين يقبلون رعوية دولة الإسلام بعقد الذمة كما هو الحال بالنسبة للمعاهدين الذين يختارون الإقامة الدائمة في دار الإسلام[2].

والنبي الكريم (ص) في سيرته قد أشاع العدالة بين الناس جميعاً مسلمين وغير مسلمين، فقد ورد عنه (ص) أنه قال: (من آذى ذمتي فقد آذاني) [3]. وورد عن أنس أنَّ الرسول (ص) قال: (من آذى ذميّاً فأنا خصمه يوم القيامة)[4]. وعن عبد الله بن عمرو؛ قال: قال رسول الله (ص) : (من قتل معاهداً، لم يرح رائحة الجنة وإن ريحها ليوجد من مسيرة أربعين عاماً) [5]. وورد أيضاً عن النبي (ص) بأنه قال: (من ظلم معاهداً، أو انتقصه حقاً أو كلفه فوق طاقته، أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفس منه، فأنا حجيجه يوم القيامة) [6]. وجاء في عهد النبي (ص) لأهل نجران أنه: (لا يؤخذ منهم رجل بظلم آخر) [7].

وأخرج ابن عساكر عن عبد الله بن أبي حدرد الأسلمي أنه كان ليهودي عليه

---

(1) ـ المصدر نفسه ـ ص 11 وما بعدها.

(2) ـ المصدر نفسه ـ ص 13.

(3) ـ من لا يحضره الفقيه ـ أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي ـ المصدر السابق ـ صححه وعلق عليه علي أكبر غفاري ـ ج 4 ص 124، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية، الطبعة الثانية قم 1363 هـ.

(4) ـ الدكتور وهبة الزحيلي ـ المصدر السابق ـ ص 132.

(5) ـ محمد ناصر الألباني ـ صحيح سنن ابن ماجة ـ المصدر السابق ـ المجلد الثاني ص 106، الطبعة الثالثة مكتب التربية العربي لدول الخليج الرياض 1988 م.

(6) ـ سنن البيهقي ـ المصدر السابق ـ ج 5 ص 205، دار الفكر بدون تاريخ ومكان الطبع.

(7) ـ أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي ـ الخراج ـ المصدر السابق ـ ص 73، الطبعة السادسة، القاهرة 1397 هـ.

أربعة دراهم فاستعدى عليه. فقال: يا محمد إنَّ لي على هذا أربعة دراهم وقد غلبني عليها. قال: أعطه حقه. قال: والذي بعثك بالحق ما أقدر عليها. قال: أعطه حقه. قال: والذي نفسي بيده ما أقدر عليها، وقد أخبرته أنك تبعثنا إلى خيبر فأرجو أن تغنمنا شيئاً فأرجع فأقضيه. قال: أعطه حقه. وكان رسول الله (ص) إذا قال ثلاثاً لم يراجع[1].

وروي عن عيسى بن عبد الله الهاشمي عن أبيه عن جده قال: (أتت عليّاً امرأتان تسألانه عربية ومولاة لها. فأمر لكل واحدة منهما بكر من طعام، وأربعين درهماً، أربعين درهماً. فأخذت المولاة الذي أعطيت وذهبت. وقالت العربية: يا أمير المؤمنين تعطيني مثل الذي أعطيت هذه وأنا عربية وهي مولاة؟ قال لها عليّ: إني نظرت في كتاب الله عز وجل فلم أر فيه فضلاً لولد إسماعيل على ولد إسحاق عليهما الصلاة والسلام) [2].

وقد ورد أنَّ أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب (ع) (كان ماراً بالسوق فإذا هو بنصراني يبيع أدرعاً فعرف عليّ الدرع فقال: هذه درعي، بيني وبينك قاضي المسلمين. وكان قاضي المسلمين شريحاً؛ كان عليّ استقضاه. فقال شريح: ما تقول يا نصراني؟ فقال النصراني: ما أكذب أمير المؤمنين الدرع درعي. فقال شريح: ما أرى أن تخرج من يده فهل من بينة؟ فقال عليّ: صدق شريح. فقال النصراني: أما أنا فأشهد أنَّ هذه أحكام الأنبياء، وأمير المؤمنين يجيء إلى قاضيه وقاضيه يقضي عليه، هي والله يا أمير المؤمنين درعك. اتبعتك وقد زالت عن جملك الأورق فأخذتها. فإني أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله. فقال عليّ: أما إذ أسلمت فهي لك)[3]، ولم يزل معه حتى قتل، وقيل شهد معه قتال الخوارج[4].

---

(1) ـ محمد يوسف الكاندهلوي ـ حياة الصحابة ـ ج 2 ص 69، دار الكتب العلمية بيروت.
(2) ـ المصدر نفسه ـ ج 2 ص 81 وما بعدها.
(3) ـ المصدر نفسه ـ ج 1 ص 185.
(4) ـ علي بن أبي الكرم محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني المعروف بابن الأثير ـ الكامل في التاريخ ـ المصدر السابق ـ ج 3 ص265.

وهكذا كان الناس جميعاً مسلمين وغير مسلمين يعيشون في ظل الإسلام بأمن وسلام وطمأنينة في المال والجسد والأرض والعرض، حيث (يثاب المحسن بإحسانه، والمسيء على إساءته، وينتصف للمظلوم من الظالم ولا يبعض في إقامة القانون ولا يستثني)[1]، لأنَّ العدل بمعناه الواسع يشمل القضاء وأحكام القضاة والمساواة أمام القانون وغيرها من أوجه العدل بين الناس، وتحقيق مصالحهم برفع (الضرر ودفع الحرج)[2].

وفي هذا الجو الإنساني المفعم بالعدالة الاجتماعية أوجب الإسلام احترام حقوق الناس جميعاً مسلمين وغير مسلمين، وبضمنها حقهم في رفع الدعوى حتى على السلطة الحاكمة[3].

إنَّ الإسلام أقام (العلاقة بين أبنائه المسلمين، وبين مواطنيهم من غير المسلمين على أسس وطيدة من التسامح، والعدالة، والبر، والرحمة، وهي أسس لم تعرفها البشرية قبل الإسلام)[4].

ومن هذا المنطلق يساوي الإسلام بين الناس جميعاً، سواء أكانوا مواطنين أم مستوطنين أجانب حيث يعدل بينهم في المعاملات ومعظم الحقوق والواجبات[5]. وقد رتب الفقه الإسلامي للمستأمنين حقوقاً كثيرة، كحق التجارة، وحق العقيدة، وحق التنقل، على خلاف ما كان متبعاً قديماً وحديثاً في البلاد التي لا تأخذ بالنظام الإسلامي، ولا يجوز إبعادهم عن أرض الدولة إلا في حالة الخطر

---

(1) ـ السيد محمد حسين الطباطبائي ـ الميزان في تفسير القرآن ـ المصدر السابق ـ المجلد الثاني عشر ص331.

(2) ـ الدكتور إسماعيل عبد الفتاح ـ القيم السياسية في الإسلام ـ المصدر السابق ـ ص 70 وما بعدها.

(3) ـ الدكتور محمد نعيم ياسين ـ نظرية الدعوى بين الشريعة الإسلامية وقانون المرافعات المدنية والتجارية ـ ج2 ص 9، رسالة دكتوراه منشورة من قبل وزارة الأوقاف الأردنية.

(4) ـ غير المسلمين في المجتمع الإسلامي ـ الشيخ يوسف القرضاوي ـ ص 5، الطبعة الرابعة مؤسسة الرسالة 1985 م.

(5) ـ الدكتور سعيد محمد أحمد باناجة ـ المبادئ الأساسية للعلاقات الدولية والدبلوماسية بين التشريع الإسلامي والقانون الدولي العام ـ المصدر السابق ـ ص 22، مؤسسة الرسالة بيروت 1985 م.

على أمن الدولة وسلامتها، أو الإخلال بالواجبات التي عليهم، وضَمِن الإسلام للمستأمنين أيضاً حفظ أموالهم وأنفسهم من أي اعتداء، ومنحهم حق ممارسة نشاطهم ضمن ما أخذ عليهم من شروط في عقد الأمان[1].

ثانياً: الإقليم:

ويعبر عنه بلغة الفقهاء المسلمين بأرض دار الإسلام، وهو نفس الوصف القانوني في القواعد القانونية الوضعية، التي تجعل الإقليم عنصراً مهماً من عناصر الدولة، حيث لا يمكن أن تتمتع بهذا الوصف القبائل الرحل التي تنتقل من مكان لآخر، كما لا يعتبر في مرتبة الدول الجماعات القومية التي ليس لها إقليم خاص بها تستقر عليه.

ولا يشترط في الإقليم وفق القانون الوضعي أن يكون متصل الأجزاء، فقد يكون غير متصل مع بعضه كما هو الحال بالنسبة لبريطانيا واليابان، ويمكن أن يكون على قارات مختلفة كما هو الحال في الاتحاد السوفيتي السابق وتركيا، حيث يقع إقليم كل منهما في أوروبا وآسيا معاً[2].

وتوجد أقاليم دول مؤلفة من جزر متعددة كالفلبين وأندنوسيا، وبعضها يتألف من جزأين كما في الجمهورية العربية المتحدة المؤلفة من إقليمي سوريا ومصر قبل انفصالهما عام 1961م[3].

وهكذا فإنَّ أية جماعة مهما كان تعدادها، ومهما كان درجة تنظيمها لا يمكن أن تصبح دولة إذا لم يكن لها إقليم بحدود معترف بها دوليّاً، وبشرط أن لا يكون متنازع عليه من الآخرين[4]، وهي بهذا الوصف القانوني تنفرد به، وتتولى إدارته وحكمه[5].

---

(1) ـ المصدر نفسه ـ ص 22 وما بعدها.

(2) ـ الدكتور علي صادق أبو هيف ـ المصدر السابق ـ ص 115.

(3) ـ الدكتور عبد الباقي نعمة ـ المصدر السابق ـ ص 148.

(4) ـ الدكتور سعيد باناجة ـ المصدر السابق ـ ص 23.

(5) ـ المصدر نفسه ـ ص 147.

ولذا فإنَّ الإقليم هو: (الحيز الجغرافي الذي يستقر عليه السكان بشكل مشترك وتمارس عليه الدولة سلطانها وسيادتها)[1].

وقد عرفه الفقيه الفرنسي بوردو بأنه: (المنطقة الجغرافية التي تملك الدولة وحدها دون غيرها أن تمارس فيها سيادتها على الأفراد، أي أنه المجال الذي يتحدد فيه سلطان الدولة)[2].

ويقرر القانون الدولي العام للدولة اختصاصات على إقليمها تكاد تكون مطلقة، تأيدت في حكم المحكمة الدائمة للعدل الدولية في قضية لوتس الصادر سنة 1927 م، بخصوص النزاع بين فرنسا وتركيا، إذ جاء فيه: (من المبادئ الأساسية المقررة في القانون الدولي العام عدم جواز مشاركة دولة ما دولة أخرى في اختصاصاتها على إقليمها إلا بمقتضى قاعدة مرخصة) [3].

وفي حكم آخر صدر عن المحكمة ذاتها في نيسان 1949 في النزاع بين ألبانيا وبريطانيا بخصوص مضيق كورفو وقد جاء فيه: (إنَّ احترام السيادة الإقليمية بين الدول المستقلة يعتبر أساساً جوهريّاً من أسس العلاقات الدولية)[4].

إنَّ الإقليم كما قلنا سابقاً يعتبر عنصراً مهماً لقيام الدول، وهذه الحقيقة لم يدركها فقهاء السياسة والقانون الدولي العام إلا بعد الثورة الفرنسية، في حين أنَّ فقهاء المسلمين اكتشفوا ذلك ومازجوا بين الدولة والإقليم في مفهوم دار الإسلام زمن دولة الرسول (ص)[5].

ومن الملاحظ أنَّ الفقيه الفرنسي دوجي لا يزال يعتبر الإقليم غير ضروري لنشوء الدولة، لأنَّ الدولة برأيه تجمعٍ لحاكمين ومحكومين، دون النظر لطبيعة الإقليم الذي يعيشون عليه.

---

(1) ـ الدكتور إحسان الهندي ـ المصدر السابق ـ ص 25.
(2) ـ بوردو ـ الوجيز في العلوم السياسية ـ طبعة عام 1949 م ص16.
(3) ـ الدكتور عبد الباقي نعمة ـ المصدر السابق ـ ص 148.
(4) ـ المصدر نفسه ـ ص 148.
(5) ـ الدكتور إحسان الهندي ـ المصدر السابق ـ ص 25.

وأرى أنَّ الفقيه الفرنسي دوجي لم يكن موفقاً في ما ذهب إليه لأنه قد تأثر بالفقه القديم الذي لم يعر للإقليم أهمية، كما أنه قد خالف الرأي القانوني السائد بضرورة وجود الإقليم لكي تقوم الدول، وهو بهذا يعارض أكثر الفقهاء البارزين أمثال الفقيه الألماني لاباند، الذي يذهب إلى نفس منطلقات الفقهاء المسلمين القدماء من أنَّ الدولة وإقليمها يتلابسان معاً[1].

وقد ورد في صحيفة المدينة المنورة تحديد لإقليم دولة الإسلام حيث أكدت على أنَّ: (يثرب حرام جوفها لأهل هذه الصحيفة)[2].

إنَّ مثل هذه النصوص تدل على وجود أرض محددة تقيم عليها دولة الإسلام وتطبق أحكامها، ولكن هذه الحدود ليست نهائية[3]، ويمتد إقليم دولة الإسلام إلى كل المناطق التي تطبق الشريعة الإسلامية، وتسود فيها أحكام الشريعة على المسلمين، وتكون السلطة والمنعة فيها للمسلمين[4]، ويأمن فيها المسلمون وغيرهم من الذميين والمعاهدين والمستأمنين على حياتهم وأموالهم وأعراضهم[5].

ومن الطبيعي أنَّ هذه العلاقة بين المسلمين وغيرهم كانت تتجسد فوق رقعة من الأرض سماها الفقهاء دار الإسلام، التي ظهرت معالمها عند هجرة الرسول (ص) إلى المدينة المنورة، ثم اتسعت حدودها إثر الفتوحات الإسلامية، ودخول الناس إلى الإسلام طواعية.

ويروى عن رسول الله (ص) أنه أرسل بعض الصحابة ليضعوا أعلاماً على حدود حرم المدينة المنورة: بين لابتيها شرقاً وغرباً، وبين جبل ثور في الشمال وجبل عير في الجنوب، ووادي العقيق داخل الحرم[6].

---

(1) ـ المصدر نفسه ـ ص 25.
(2) ـ سيرة ابن هشام ـ المصدر السابق ـ ج 2 ص 108.
(3) ـ الشيخ محمد مهدي شمس الدين ـ المصدر السابق ـ ص 538.
(4) ـ الدكتور باناجة ـ المصدر السابق ـ ص 17.
(5) ـ الدكتور عباس شومان ـ المصدر السابق ـ ص 13.
(6) ـ الشيخ شمس الدين ـ المصدر السابق ـ ص 538.

وذُكر عن كعب بن مالك أنه قال: (بعثني رسول الله (ص) أعَلِم على أشراف مخيض، وعلى الحفي وعلى ذي العشيرة وعلى تيم) . وهي جبال المدينة[1].

وقد أطلق الفقه الإسلامي على الإقليم مصطلح دار الإسلام تمييزاً له عن الأقاليم الأخرى كدار الحرب، ودار العهد والأمان. علماً أنَّ القرآن الكريم قد أشار إلى ديار المسلمين في الآية المباركة: (لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم)[2].

ويذهب الدكتور إحسان الهندي إلى أنَّ المسلمين قد أدركوا أهمية الأرض الإسلامية حينما مزجوا بين الإقليم والدولة في مفهوم دار الإسلام[3]، بمعنى أنَّ دار الإسلام تتجسد فيها سلطة الإسلام على إقليم الإسلام.

ولكن الشيخ شمس الدين لديه بعض الإشكاليات الموضوعية على ذلك، لأنَّ حدود دولة الرسول (ص) في المدينة المنورة لم تكن نهائية، حيث توسعت (بانضمام مسلمين آخرين يسكنون في أرض أخرى إلى المجتمع السياسي، والكيان السياسي للدولة الإسلامية. وهذا يعني أنَّ دار الإسلام، في مقابل، دار العهد، ودار الكفر، لا تساوي ـ مفهوماً، وصدقاً خارجيّاً ـ دولة الإسلام. بل يمكن أن تتصادقا كما حدث زمن النبي (ص)، وما بعده، حين كانت الدولة الإسلامية واحدة، ويمكن أن تختلفا بأن تكون دولة إسلامية في جزء من دار الإسلام، وتكون في أجزاء أخرى من دار الإسلام دولة أو دول إسلامية، أو دول غير إسلامية (بمعنى أنَّ صيغة نظام الحكم ليست إسلامية)، أو مجتمعات إسلامية من دون دول (إذا أمكن وقوع ذلك) . إنَّ دار الإسلام تتساوى مع أمة الإسلام فقط)[4].

---

(1) ـ الدكتور محمد حميد الله ـ المصدر السابق ـ ص 47 وما بعدها.
(2) ـ سورة الممتحنة الآية الثامنة.
(3) ـ الدكتور إحسان الهندي ـ المصدر السابق ـ ص 36.
(4) ـ الشيخ شمس الدين ـ المصدر السابق ـ ص 539.

وأرى أنَّ هناك توافقاً بين الرأيين في بعض الجوانب، بسبب قبول فكرة أنَّ دار الإسلام يمكن أن تمتزج مع مفهوم الدولة زمن رسول الله (ص)، الذي كان يمثل القيادة الشرعية للدولة الإسلامية الواحدة على أرض إسلامية واحدة.

والحالة تتغير فيما لو كانت هناك أكثر من دولة إسلامية في دار الإسلام، أو أنَّ جزء من أرض الإسلام قد احتل، كما أنَّ الحالة الواقعية الراهنة للبلاد الإسلامية وانقسامها إلى دول عديدة، جعلت الفقهاء يفرقون بين الأصل العام المتضمن وحدة المسلمين السياسية والإدارية والجغرافية وبين الواقع المعاش، وقد ذكر الماوردي أنه: (إذا عقدت الإمامة لإمامين في بلدين لم تنعقد إمامتهما، لأنه لا يجوز أن يكون للأمة إمامان في وقت واحد، وإن شذ قوم فجوزوه)[1].

ولذا فإنَّ الماوردي وأبا يعلى الفراء قد قبلا فكرة فصل مفهوم السلطة عن مفهوم السيادة و(قبول عدد من السلاطين إلى جانب خليفة واحد على أساس أن الخليفة يمثل السيادة الشرعية. والسلطان يمثل السلطة الفعلية)[2].

وتقسيم البلاد الإسلامية إلى دول في العصور الحديثة لا يمنع من اعتبارها كلها داراً واحدة، ولو اختلف حكامها وصارت دولاً شتى، لأنَّ هذه التفرقة لا تمنع نفوذ حكم الإسلام فيها جميعاً [3]. وعليه فإنَّ نصرة المسلمين بعضهم لبعض واجبة شرعاً، (مهما اختلفت ديارهم وبلادهم مادام ذلك ممكناً. فقد اتفق العلماء والأئمة على أنَّ المسلمين إذا قدروا على استنقاذ المستضعفين أو المأسورين أو المظلومين من إخوانهم المسلمين، في أي جهة من جهات الأرض، ثم لم يفعلوا ذلك، فقد باءوا بإثم كبير) [4].

---

(1) ـ راجع أحكام الماوردي ـ المصدر السابق ـ ص 8.
(2) ـ الدكتور إحسان الهندي ـ المصدر السابق ـ ص 38.
(3) ـ الدكتور عباس شومان ـ المصدر السابق ـ ص 17 وما بعدها.
(4) ـ الشيخ رمضان البوطي ـ المصدر السابق ـ ص 176.

من أجل ذلك كله فإننا نميل إلى رأي الشيخ شمس الدين الذي يربط دار الإسلام بالأمة الإسلامية وحدها، وإن تطابق مفهوم دار الإسلام مع مفهوم الدولة في بعض الفترات التاريخية، لأنه لو احتل جزء من أرض المسلمين لا يمكن أن نقول أنه خرج من دار الإسلام، ولذا فإنَّ فلسطين قد بقيت أرض إسلامية وهي محتلة من قبل (إسرائيل)، كما أنَّ احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأميركية لا يمكن أن يخرجه من أرض الإسلام بدعوى عدم وجود سلطة إسلامية فعلية.

وهكذا فإنَّ دار الإسلام يتمازج مع أمة الإسلام، فأينما تواجد المسلمون وأقاموا أحكامهم بحرية وطبقوا شريعتهم تكون هذه البقعة ضمن أرض دار الإسلام.

ثالثاً: الهيئة الحاكمة والسيادة:

إنَّ توفر عنصري الإقليم والسكان لا يكفيان لبروز مفهوم الدولة في القانون الدولي العام، إذ لا بد من وجود قواعد دستورية تحدد طبيعة هذه الدولة وتوضح ماهية تنظيمها القانوني والسياسي، بمعنى وجود هيئة حاكمة تدير وتنظم السكان على إقليمها، وتقيم السلطات الدستورية الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية، فإذا عجزت عن إقامة الحد الأدنى من هذا التنظيم القانوني والدستوري والسياسي لا يمكنها أن تأخذ وصف الدولة[1].

وهكذا لا بد أن تكون هناك هيئة منظمة تقوم بالإشراف على الشعب، وتنظم العلاقات مع بعضه، وتفرض سلطانها على الإقليم، ويعبر عن هذا في لغة القانون بمفهوم (السيادة)[2]. إنَّ مفهوم السيادة يرتبط جوهريّاً بمفهوم الدستور الوطني، وقد اعتاد الفقهاء على تسمية ذلك بلفظ السيادة العامة للدولة.

---

(1) ـ الدكتور عبد الباقي نعمة ـ المصدر السابق ـ ص 150.

(2) ـ الدكتور أبو هيف ـ المصدر السابق ـ ص 116.

ولذا فإنَّ سلطان الدولة وسيادتها على إقليمها ضروريان في بروز الدولة، وفي المسؤولية القانونية الدولية، ولا يقيد هذه السيادة المستقلة إلا معاهدات الدولة نفسها مع غيرها من الدول، حيث يترتب من وراء ذلك حقوق للغير يجب احترامها من قبل الدولة وإن كانت تتعارض مع سيادتها[1].

والمعروف أن للسيادة مظهرين: مظهر خارجي تمارسه الدولة بإرادة مستقلة حرة دون خضوع لأية ضغوطات أجنبية. ومظهر داخلي يتجسد بسلطة الدولة وسيادتها على إقليمها[2]. ويتجه الفقه الدولي المعاصر إلى التخفيف من السيادة المطلقة بسبب تطور الحياة الجماعية الدولية وتسهيل (التعاون اللازم بين الدول لنهوضها بالمهام الإنسانية الملقاة على عاتقها، وفي مقدمتها صيانة السلم والأمن العام)[3].

مع ملاحظة أنَّ القانون الدولي الكلاسيكي أقر للدولة اختصاصات على إقليمها تكاد تكون مطلقة، بعد أن نادى الفقيه الفرنسي (جان بودان) عام 1576 بالسيادة القانونية للدولة في كتابه (الكتب الستة للجمهورية) . وقد اعتبر (توماس هوبز) هذه السيادة المطلقة بأنها: أسمى من الدين!!

ولكن بتطور قواعد القانون الدولي العام قُيدت السيادة المطلقة للدولة بمعاهدات جماعية شارعة، بعد أن وجه كل من (جورج سيل، وبولتيس) انتقادات شديدة لنظرية السيادة المطلقة، واعتبراها تتناقض مع فكرة القانون، وتصطدم مع أي نظام اجتماعي وسياسي.

وبناء على التوجه الجديد أُلزمت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بقرار يسمح لقوات المنظمة بالمرور في أراضيها، مساهمة منها في تدابير القمع

(1) ـ الدكتور حامد سلطان ـ القانون الدولي في وقت السلم ـ المصدر السابق ـ ص 591.
(2) ـ الدكتور محمد حافظ غانم ـ القانون الدولي العام ـ ص 13.
(3) ـ الدكتور أبو هيف ـ المصدر السابق ـ ص 119.

والقسر التي تتخذها المنظمة لحفظ السلم والأمن الدوليين[1]. وقد نجد مثل هذه القيود في قرارات الأمم المتحدة المنظمة لعلاقة الدولة مع المرافق الدولية العامة في إقليمها، كالاتحادات الدولية للبريد، ولجان الأنهار الدولية[2]. ولذا فإن الفقه الدولي المعاصر أخذ بمبدأ الاختصاصات الدولية كبديل عن نظرية السيادة المطلقة، على أساس أن (السلطات الخارجية للدول ليست سوى وظائف تمارسها الدول وفقاً لأحكام القانون الدولي)[3]. أي ممارسة الدولة لسلطاتها واختصاصاتها المباشرة التي تتلقاها من القواعد القانونية الدولية.

بلحاظ أنَّ بعض الفقهاء الدوليين بدأوا منذ وقت مبكر بالدعوة إلى التدخل الخارجي (ضمن مفاهيم ومضامين مختلفة كالتدخل الإنساني والتدخل لحماية حقوق الإنسان. وتصدَّر هذه الدعوات كل من العميد ماريوبتاتي والوزير الفرنسي برناركوشنير من خلال الملتقى الدولي الذي تم تنظيمه من قبلهما تحت عنوان واجب التدخل في 1987، وأوسكار شاشتر في 1984، ودAماتو في 1985، وهيبرت تيري في دروس لاهاي 1990) [4].

ومن أجل ذلك نرى أنَّ (المعيار السياسي قد يتناقض مع المعيار القانوني في حكم استخدام القوة في العلاقات الدولية فتارة يلتقيان وأخرى يفترقان وهذا هو سبب التعامل الدولي بالكيل بمكيالين في العلاقات الدولية وازدواجية لغتها السياسية والقانونية)[5].

بعد أن أوضحنا مفهوم الهيئة الحاكمة وسيادتها في إقليمها في القانون الوضعي ننتقل إلى السيادة في الفكر الإسلامي، فالدولة الإسلامية يكون

---

(1) ـ راجع المادة 23 من ميثاق الأمم المتحدة.

(2) ـ الدكتور عبد الباقي ـ المصدر السابق ـ ص 149.

(3) ـ المصدر نفسه ـ ص 190.

(4) ـ الدكتور زهير الحسني ـ مصادر القانون الدولي العام بمناسبة المفهوم القانوني للجرف القاري وطرق قياس حدوده بين الدول المتلاصقة والمتقابلة ـ ص 9 ـ منشورات جامعة قار يونس بنغازي ـ الطبعة الأولى 1993 م بنغازي.

(5) ـ المصدر نفسه ـ ص 9.

سلطانها شاملاً لجميع أراضيها، والأشخاص الذين يقيمون في ديارها، سواء كانوا مسلمين أم غير مسلمين.

ويعترف الإسلام بالسيادة الداخلية والخارجية استناداً إلى قوله تعالى: ﴿وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾[1]. أي لن يجعل الله سبحانه وتعالى (للكافرين في الدنيا سبيلاً على المؤمنين بأن يسلطوا عليهم استيلاء استئصال وإن حصل لهم ظفر في بعض الأحيان، فإن العاقبة للمتقين في الدنيا والآخرة)[2].

وقد ذكر الدكتور محمد حميد الله في كتابه القيم (مجموعة الوثائق السياسية في العهد النبوي) أنَّ: صحيفة المدينة المنورة ورد فيها مفهوم حرم المدينة، والمقصود منه أنه ليس لأحد أن ينازع أهلها فيها.

ويعقب الشيخ شمس الدين على هذا المفهوم بقوله: المقصود من كلمة حرم هنا هو ما اصطلح عليه بالسيادة، أي أنَّ أهل المدينة يتمتعون بالسيادة في مدينتهم[3].

وقد بحث بعض الفقهاء السيادة (تحت اسم المنعة، بينما بحثه الآخر تحت مفهوم السلطان وبهذا يمكن القول إنَّ هذين التعبيرين يوازيان تعبير السيادة في القانون الدولي الوضعي المعاصر: ففي المجال الخارجي مثلاً تتمتع دار الإسلام بالمنعة التي تحول دون بقاء أي إقليم إسلامي خاضعاً لغير المسلمين)[4].

ويمكن أن ندخل ضمن السيادة الإسلامية (ما هو معروف حديثاً من امتداد السيادة على الجو الإقليمي والمياه الإقليمية بحسب الأعراف السائدة. وإذا أحاطت أجزاء البلاد الإسلامية بمياه معينة كالخليج العربي كانت خاضعة لسيادة الدولة المسلمة، وليس من قبيل البحر الحر)[5].

---

(1) ـ سورة النساء الآية 141.

(2) ـ راجع (تيسير العلي القدير لاختصار تفسير ابن كثير) ـ اختصره وعلق عليه واختار أصح رواياته الشيخ محمد نسيب الرفاعي ـ ج1 ص 453 ـ مكتبة المعارف 1989 م الرياض.

(3) ـ الشيخ محمد مهدي شمس الدين ـ المصدر السابق ـ ص 538.

(4) ـ الدكتور إحسان الهندي ـ المصدر السابق ـ ص 36.

(5) ـ الدكتور وهبة الزحيلي ـ المصدر السابق ـ ص 121.

والمعروف أنَّ السيادة والحاكمية في الإسلام لا تكون إلا لله سبحانه وتعالى، ومن تصدى لإدارة شؤون المسلمين فعليه أن يلتزم بذلك، ولا يخالف أحكام القرآن والسنة النبوية الشريفة في ممارساته على الصعيد الدولي والتعامل الخارجي، وعلى صعيد العلاقات الداخلية بين الدولة ورعاياها من المسلمين وغير المسلمين.

وفي نطاق شؤون الدولة يقوم الحكم على العدل والمساواة، والشعب عليه أن يحترم الحكام ولكن طاعة هؤلاء بالمعروف وضمن الحدود الشرعية، لأنَّ الغاية الجوهرية هي سيادة الشريعة الإلهية وليست سيادة شخصية الحاكم، الذي يخضع كغيره من المحكومين لحكم الشريعة، فهي معيار الأعمال والتصرفات التي تمارسها الدولة، وفي ذلك ضمان كبير لحرية الإنسان والحفاظ على كرامته، وعدم استبداد الحاكم بمقدرات الناس ومصالحهم، ولذا فإنَّ سيادة الحاكم ليست مستمدة من سلطة الله وإنما من الرعية التي تختاره، فيكون لها مراقبته في أعماله وتصرفاته، ويحق لها أن تعزله إذا انحرف عن أحكام ومبادئ الإسلام العادلة [1].

ويجب أن تكفل الدولة الإسلامية لرعاياها التمتع بكل الحريات الأساسية، وبجميع الحقوق الإنسانية التي تحفظ للمواطن كرامته، كحقه في الحياة، وحرية التعبير، والحقوق اللازمة في هذه الحياة.

والتشريع في الإسلام لله سبحانه وتعالى حسب النصوص الواردة في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، ويكون وظيفة الفقهاء والمختصين جعل النصوص الشرعية قابلة للتنفيذ، ثم الاجتهاد في المناطق التي تخلو من نص صريح لاستيعاب تطور العصر وتقدمه.

أما السلطة القضائية فيتولى أعمالها رجال القضاء العدول، فيما تتكون

(1) ـ المصدر نفسه ـ ص 120.

السلطة التنفيذية من الإمام وولاة الأمصار وقادة الجيش وجباة الضرائب والشرطة وسائر عمال وموظفي الدولة[1].

إنَّ مفهوم الدولة في الإسلام ـ الذي تعمدنا شرحه لنعرف مكانة الأقليات الدينية في المجتمع المسلم ـ يفرز قواعد قانونية تدعو إلى العدل والرحمة وعدم الغدر بغير المسلم، ولذا فقد تعايش المسلمون مع غيرهم مطبقين مضامين الإسلام العادلة، ولكن هذه العلاقة المتميزة حاولت الدول الكبرى تشويهها لإثارة الأقليات الدينية وتنفيذ مخططات مشبوهة في المجتمعات الإسلامية.

ولذا (لم يكف الغرب، منذ القرن السادس عشر، في سبيل تحضير تدخله عن إثارة مشكلة الأقليات الدينية التي ستتحول فيما بعد في القرن التاسع عشر إلى مشكلة كبرى عالمية: المسألة الشرقية. من أجل الحصول على موطئ قدم في المنطقة العربية عملت القوى الكبرى الأوروبية، فرنسا وروسيا وانكلترا وألمانيا كل ما تستطيع لفرض حمايتها على الأقليات الدينية في الدولة العثمانية. وما كان لهذه الحماية إلا أن تؤثر بشكل أو بآخر على الوضعية السياسية والاقتصادية والثقافية أيضاً لهذه الأقليات) [2].

ومنذ أواخر القرن التاسع عشر أصبح تأكيد الذات لدى الطوائف غير المسلمة يأخذ شكل هجوم على الذاتية الإسلامية، وقد استغل بعض السياسيين هذه الحالة التي خلقها الاستعمار في مواجهة خصومه، واستخدمها الآخر لخدمة أغراضه، و(تم الانتقال بذلك، من مرحلة الاعتراف المتبادل بالتمايز الثقافي والديني الذي يجسده خضوع كل طائفة في شؤونها الدنيوية إلى تقاليدها وأعرافها الدينية، إلى مرحلة الإنكار المتبادل لهذا التمايز، وما يزال هذا الإنكار هو أساس الحوار السياسي) [3].

---

(1) ـ المصدر نفسه ـ ص 124.

(2) ـ برهان غليون ـ نظام الطائفية ـ المصدر السابق ـ ص 82 وما بعدها.

(3) ـ المصدر نفسه ـ ص 59.

وقد سعت بعض الأقليات الدينية غير الإسلامية لإثبات ذاتها من خلال الارتباط المشبوه بالخارج، والالتصاق بالأنظمة الدكتاتورية الحاكمة.

إنَّ الذي حدث بفعل الاستعمار هو إثارة الفتنة الدينية التي لم تكن موجودة في كل التاريخ الإسلامي، وبذلك تم إنكار التمايز الديني في المجتمع، الذي كان في إطار جامع لا يلغي الثقافات بل يجعلها تتحاور وتتعايش، التعددية موجودة ومطلوبة وهي أساس الكون والحياة والطبيعية، الشعوب تتنوع والناس تختلف والثقافات تتعدد، ولكن الله سبحانه وتعالى واحد وهو الجامع والناظم لها، لم يكن قيام الدول والأمم على أساس قومي خالص تاريخيّاً، لوجود أقوام وأجناس وثقافات متعددة في المجتمع الواحد.

إنَّ التجارب التي أنشأت على أسس قومية ضيقة، وعلى أساس التطابق بين السلطة السياسية والجنس الواحد هو سبب البلاء في الدول القومية، وأدى ذلك إلى عدم الانسجام بين القوميات والأقليات الدينية التي ولدت في رحم المجتمع الواحد المتعدد الأجناس والديانات.

هذه الحقيقة قد أكدها الإسلام؛ كلكم من آدم وأدم من تراب؛ لا فرق لعربي على أعجمي إلا بالتقوى؛ وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إنَّ أكرمكم عند الله اتقاكم، ولذا كانت دولة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تقوم على أسس التقوى والعمل الصالح والوفاء بالعهد للآخرين مسلمين وغير مسلمين، ولـم تكن دولة قومية تعتمد على جنس واحد.

إنَّ المشكلة الطائفية التي تطرح غربيّاً هي إشكالية مصطنعة لإثارة الأقليات غير المسلمة في المجتمع الإسلامي، وهذا لا يعني عدم جود مشاكل بين المسلمين وغيرهم، ولكن هذه المشاكل لا بدّ أن تحل على أسس من التسامح والعدل بين الجميع بعيداً عن مؤامرات الخارج، بلحاظ أنَّ كثيراً من المشاكل الطائفية موجودة بين المسلمين أنفسهم بفعل التخلف الثقافي والابتعاد عن طبيعة القيم الإسلامية الراقية.

التسامح مع الأقليات الذي تكلمنا عنه عبر التاريخ لا يعني عدم وجود بعض المظالم بحق غير المسلمين، ولكن هذا لا علاقة له بالدين بل يرتبط بتفسيرات دينية متشددة بعيدة عن الإسلام، ولذا لا يمكن أن نغض الطرف عن تفجيرات الكنائس في العراق وقتل المسيحيين، والمظالم التي تحدث على الأقباط في مصر، والتجاوزات على غير المسلمين التي تحدث في العالم العربي والإسلامي من قبل جماعات دينية متشددة سلفية استقت فكر (ابن تيمية) لقتل الآخر.

إنَّ ارتباط مصطلح الطائفية بالدين حديث ويثير الالتباس من الناحية النظرية، فليس الدين ينتج بالضرورة علاقة طائفية أو نظام عصبوي[1]، ولذا يمكن أن تتنوع المذاهب الدينية وتتعدد ولكن لا يمكن لها أن تتحول إلى نظام طائفي تعصبي بغيض يدعو للقتل، الطائفية هي عكس الدين تماماً، علينا أن نفهم التعددية الطبيعية للانتماءات التي لا تخلق أي ردود مناقضة لتكوين الولاء للوطن، مثلما كان عليه حال المجتمع العربي الإسلامي في التاريخ الكلاسيكي، الذي سادت فيه قيم التعايش الايجابي بين هذه الانتماءات الاجتماعية الثقافية، والقبول في الوقت نفسه أو التسليم بحماية أرض الإسلام من التدخلات الخارجية. وهذه الحالة تختلف عن التعددية التي تترجم إلى نفي أو مناهضة أو تشكيك بالوحدة الاجتماعية والتنوع الديني والعقائدي[2].

وأتصور أنَّ بناء دولة القانون التي يتساوى بها الجميع بالحقوق والواجبات هي الضمان لحل الإشكاليات المعاصرة بالنسبة لغير المسلمين، وليس العلمانية وفصل الدين عن السياسة، والغريب أنَّ الذين ينادون بالعلمانية من

---

(1) ـ الدكتور برهان غليون ـ نظام الطائفية ـ المصدر السابق ـ ص 20.
(2) ـ المصدر نفسه ـ ص 20.

الأقليات الدينية في العالم العربي والإسلامي هم أنفسهم يستندون إلى أفكار دينية للدفاع عن مصالحهم!!

إنَّ القواعد القانونية الدستورية هي الضمان لحماية حقوق الجميع مسلمين وغير مسلمين، وهذه هي العدالة التي يتوخاها الإسلام، لخلق جو من التسامح والحب واحترام الآخر.

لقد ساهمت الدول الغربية بخلق مشكلة الأقليات، التي لم تكن موجودة عبر التاريخ الإسلامي، ولذا بدأ الحديث في الغرب عن الطائفية مرتبطاً بمشكلة الأقليات في الوطن العربي، (المجتمع الإسلامي لم يكن أقل تسامحاً أو قدرة على استيعاب التنوع والتعددية من المجتمعات الأخرى، وربما كان أكثر هذه المجتمعات مرونة وانفتاحاً، ومن الغريب أنَّ ما هو أكبر دليل على هذا التسامح والتعددية يصبح مثالاً للتعصب والعدوانية)[1]!!

---

(1) ـ المصدر نفسه ـ ص 23-24.

الفصل الثامن

كيف نفهم التاريخ؟

كيف نفهم التاريخ؟

أدرك (ابن خلدون) بأنّ التاريخ من صنع بشري، وعندما تموت إرادة البشر في تغيير الواقع يبدأ التحلل والتفسخ وانحلال الأمم.

وعلى الرغم من أنّ التاريخ يتحكم به التحرك الإنساني، إلاّ أنّ إرادة الله سبحانه وتعالى تتدخل، حيث يكون النصر للحق، والخذلان للباطل والظلم والجبروت، وهذا هو منطق القرآن، الناموس الذي وضعه الله سبحانه وتعالى بين أيدينا بأنّ الحق هو المنتصر، وأن الباطل هو المهزوم «قل جاء الحق وزهق الباطل إنّ الباطل كان زهوقاً».

وهكذا سيكون التاريخ وفق هذه المعطيات، التي تجعل إرادة البشر لها قيمة في التغيير والانطلاق، ولذا فإنّ تغييب الإرادة أو موتها في عملية التغيير سيكون له نتائج سلبية، تؤدي إلى التحلل والتفسخ وانحلال الأمم.

ولكن عندما تمتلك الأمة مقومات ثبات، ورسالة خالدة وفكر يرتبط بالسماء، لايمكن لأي قوة أن تساهم في انحلالها، وعندما تفقد هذه الأمة إرادة التغيير تكون في حالة ركود وسبات عكس الأمم التي لا تملك مقومات الثبات ولذا يمكن لها أن تقوم من سباتها إذا توفرت عوامل نهوض ذاتية وموضوعية.

إننا نعيش اليوم مرحلة أزمة العقل العربي والإسلامي، وذلك بعد أن ابتعدنا

عن إسلامنا وديننا، ومنهج أهل البيت سلام الله عليهم، لقد ابتعدنا عن العقلانية في إدراك الواقع، وسط غياب الإرادة الواعية في تغيير هذا الواقع السيّئ المرير، ولذا فقد أصبحنا لا نستطيع أن نسابق الأمم المتقدمة، ولا أن نمسك زمام المبادرة، بحيث فقدنا حتى المنطق والإبداع والعقلانية والعلمية في حياتنا المعاصرة، ولولا الإسلام الذي حفظ وجودنا لكنا أمة ميتة لا حياة فيها، لأنّ إرادة التغيير قد ماتت فينا.

ولذا لا بدّ من إدراك الواقع بصورة علمية منطقية من أجل تلمّس إرادة التغيير، وفق أسس القرآن، ومبادئ الإسلام التي لاترتضي أن نكون في حالة ركود وذل للأمم الأخرى، وعدم الاستسلام للنظام الدولي الجديد إذا أراد هذا النظام أن يسلبنا سيادتنا وثقافتنا وفكرنا، ويجعلنا نتحرك وفق آلية وفكر ومنهج غربي يقتنص الفكر الآخر، ويفتعل صراعاً مع الحضارات الأخرى وفق نظريات نظّر لها مثقفون أميركيون أمثال (هنتاكتون) في كتابه (صراع الحضارات)، و(فرانك فوكوياما) في آرائه التي أسماها (انتهاء التاريخ) بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، عندما حث على البحث عن عوامل جديدة لإدامة الصراع بين الغرب والشرق، ولم يجد غير الإسلام بديلاً عن الشيوعية في سبيل إدامة هذا الصراع الحضاري، إنّ معطيات الواقع السيّئ الذي نعيشه بما فيه من سلبيات وأزمات وإرهاب يدعونا لفهم المجتمع المتخلف بسياقاته التاريخية، وليس بسياقات تاريخية لمجتمع آخر مختلف عنا، فلايمكن أن نفهم تخلّف العرب إلا من خلال الفهم العقلي للتاريخ المرحلي للعرب، فضمن هذا السياق التاريخي نفهم تخلّفنا وعجزنا وأزماتنا، ونفسر طبيعة العوامل التي دفعت بالبعض إلى أن يؤمن بالأفكار المغالية التي تكفّر الآخر وتذبح الناس على الهوية بعد تكفيرهم.

ومن خلال ذلك نستطيع أن ندرك أسباب تخلّفنا، التي كانت عاملاً مهماً

في بروز تيار الوهابية السلفية المكفّر للآخر، سواء كان سنيّاً أم شيعيّاً، علماً أنّ هذا التيار قد استقى من فكر (ابن تيمية) المعروف بحقده على أهل البيت (عليهم السلام)، وعلى الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، وبحقده وتكفيره لأيّ مسلم يخالفه الرأي.

إذن مشكلة الإرهاب قد برزت من خضم التخلف الفكري والاجتماعي، والفهم الخاطئ لتعاليم الإسلام، وإذا أردنا معالجة الإرهاب فلا بدّ أن نعالج أزمات المجتمع وإشكالياته المستعصية.

وقد طرحت في كتابي (أزمة سلام الشرق الأوسط) آلية فهم الإشكاليات المتفاقمة في مجتمعاتنا، من خلال قراءة واعية علمية للسياق التاريخي الذي نعيش من أجل التغيير، وعدم الاستسلام للواقع الراهن.

إنّ الإحباط، والذهول، والانكسار الذي يلف عالمنا الإسلامي والعربي مما يجري ويخطط له من مؤامرات، هو مرحلة عابرة ستزول، لأنّ الشعوب الحية لاتموت، ولايمكن أن تهزم دائماً، خصوصاً إذا كان الإسلام عقيدة لها، تنهزم الدنيا كلها ولاتنهزم هذه الشعوب، لماذا...؟

لأنّ الإسلام بالنتيجة لا يمكن أن ينهزم، والإسلام حتماً روح هذه الشعوب وديمومتها.

- يمكن أن يمرّ على الشعوب الإسلامية فترة ركود، فترة هدوء.
- ويمكن أن تتمرغ كرامتها بالتراب، وتضام.
- ويمكن أن يبرز في هذه الشعوب تكفيريون يشيعون في الأرض الفساد..

ولكنها لا تموت، ولا تذل على طول الطريق، لأنها في لحظة رجوع إلى ذاتها، وإلى إسلامها الصحيح، في لحظة تأمل واعية مع العقل والمنطق ستنهض وتعيد كل أمجادها، وحضارتها، وكل حقوقها المهدورة والمغتصبة.

وهذا يقتضي نضجاً فكريّاً كبيراً، وفهماً موضوعيّاً لأزماتنا ومشاكلنا ومنها مشكلة الإرهاب، حينها سندرك بأننا لم نكن نخطط ونفهم كما يخطط ويفهم الآخرون، ولم تكن لدينا (استراتيجية) عامة و(تكتيك) مرحلي كما للآخرين، حيث كانت سياستنا الخارجية والداخلية عبارة عن ردود أفعال، فعل ورد فعل على الأحداث[1]!!

والغريب أنّ أكثر الحكومات العربية وقفت متفرجة على ما يحدث من قتل وذبح للشيعة في العراق على يد عصابات إرهابية سلفية، مدفوعة بحقد طائفي وفكر تكفيري يوجب قتل الآخر.

إنّ الفهم التاريخي يأتي ضمن إدراك أنّ البشر هم الذين يتحكمون بإنشاء السياق التاريخي مهما كان، ولذا فإنّ الله سبحانه وتعالى لا يغيّر ما بقوم حتى يغيّروا ما بأنفسهم، وهذه سنّة حياة وقانون إلهي.

والتدخل الرباني يأتي بعد أن يغيّر الناس ما بنفوسهم، ويحسن بعضهم لبعض، ويتعاونوا على البر والتقوى، ولا يكفّر بعضهم بعضاً، لأنّ حرمة المؤمن أعظم من حرمة الكعبة.

وهكذا فإنّ المجتمع المتخلّف لا يصنع إلا تأريخاً متخلّفاً، وثقافة متخلفاً، وسلوكاً متخلفاً، وفهماً متخلفاً للإسلام والقرآن، أمّا المجتمع الحضاري العقلاني فهو يصنع تاريخاً حضاريّاً عقلانيّاً، وثقافة علمية تنير بنورها أرجاء الأرض، وسلوكاً رحيماً يتعامل مع الآخر برحمة وحب وكرامة، وهذه هي سنّة رسول الله (صلى الله عليه وآله).

وهنا يأتي دور المثقف والمفكر غير المرتهن للثقافة الأجنبية، ودور رجل الدين الذي لا يكون واعظاً للسلاطين، ولا مفتياً لعصابات التكفير، لينتشل

---

(1) قاسم خضير عباس ـ أزمة سلام الشرق الأوسط ـ المصدر السابق، ص32 33.

المجتمع من ضياعه الفكري والاجتماعي والسياسي، وفق أسس علمية صحيحة لا تتناقض مع القيم والأخلاق، من أجل صنع الإنسان الحضاري وإعطائه قوة وديناميكية في عملية التغيير.

وهكذا فإنّ الاهتمام بالنفس يعني الاهتمام بالتاريخ، ونحن العرب، من بين غالبية الحضارات الحالية، نخاطر بتضييع تاريخنا بشكل شبه كامل، وعند ذلك سنخسر أيّ قدرة كان يمكن أن تكون لنا للبحث في واقعنا الحالي ومسؤولياتنا الماضية[1].

ولذا تأتي أهمية الاستفادة من التاريخ والتراث بصورة مدروسة دون إسقاط الحوادث التاريخية على حياتنا المعاصرة، وهذا يقتضي كتابة التاريخ على أسس علمية، وتخليص تراثنا من كثير من الأفكار والمتبنيات التي شكّلت عندنا الآن أزمة في العقل العربي، وذلك بتمجيد القتلة والمجرمين أمثال يزيد بن معاوية، والحجاج بن يوسف الثقفي، وخالد بن عبدالله القسري، وغيرهم كثير..

ومن الملاحظ أنّ خالد القسري قد ولي على الكوفة من قبل عبدالملك بن مروان لأنه ينصب العداء والحقد لآل البيت (عليهم السلام)، ولذا فقد كان يصعد المنبر ويشتم علياً وفاطمة والحسن والحسين (عليهم السلام)، ثم يقول: هل رأيتموني أكنّي؟! أي هل رأيتموني أعمل تورية، أو أشتم هؤلاء بأسمائهم دون كنى؟! ثم جاء إلى المساجد فهدمها وقتل المؤذنين، وأقام كنيسة لأمّه لأنها كانت مسيحية، ولم يكتف بذلك، بل صعد على المنبر وقال: أخطأ من يقول إنّ النبي أفضل من عبدالملك بن مروان، النبي رسول وعبدالملك خليفة، وخليفة المرء أكرم عليه من رسوله!!

والغريب أن التاريخ عندما يمرّ بهذا اللون من التسافل والانحطاط والحقد

---

(1) د. أدوارد سعيد ـ نهاية عملية أوسلو ـ المصدر السابق، ص15.

لا تجده يثير عليه أيّ إشكال! لذلك فإنّ العلمية والموضوعية تدعونا لإعادة كتابة التاريخ، لأنه مليء بالمتناقضات التي يتساوى فيها المسيء والمحسن، وهكذا جاءت المقولة السيئة الصيت: (قتل سيدنا يزيد سيدنا الحسين)!!

وأعتقد أنّ هذه الفجوة في الوعي هي السبب في التوعية المريضة للخطاب الجماعي في العالم العربي، وأيضاً السبب في أن الحركات المتشددة تجد آذاناً صاغية كثيرة، ذلك أنّ الخطر الذي يفرضه محتكرو السلطة على البحث في التاريخ يقود إلى تدني الفكر التاريخي والفلسفي والأخلاقي، وإكسابه سمة من الضعف والرياء والمجاملة والمهادنة[1].

لقد ساهمت عوامل عديدة ذاتية وموضوعية بصنع أزمات متلاحقة في المجتمعات المسلمة، وهزائم متعددة على صعيد الفكر والإبداع والتطوّر العلمي.

في خضم ذلك نشأت حركات إسلامية متشددة، وجدت لأفكارها التكفيرية تربة خصبة، وقبال كل ذلك بدأ المتغربون فكريّاً بالتراجع تدريجيّاً عن ثقافتهم الخاصة، والاتجاه نحو ثقافة الغرب، وهنا حدث (الانبهار الحضاري) الذي كان له أثر نفسي خطير على (العقل الجمعي) للمجتمعات المسلمة، حيث تراجع الإبداع والفكر عن المستويات الحضارية، وولّد (أزمة ثقة) بين الأمة وتراثها.

ومن المعروف أنّ التقدم العلمي والحضاري ليس مقتصراً على امتلاك التكنولوجيا الحديثة، بل هو حالة عامة متشابكة الوسائل والآليات والعوامل، لإحداث الوعي المطلوب للنهوض والتقدم.

وأتصور أنّ (الانبهار الحضاري) والاتجاه للغرب وتطبيق منهجه في بلادنا

---

(1) المصدر السابق، ص15.

ولّد لنا أزمات عديدة على كل الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، خصوصاً وأنّ المتغربون فكرياً وقعوا في فخ الاستلاب الحضاري وبدأوا ينظرون للحضارة الغربية على أنها: حضارة عقل!!

وقد استقوا هذه الأفكار من المفكرين الغربيين الذين يصوّرون الحضارة الغربية الراهنة بأنها: تمتد في عمق التاريخ إلى مفكرين وفلاسفة غربيين قدماء، وأنّ العقل الغربي يعتبر عقلاً علمياً صرفاً!! ولهذا فهو متفوّق على العقل الآخر الغارق بالأوهام والعاطفة والشعر!! وهذه مغالطة لا تصمد أمام النقد، لأنّ (حضارة العقل) هذه كانت زمن (سقراط) تؤمن بأنّ من يقف بوجه الرق كأنما يقف بوجه إرادة الله، وقد تبنّى (افلاطون) أفكاراً جعلته يؤمن بـ(السلام بين اليونانيين) فقط، لأنّ سلالة اليونان بتصوره أرقى السلالات، التي لا بدّ أن تحكم العالم، وأن تستعبد الشعوب الأخرى وتنهبهم ثرواتهم.

أمّا (ارسطو) فقد ادعى في كتابه (السياسة) بأنّ الآلهة زوّدت اليونانيين بخصائص العقل، والإرادة، والقوى الجسمانية، فالفطرة المتميزة لليونانيين جعلتهم أسياداً، وجعلت غيرهم عبيداً!!

هذه هي ملامح (حضارة العقل) وسياستها المتعالية، وهي تتشابه في بعض الجوانب مع السياسة الغربية الحالية، ولا نستغرب من ذلك أبداً، لأنّ السياسة الغربية قديماً وحديثاً أساسها عرقي عنصري، وملامحها مصلحي غير أخلاقي[1].

ومن الملاحظ أنّ علم (التفاصيل والتكامل) الذي يتحدّث عنه المفكرون الغربيون على أنه أغنى أوربا بالفكر والمنطق في القرن السابع عشر، وظهر في أعمال (نيوتن) و(لايبنتس)، هو من علوم الاغريق وظهر فجأة في الغرب.

---

(1) قاسم خضير عباس ـ الحركة الإسلامية في ضوء المتغيرات الدولية ـ المصدر السابق، ص61.

إنّ الاتجاه اللاعلمي للمفكرين الغربيين الحاليين أريد به إقصاء دور العلماء والفلاسفة العرب والمسلمين، الذين كان لهم دور كبير في عملية النهوض الحضاري لأوربا.

ومن المعروف أنّ المصريين القدماء كانوا يقيسون مساحة الأراضي الزراعية عقب انحسار ماء الفيضان عنها، ولأجيال حاول اليونانيون الاستفادة من هذه المعارف العلمية في الرياضيات، ولكن اليونانيين لهم الفضل في تطوير هذه العلوم وفق صياغات علمية آمنت بالتنسيق المنهجي والتقنين الإصطلاحي.

وقد كان عند الشرقيين (البابليين) حقائق عن الارصاد والفلك والكون، لذلك تجد عندهم تصويراً عند بدء العالم في قصيدة (الخلق) يسبق كلام (طاليس) عن هذا الموضوع، وتذكر قصيدة (الخلق) بأنّ: الأشياء جميعها كانت مختلطة في الماء قبل أن تتحد أرض أو تتعين سماء، ونجد نفس المعنى عند (طاليس) بأنّ: كل ما في هذا العالم يرجع إلى الماء، فالماء عنده (مبدأ عام) وأصل أوّل.

كما أن الفلكيين البابليين اكتشفوا الكسوف وقالوا بأنه: يحدث في دورات تقع مرة كل تسعة عشر عاماً على التقريب، في حين أننا نقرأ لدى بعض المؤرخين بأنّ: (طاليس) هو الذي تنبأ بالكسوف الكلي للشمس، علماً بأنّ (طاليس) أخذ ذلك عن البابليين، عندما سافر إلى مصر وانتفع بالعلوم الشرقية، وقد نقل علوم الهندسة من مصر إلى اليونان، بعد أن اكتشف الطريقة التي يقاس بها ارتفاع الهرم بقياس طول ظله في وقت معيّن من النهار.

لقد استفادت الحضارات من بعضها البعض، ولا وجود لشيء اسمه (حضارة العقل المطلق للغرب)، إنها مغالطة غريبة لتصوير حضارة الشرق بأنها: (حضارة اللاعقل).

هذا الإقصاء لثقافة الآخر تحدث عنه (انتوني غرامشي) وأسماه: بالهيمنة التي تمنع التغيير باتجاه ما يناقض الفكر الغربي.

والملاحظ أنّ الهيمنة التي تحدّث عنها (غرامشي) اتجهت نحو الآخر لاقتناص ثقافته، ولذا توصف الثقافة الغربية بالتسلط وإلغاء الرأي الآخر المخالف للفكر الغربي، وإذا اصطدمت مصالح الغرب مع مصالح الشعوب الأخرى، نجد أنّ الثقافة الغربية تحاول تهميش ثقافة هذه الشعوب، كمحاولة لاستعبادها وسرقة مواردها.

لهذا حرصت السياسة الغربية الراهنة على أن تخلق (بؤراً عالمية ساخنة)، خصوصاً في المناطق التي تعتبرها (استراتيجية) لتكون وسيلة للصراعات، والحروب الإقليمية، ليسهل بعد ذلك غزوها فكريّاً وحضاريّاً. ومن يقرأ كتاب (هنتاكتون) المسمى (صراع الحضارات) يجد كيف تستغل الفتنة الطائفية، والحرب الأهلية، في خدمة المشروع الأمريكي الكبير المرسوم لمنطقة (الشرق الأوسط) من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

وحتماً سيستغل إرهاب الجماعات التكفيرية في إنجاح المخطط الأمريكي في المنطقة، وإعطاء المبرر لتواجد القوات الأمريكية في قواعد عسكرية تبنى لهذا الغرض.

لقد فتحت الولايات المتحدة أبواب العراق بعد سقوط المجرم (صدام) لدخول عصابات القتل الإرهابية الوهابية، وجعلت العراق يعيش اللاأمن واللاسلم، لكي تقول للعالم: إنّ العراقيين هم بحاجة لنا، لأنهم إلى الآن ليسوا مؤهلين لحماية أمنهم.

لا بدّ لنا أن نفهم التاريخ وفق هذه السياقات، ولا بدّ لنا أن نمتلك إرادة التغيير التي تحدّث عنها (ابن خلدون) لأنّ التاريخ من صنع بشري، يتأثر بما حوله من عوامل وملابسات وظروف.

فهل يعي التكفيريون ذلك؟!

لست أدري؟!

الخاتمة

بعد أن تكلمنا بشئ من التفصيل عن أسباب وخلفيات العمل الإرهابي، والأفكار التي تغذيه، لا بد لنا من وقفة تأمل مع النفس لتكون منطلقاً لتخطي الصعاب نحو بناء دولة القانون، دولة المواطنة التي نتطلع لها في عراقنا الجريح وفي أماكن متعددة من العالم، الدولة الديمقراطية التي لايتناقض مسعاها وتشريعاتها وأساليبها مع مسعى وتشريعات وأساليب الإسلام، بحيث يعيش الجميع بظلها بأمن وسلام سنة وشيعة، مسلمين وغير مسلمين.

نحن مطالبون بتطبيق قانون مكافحة الإرهاب، إذا أردنا أن نقيم دولة تحترم الإنسان بوصفه خليفة الله في الأرض، ولا تظلم أحداً بسبب فكره أو معتقده أو قوميته.

ولكن تطبيق القوانين واللوائح والأنظمة المكافحة للإرهاب لا بد أن تتم وفق المعايير الدستورية، التي لا يمكن بها من إلقاء القبض على أحد إلا بعد مذكرة قضائية، من أجل أن لاتنتهك حقوق الناس، وتنتهب أموالهم، كما هو الحال في الدول الدكتاتورية البغيضة.

إنَّ العدالة مطلباً أساسيّاً نسعى إليه، حيث أمرنا الله سبحانه وتعالى بإقامتة حتى مع الآخر، وقد سمح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لنصارى نجران

أن يصلوا في مسجده (ص) عندما حانت صلاتهم، وهذا هو التسامح الذي ينطلق من القاعدة القرآنية (لا إكراه في الدين) .

ومن المعروف أنَّ العدالة لا يمكن أن تشاع في المجتمع إلا في ظل أمن وأمان واحترام لحقوق الناس على اختلاف أجناسهم ومعتقداتهم، ومن أولويات العدالة إصلاح الأنظمة القانونية لتتلاءم مع مصالح الشعوب وتطلعاتهم، وإصلاح قوانين السكن والتقاعد والعمل والرعاية الإجتماعية، ثم الالتفات بعدها لهموم الناس ومشاكلهم لحلها، والسعي لتحقيق العدالة الإجتماعية والسياسية والاقتصادية في المجتمع.

وسيكون التحدي الكبير أمام دولة القانون والمواطنة هو الإرهاب وفكره المتطرف البعيد عن رحمة الله سبحانه وتعالى، ولا بدّ من مواجهته بإشاعة فكر التسامح والحب واحترام الرأي الآخر، الذي دعا له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، مطبقاً بذلك مبادئ القرآن العادلة مع الناس جميعاً مسلمين وغير مسلمين.

ولذا علينا أن نمتلك أدوات محاربة الإرهاب، وأن يكون لنا إعلام ناهض يتخطى إشكالية (الحوار والخطاب المؤدلج)، نحو مساحة أوسع تستوعب الرأي الآخر، وتحترمه لا أن تصادره وتضطهده.

ومن المفيد ذكره في هذا الصدد ـ إذا أردنا القضاء على الإرهاب ـ أن يعمل خبراء القانون الدولي العام العرب على صياغة القانون الدولى الإسلامي، لأنَّ تداخل العالم مع بعضه في علاقات متبادلة يقتضي وقفة جادة ومسؤولة من علماء المسلمين والمختصين، لإيجاد فقه دولي يهتم بعلاقات الدول الإسلامية مع غيرها من الدول، وتقنين ذلك الفقه وفق المذاهب الإسلامية المتعددة، بحيث يفرز مساحة واسعة لحقوق الإنسان، وتحرره من العبودية والقهر والاضطهاد، وإقرار السلم والأمن الدوليين بصورة واقعية حقيقية، وهذه غايات

نبيلة سعت إليها هيئة الأمم المتحدة ولم توفق في تحقيقها، بسبب مصالح الدول ونظرتها القومية الضيقة، التي حالت دون نشوء علاقات دولية أخلاقية متساوية ومتوازنة.

وأعتقد أنَّ ظهور الفقه الدولي الإسلامي وتقنينه ليس عملاً مستحيلاً إذا سعت الدول الإسلامية إلى تنظيم علاقاتها، وعقد معاهداتها، وإرساء عرفها الدولي على أسس اجتهادية معاصرة، إضافة إلى إنشاء مجمعات تهتم بالقانون الدولي الإسلامي، وتقنين قواعده القانونية، التي من شأنها التأثير بالعلاقات الدولية، وبالقانون الدولي العام وتطويره وتلافي عيوبه من خلال المشاركة الفاعلة في إصلاح النظام القانوني الدولي، على غرار إصلاح النظام القانوني الداخلي للدول، علماً أنَّ القواعد الدولية لاتزال إلى اليوم في حالة عدم ثبات، وفي تطور دائم ومناقشة وشك[1].

فإذا تم ذلك نكون قد ساهمنا في القضاء على الإرهاب بصورة غير مباشرة، لأنَّ أحد أسباب التطرف والإرهاب هو شعور الأمة العربية والإسلامية بالمهانة والعزلة، وقد سعت أميركا تحت مظلة الأمم المتحدة إلى استغلال القانون الدولي العام بصورة بشعة بعيدة عن الإخلاق والعدالة، لتحقيق مصالحها في منطقة (الشرق الأوسط)، وعلى حساب مصالح وحقوق شعوب المنطقة، وبذلك أنشأت ظروف موضوعية شجعت على الإرهاب والتطرف.

وزاد الوضع سوءاً بعد سقوط الاتحاد السوفيتي السابق، حيث حاولت الولايات المتحدة إقامة النظام الدولي الجديد، الذي علق عليه الصحفي النمساوي الدكتور (هانس هوفمباور) بقوله: (بأنَّ النظرة للنظام الدولي الجديد على أنه نظام السلام والعالم المتحرر من قيود التبعية والاستعباد هو ضرب من الخيال، لأنَّ الوضع الراهن يتميز باستغلال وتحكم ما لا يزيد على 16 في

(1) ـ د. علي صادق أبو هيف ـ القانون الدولي العام ـ المصدر السابق، ص 75.

المائة من سكان المعمورة بحوالي 80 في المائة من منابع الثروة والإمكانيات الاقتصادية فيها لن يتغير بالسهولة)[1].

وهكذا نرى أنَّ الإرهاب ينتشر لأسباب متعددة داخلية وخارجية، فكرية واقتصادية، سياسية واجتماعية، ولذا لا بدّ من تجفيف منابع الإرهاب وتمويله، وسد الذرائع ومنها إصلاح النظام الدولي ليكون معبراً عن تطلعات كل الشعوب، بحيث لايكيل بمكيالين في القضية الواحدة.

قاسم خضير عباس

بغداد/ 2006

بعد يوم واحد من مقتل الإرهابي الأردني (أبو مصعب الزرقاوي)، وإعلان منع التجول في بغداد وبعقوبة.

---

(1) ـ المنظمة العربية لحقوق الإنسان ـ النمسا ـ آفاق الديمقراطية في الوطن العربي في ضوء المتغيرات الدولية ـ كتاب جمعت مادته من الندوة الفكرية التي أقامتها المنظمة العربية لحقوق الإنسان وحضرها أكثر من ثلاثين باحثاً ومفكراً بعد سقوط الاتحاد السوفيتي.

المصادر والمراجع

(أ)

1 ـ **القرآن الكريم.**

2 ـ **الاتجاه الغربي** ـ الدكتور محمد النقوي.

3 ـ **إجماع أهل السنة النبوية على تكفير المعطلة الجهمية** ـ دار العاصمة ط الأولى، الرياض 1415 هـ.

4 ـ **أحكام الحرب والسلام في دولة الإسلام** ـ الدكتور إحسان الهندي ـ دار النمير، دمشق 1993 م.

5 ـ **الأحكام السلطانية والولايات الدينية** ـ أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي الماوردي (ت 450 هـ) ـ دا الكتب العلمية، بيروت 1978م.

6 ـ **الإرهاب وأميركا والإسلام، من يطفئ النار؟** ـ الدكتور وحيد عبد المجيد ـ دار مصر المحروسة، القاهرة 2002 م.

7 ـ **أزمة سلام الشرق الأوسط** ـ قاسم خضير عباس ـ دار الأضواء، بيروت 2000م.

8 ـ **الإسلام والغرب بين التعاون والمواجهة** ـ جراهام إي فوللر، وإيان أوليسر، ترجمة شوقي خليل.

10 ـ **الأصول العامة للفقه المقارن مدخل إلى دراسة الفقه المقارن** ـ العلامة محمد تقي الحكيم ـ مؤسسة آل البيت للطباعة والنشر ط الثانية، 1979 م.

11ـ **الأصولية** ـ روجيه غارودي ـ بيروت.

12ـ **أصول نظام الحكم في الإسلام** ـ الدكتور فؤاد عبد المنعم ـ مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية بدون تاريخ النشر.

13ـ **آفاق الديمقراطية في الوطن العربي في ضوء المتغيرات الدولية** ـ المنظمة العربية لحقوق الإنسان ـ النمسا ـ كتاب جمعت مادته من الندوة الفكرية التي أقامتها المنظمة العربية لحقوق الإنسان وحضرها أكثر من ثلاثين باحثاً ومفكراً بعد سقوط الاتحاد السوفيتي.

14ـ **أميركا** ـ غازي عبد الرحمن القصيبي ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 2002 م.

(ب)

15ـ **البيان في تفسير القرآن** ـ السيد العلامة أبو القاسم الخوئي ـ المطبعة العلمية، قم، بدون تاريخ النشر.

(ت)

16ـ **تاريخ الخلفاء** ـ الإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911 هـ)، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبوعات الشريف الرضي، قم 1411 هـ.

17ـ **تاريخ الطبري المعروف بتاريخ الأمم والملوك** ـ الإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري، قوبلت هذه الطبعة على النسخة المطبوعة بمطبعة بريل بمدينة ليدن 1879م، راجعه وصححه نخبة من العلماء، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت.

18 ـ **تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة** ـ الفقيه المحدث الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي (ت 1104 هـ)، تحقيق مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم 1414 هـ.

19 ـ **تهذيب الأحكام في شرح المقنعة للشيخ المفيد** ـ الشيخ أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت 460 هـ) ـ حققه وعلق عليه السيد حسن الموسوي الخرسان، دار الكتب الإسلامية، طهران 1365 هـ.

20 ـ **تيسير العلي القدير لاختصار تفسير ابن كثير** ـ اختصره وعلق عليه واختار أصح رواياته محمد نسيب الرفاعي ـ مكتبة المعارف، الرياض 1989م.

(ح)

21 ـ **الحركة الإسلامية في ضوء المتغيرات الدولية** ـ قاسم خضير عباس -- دار الأضواء، بيروت 2001 م.

22 ـ **حياة الصحابة** ـ محمد يوسف الكاندهلوي (ت 1384 هـ) ـ دار الكتب العلمية، بيروت بدون تاريخ النشر.

(خ)

23 ـ **الخراج** ـ أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي (ت 182هـ) ط السادسة ـ القاهرة 1397 هـ.

(د)

24 ـ **دروس في علم الأصول** ـ الشهيد السعيد العلامة محمد باقر الصدر ـ مطبعة اسماعليان ط الثانية 1407 هـ، بدون مكان النشر.

(ر)

25 ـ **الرؤية الإسلامية للقانون الدولي العام**، رسالة ماجستير ـ قاسم خضير عباس ـ دار الأضواء، بيروت ط الأولى 2006 م.

(س)

26 ـ **السنن الكبرى** ـ أحمد بن علي البيهقي (ت 458 هـ) ـ دار الفكر، بدون مكان وتاريخ النشر.

27 ـ **السياسة الغائبة والسلام المسلح** ـ محمود المستيري، وصالح عطية –دار الجنوب للنشر، تونس 2000 م.

28 ـ **سيد المرسلين** ـ المحقق جعفر السبحاني، تحقيق ونشر مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين ـ قم، بدون تاريخ النشر.

29 ـ **السيرة النبوية** ـ أبو محمد عبد الملك بن هشام المعافري (ت 213 هـ)، قدم لها وضبطها طه عبد الرؤوف سعيد ـ دار الجيل، بيروت 1987 م.

(ش)

30 ـ **شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك** ـ محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني ـ مطبعة مصطفى محمد، مصر 1936 م.

(ص)

31 ـ **صحيح البخاري** ـ الإمام أبو عبد الله محمد بن اسماعيل بن إبراهيم البخاري (ت 256 هـ) ـ دار إخياء التراث العربي طبعة قديمة موجودة في مكتبة الاستشراق بجامعة كوبنهاكن، بيروت بدون تاريخ النشر.

32 ـ **صحيح الترمذي** ـ الإمام أبو عبد الله محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت 279 هـ) طبعة قديمة موجودة في مكتبة الاستشراق بجامعة كوبنهاكن، بولاق 1875م.موطأ الإمام مالك برواية يحيى بن يحيى الليثي، شرح وتعليق أحمد راتب عرموش، بيروت 1971 م.

33 ـ **صحيح سنن ابن ماجه باختصار السند** ـ محمد ناصر الألباني، إشراف زهير الشاويش ـ منشورات مكتب التربية العربي لدول الخليج ط الثالثة، الرياض 1988م.

34ـ **صحيح سنن الترمذي باختصار السند** ـ محمد ناصر الألباني ـ إشراف زهير الشاويش، منشورات مكتب التربية العربي لدول الخليج ط الأولى، الرياض 1988 م.

35ـ **صحيح مسلم** ـ الإمام أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت 261 هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر، استانبول بدون تاريخ النشر.

(ع)

36ـ **العلاقات الدولية في الإسلام** ـ الدكتور الشيخ محمد أبو زهرة ـ القاهرة 1964م.

37ـ **العلاقات الدولية في الإسلام مقارنة بالقانون الدولي الحديث** ـ الدكتور وهبة الزحيلي ـ مؤسسة الرسالة، بيروت 1989 م.

38ـ **العلاقات الدولية في الشريعة الإسلامية** ـ الدكتور عباس شومان ـ الدار الثقافية للنشر، القاهرة 1999 م.

(ف)

39ـ **فتاوى ابن عثيمين.**

40ـ **فتح المجيد شرح كتاب التوحيد** ـ راجعه وعلق عليه عبد العزيز بن باز ـ دار الندوة الجديدة.

41ـ **فقه السيرة**، دراسات منهجية علمية لسيرة المصطفى وما تنطوي عليه من عظات ومبادئ وأحكام ـ الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي ـ دار الفكر ط الثامنة، بدون مكان النشر.

42ـ **الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار** ـ الدكتور محمد اليحيى.

(ق)

43ـ **القانون الدولي العام دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي** ـ الدكتور عبد الباقي نعمة عبد الله ـ دار الأضواء، بيروت 1990م.

44 ـ **القانون الدولي العام** ـ الدكتور علي صادق أبو هيف ـ منشأة المعارف ط السابعة عشرة، الإسكندرية 1992م.

45 ـ **القانون الدولي العام في وقت السلم** ـ الدكتور حامد سلطان ـ القاهرة 1978م.

46 ـ **القانون الدولي العام (مبادئ)** ـ الدكتور محمد حافظ غانم ـ ط الثانية، بيروت.

47 ـ **القيم السياسية في الإسلام** ـ الدكتور اسماعيل عبد الفتاح ـ الدار الثقافية للنشر، القاهرة 2001م.

(ك)

48 ـ **الكامل في التاريخ** ـ أبو الحسن عليّ بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني المعروف بابن الأثير الجزري الملقب بعز الدين (ت 630 هـ) ـ **تحقيق أبي الفداء عبد الله القاضي**، دار الكتب العلمية ط الثالثة 19980 م.

49 ـ **كتاب الجهاد وكتاب الجزية وأحكام المحاربين من كتاب اختلاف الفقهاء** ـ محمد بن جرير الطبري ـ عني بنشره يوسف شاخت، ليدن 1933م.

(ل)

50 ـ **لقاء الباب المفتوح** ـ محمد بن صالح العثيمين ـ دار الوطن، الرياض.

51 ـ **اللمعة الدمشقية** ـ محمد بن جمال الدين مكي العاملي (ت 786 هـ)، بإشراف وتصحيح وتعليق السيد محمد كلانتر، دار إحياء التراث العربي ط الثالثة بيروت 1992 م.

(م)

52ـ **المبادئ الأساسية للعلاقات الدولية** ـ الدكتور سعيد محمد باناجة ـ مؤسسة الرسالة، بيروت 1985 م.

53ـ **مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة** ـ الدكتور محمد حميد الله ـ دار الإرشاد ط الثالثة، بيروت 1969 م.

54ـ **مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل** ـ المحدث الكبير ميرزا حسين النوري الطبرسي (ت 1320 هـ) ـ تحقيق مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم 1408هـ.

55ـ **مشاهير المجددين في الإسلام** ـ صالح بن فوزان ـ منشورات الإدارة العامة للدعوة، الرياض.

56ـ **مصادر القانون الدولي العام بمناسبة المفهوم القانوني للجرف القاري وطرق قياس حدوده بين الدول المتلاصقة والمتقابلة** ـ الدكتور زهير الحسني ـ منشورات جامعة قار يونس ط الأولى، بنغازي 1993م.

57ـ **مصداقية النظام الدولي الجديد** ـ قاسم خضير عباس ـ دار الأضواء، بيروت 1996م.

58ـ **مغني المحتاج إلى معرفة معاني الفاظ المنهاج** ـ الشيخ شمس الدين محمد بن أحمد المعروف بالشربيني الخطيب الشافعي (ت 977هـ)، طبعة مصطفى الحلبي 1958م.

59ـ **منهاج السُّنة** ـ ابن تيمية الحراني ـ تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة، ط الأولى، 1406هـ.

60ـ **من لا يحضره الفقيه** ـ أبو جعفر محمد بن علي ابن بابويه القمي (ت 381هـ)، صححه وعلق عليه عليّ أكبر الغفاري، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية ط الثانية، قم 1363هـ.

61ـ **موطأ الإمام مالك برواية يحيى بن يحيى الليثي** ـ شرح وتعليق أحمد راتب عرموش ـ بيروت 1971م.

62ـ **الميزان في تفسير القرآن** ـ العلامة محمد حسين الطباطبائي ـ مؤسسة الأعلمي، ط الأولى، بيروت 1997م.

(ن)

63- **نهاية عملية السلام، أوسلو وما بعدها** - الدكتور أدوارد سعيد - دار الآداب الطبعة الأولى، بيروت 2002م.

64- **نظام الحكم والإدارة في الإسلام** - الشيخ محمد مهدي شمس الدين - دار الثقافة للطباعة والنشر، ط الثالثة، قم، بدون تاريخ النشر.

65- **نظام الطائفية من الدولة إلى القبيلة** - الدكتور برهان غليون.

66- **نظرية الدعوى في الشريعة الإسلامية وقانون المرافعات المدنية والتجارية**، رسالة دكتوراه - محمد نعيم ياسين - منشورات وزارة الأوقاف الأردنية.

(و)

67- **الوجيز في العلوم السياسية** - بوردو - طبعة عام 1949 م.

68- **الوحي المحمدي** - الشيخ محمد رشيد رضا - المكتب الإسلامي، بيروت 1985 م.

الفهرس

المقدمة 5

الفصل الأول: التحليل الاستقرائي لظاهرة الإرهاب 9

الفصل الثاني: قضايا جوهرية في السياسة الأميركية الخارجية 23

الفصل الثالث: الإسلام العدو المفترض للغرب بعد سقوط الاتحاد السوفيتي........ 39

الفصل الرابع: العوامل الفكرية في العمل الإرهابي 57

الفصل الخامس: الظواهر الدكتاتورية في العالم العربي والإسلامي 81

الفصل السادس: التغرب الفكري والجهل بعلم التحرك الاجتماعي والثقافي 93

الفصل السابع: موضوع الأقليات الدينية في المجتمع المسلم 123

الفصل الثامن: كيف نفهم التاريخ؟ 151

الخاتمة: 163

المصادر والمراجع 167

الدكتور قاسم خضير عباس

ايديولوجيا التوحش

هذه الدراسة قد ركزت في جانب كبير منها على معرفة الأسباب والدوافع، والتحليل الاستقرائي لظاهرة الإرهاب بصورة علمية، وإرجاعها إلى أسبابها الموضوعية والذاتية، وتلمس نتائجها التي كانت وفق منهجية استقرائية، تتفحص العوامل المؤثرة من خلال الترابط بين الأثر والمؤثر والمؤثر به.

إنَّ أهم أسباب هذه الظاهرة الخطيرة هي السياسة الخارجية للولايات المتحدة . التي كتب عنها (فرانز فانون) كتاباً اسماه (المعذبون في الأرض) عام 1961م . اتهم فيه الغرب والولايات المتحدة بالتعامل اللا أخلاقي والعنصري مع العالم الثالث . والنتائج كما يقول علماء المنطق ترتبط بمقدماتها . فقد أدى استعمار المنطقة . وسرقة موارد العالم الثالث . والكيل بمكيالين في القضية الواحدة خدمة للمصالح الأميركية والغربية . أدى كل ذلك إلى إفراز الفقر والمرض والجهل والمشاكل التنموية والاقتصادية المستعصية في بلادنا .

Designed by CMYK Studio



56 Laurel Cres. London. Ontario. Canada
Tel: +2266783972
N6H 4W7
opuspublishers@hotmail.com



لبنان - بيروت / الحمرا
تلفون: 350549 1 961+ / 541980 1 961+
daralrafidain@yahoo.com
info@daralrafidain.com
www.daralrafidain.com